جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

محددات النمو الاقتصادي في السودان وفق مؤشرات التنمية المستدامة

(2016-1992)

دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة

Determinants of Economic Growth in Sudan According to Sustainable Development Indicators (1992-2016)

Using Auto-Regressive Distributed Lag

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (القياسي)

اعداد الدارس :

محمد عيسي ابراهيم عبد الله

إشراف :

د. ميساء سعيد أحمد سعيد

فبراير 2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإستـهلال

قال الله تعالى:

﴿ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ۚ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُودَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ ۚ وَكُنَّا فَاعِلِينَ ﴾

سورة الأنبياءالآية ﴿79﴾

الإهداء

الي من بلغ الرسالة وادي الامانة ونصح الامة .. الى نبي الرحمة ونور العالمين

الى الحاملين شعلة العلم والذاهبين الى منابع النور

الى كل من يوقد شمعة ليضئ بها عتمة الطريق

الى عائلتي الصغيرة

الى أسرتي الكبيرة

الى الراحل عنا المقيم فينا "**عبد الشافع محمد أبكر** " له الرحمة والمغفرة

شكراً جزيلاً لكم جميعاً من غير حدود

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، إليه يرجع الأمر كله وهو خير الحاكمين، كما أتقدم باسمى آيات الشكر لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا متمثلة في كلية الدراسات العليا قسم الاقتصاد التطبيقي التي منحتني شرف الإلتحاق بها لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي مع تمنياتي بأن تخطو هذه الجامعة دوماً نحو الأعالي.

والشكر أجزله الى التي أسندتني خلال الطريق وزللت لي الصعاب ، الدكتور الخلوقة ميساء سعيد أحمد .

وأخيرا اشكر نفسي التي قد اهلكها التعب حتى تصل الى مبتغاها

فالف شكراً لنفسي على الصبر الجميل

المستخلص :

هدفت الدراسة الى التعرف على محددات النمو الاقتصادي في السودان بإستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL) خلال الفترة (1992-2016) ، كما تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ما هي أهم المحددات المفسرة للنمو الاقتصادي في السودان ؟ حيث إفترضت الدراسة وجود علاقة طردية بين كل من الاستثمار الاجنبي والانفتاح الاقتصادي ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي كما إفترضت الدراسة وجود علاقة عكسية بين الحرب في دارفور وإنفصال جنوب السودان وبين النمو الاقتصادي في السودان. وكذلك تم إستخدام المنهج الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج الإحصائي مستخدماً الأسلوب القياسي (نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة ARDL) وكانت أهم النتائج وجود علاقة طردية بين كل من الاستثمار الاجنبي المباشر ، رأس المال البشري ، الانفتاح الاقتصادي وبين النمو الاقتصادي في السودان في المدى الزمني الطويل، وعليه أوصت الدراسة بضرورة الانفتاح على الاقتصاد الخارجي والتعامل مع الدول المتطورة تكنولوجياً من أجل نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة والاستفادة منها داخلياً في السودان، بالاضافة الى العمل على خلق مواعين جديدة وتوفير فرص عمل لاستيعاب الموارد البشرية المؤهلة والمدربة ، وتقديم المنح الدراسية الخارجية لطلاب التعليم العالي لمواكبة المستجدات العلمية الحديثة.

Abstract:

The study aimed at identifying the determinants of economic growth in Sudan by using Auto-Regressive Distributed Lag model ARDL during the period (1992-2016). The problem of the study was represented in the following question: What are the most important interpreting determinants of economic growth in Sudan? The study hypothesized that there is a direct relationship between each of foreign investment, economic openness, and human capital on economic growth. The study also hypothesized that there is an inverse relationship between each of the war in Darfur, South Sudan secession and economic growth in Sudan. The descriptive, historical, and statistical methods were adopted by using the econometric method (Auto-Regressive Distributed Lag ARDL) model. The most important findings are: There is a direct relationship between each of foreign direct investment, human capital and economic openness, on economic growth in long time term. Therefore, the study recommended the following: There is necessity for openness to external economy and transaction with technologically advanced countries in order to transfer and localize modern technology and utilize it internally in Sudan. New accommodations should be created and job opportunities should be provided so as to employ qualified and trained human resources. Higher education students should be provided with foreign scholarship in order to keep pace with modern scientific developments.

قائمة المحتويات

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
1	الاستهلال.	أ
3	الإهداء.	ب
4	الشكر والعرفان.	ج
5	المستخلص.	د
6	Abstract.	ه
7	قائمة المحتويات	و
8	قائمة الجداول والاشكال	ط
الفصل الاول: الاطار المنهجي والدراسات السابقة		
9	المبحث الاول : اطار المنهجي.	1
10	مقدمة الدراسة .	1
11	مشكلة الدراسة .	2
12	فرضيات الدراسة.	2
13	أهمية الدراسة.	2
14	أهداف الدراسة.	3
15	منهج الدراسة.	3
16	مصادر الدراسة.	4
17	حدود الدراسة.	4
18	هيكل الدراسة.	4
19	المبحث الثاني : الدراسات السابقة.	5
20	أوجه الشبه والاختلاف.	10
الفصل الثاني : مفاهيم وأدبيات النمو الاقتصادي(الاطار النظري)		

21	المبحث الاول : مفاهيم النمو والتنمية المستدامة.	13
22	مفهوم النمو الاقتصادي.	13
23	ماهية النمو الاقتصادي.	14
24	مقاييس النمو والتنمية الاقتصادية.	16
25	مفهوم الاستدامة.	22
26	التنمية المستدامة.	22
27	التنمية البشرية.	25
28	ما هية التنمية الاجتماعية.	25
29	مفهوم التخلف.	26
30	المبحث الثاني : نظريات النمو الاقتصادي.	29
31	النظرية الكلاسيكية للنمو.	29
32	النظرية الكلاسيكية المحدثة.	33
33	نظرية شومبيتر في للنمو.	35
34	النظرية الكينزية.	36
35	النظرية الجديدة في النمو (الداخلية).	39
36	المبحث الثالث : محددات النمو الاقتصادي.	41
37	رأس المال البشري.	41
38	الإنفتاح الإقتصادي.	42
39	الاستثمارات الاجنبية المباشرة.	43
40	الاستقرار السياسي والتألف المجتمعي.	44
الفصل الثالث :النمو المستدام ومحدداته في السودان		
41	المبحث الاول : خلفية تاريخية عن الاقتصاد السوداني.	47
42	المسار التاريخي للاقتصاد السوداني.	47
43	المبحث الثاني :بعض النظريات الاقتصادية الملائمة للاقتصاد السوداني.	53

44	إستراتيجية النمو غير المتوازن.	53
45	نظرية الدفعة القوية.	54
46	المبحث الثالث : محددات الحديثة النمو الاقتصادي في السودان.	58
الفصل الرابع/ منهجية التحليل وصياغة النموذج		
47	المبحث الاول :توصيف النموذج.	73
48	منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعةARDL.	76
49	الاختبارات اللازمة لتطبيق منهجية ARDL.	78
50	المبحث الثاني : فحص وتقدير النموذج.	88
51	المبحث الثالث : مناقشة الفرضيات.	100
52	النتائج.	102
53	التوصيات.	103
54	المصادر والمراجع.	104
55	الملاحق.	108

قائمة الجداول والاشكال

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
الجـــــــــداول		
1	حجم الاستثمارات الاجنبية الاجنبية المشتركة خلال الفترة 2005-2015	59
2	العلاقة بين الصادرات ومعدل النمو الاقتصادي	63
3	العلاقة بين اجمالي الواردات ومعدل النمو الاقتصادي	66
4	إستقرار متغيرات الدراسة	88
5	إختبار الحدود Bound Test	89
6	نتائج تقدير نموذج ARDL	90
7	إختبار مشكلة إختلاف التباين	92
8	إختبار مشكلة الارتباط الذاتي	92
9	إختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد	93
10	إختبارJarque-Bera للتوزيع الطبيعي	93
11	إختبار ثايل	96
12	التقييم الاقتصادي لمعالم النموذج	96
13	التقييم الاحصائي لمقدرات النموذج	98
14	تقييم معنوية النموذج	99
الاشكال البيانية		
15	حجم الاستثمارات الاجنبية في القطاع الصناعي والخدمي والزراعي	59
16	التذبذب في اجمالي الصادرات	64
17	التذبذب في اجمالي الواردات	67
18	إختبار CUSUM of Square	95

الفصـــــــــــــل الاول

المبحث الاول: الاطار المنهجي.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

الفصل الاول

الاطار المنهجي والدراسات السابقة

المبحث الاول / الاطار المنهجي

1-1-1 المقدمة :-

إن إنخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتذبذبها تمثل العائق الرئيسي الذي يحول عن تحقيق التنمية الاقتصادية في مختلف الدول خصوصاً دول العالم الثالث ، فلماذا كل هذا الاهتمام بالنمو الاقتصادي؟ وما هو دور النمو الاقتصادي بالنسبة لعملية التطور الاقتصادي و المجتمعي ؟

لقد تغيرت نظرة الاقتصاديين المهتمين بالفكر التنموي الى أسباب حدوث النمو الاقتصادي في دول العالم ، وإتضح أن هناك إختلافات في معدل النمو لا تعزي الى العوامل التقليدية وإنما تعزى الى أسباب أخرى سميت فيما بعد بالعوامل الحديثة للنمو الاقتصادي والتي من أبرزها وأكثرها تاثيراً في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة نجد كل من الانفتاح التجاري والإستثمار الاجنبي المباشر ورأس المال البشري والحكم الرشيد.

يعتبر هدف النمو الاقتصادي أحد اهم أهداف السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات العامة للدول لانه يمثل الخلاصة المادية للجهود المبذولة في المجتمع ، وهو وسيلة لتحسين المستوى المعيشي للافراد ويساعد في توسيع خياراتهم , كما يرتبط النمو الاقتصادي بعوامل جوهرية في المجتمع المعني مثل: الحكم الرشيد ، المشاركة المجتمعية ، البحث والتطوير، التنمية المستدامة ، حيث أصبح تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستدام تعبيراً عن عملية التنمية بكاملها .

من المعلوم أنه لا يمكن تحقيق التنمية الإقتصادية من دون تحقيق معدل نمو إقتصادي معتبر ومناسب، ولذلك أصبح النمو الاقتصادي العامل الاساسي المعتمد عليه رسميا في قياس رقى وتقدم الدول ، حيث تتميز أغلب الدول المتقدمة بمعدلات نمو اقتصادية مرتفعة عكس الدول النامية التي تتميز بمعدلات نمو منخفضة جداً بإستثناء بعض الدول النفطية التى يتحكم في معدل نموها إيرادات المحروقات ، وتنبع أهمية النمو الاقتصادي في أثاره الايجابية على الاقتصاد الوطني والمجتمع، وعليه سوف تتناول الدراسة محددات النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1992-2016) بإستخدام نماذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL) .

2-1-1 المشكلة :

السودان كغيره من الدول النامية يعاني من التذبذب في معدلات نموه الاقتصادي وعدم إستقرارها لفترات زمنية طويلة حيث بلغ معدل النمو 3.9 في العام 2016 ، بالرغم من توفر الثروات الطبيعية والبشرية ، وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هي أهم المحددات التي تفسر النمو الاقتصادي في السودان؟

وعليه يتفرع من هذا السؤال الاسئلة الفرعية التالية:

1. الى اي مدى توجد علاقة بين الإستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ؟
2. الى اي مدى توجد علاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي ؟
3. الى اي مدى توجد علاقة بين الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي ؟
4. الى اي مدى توجد علاقة بين الحرب في دارفور والنمو الاقتصادي؟
5. الى اي مدى توجد علاقة بين إنفصال جنوب السودان والنمو الاقتصادي؟

3-1-1 الفرضيات :

تتلخص فرضيات الدراسة في الاتي :

1- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي .
2- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي.
3- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفتاح الاقتصادي و النمو الاقتصادي .
4- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الحرب في دارفور والنمو الاقتصادي.
5- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين إنفصال جنوب السودان والنمو الاقتصادي.

4-1-1 الاهمية :

أولاً/ الأهمية العلمية (النظرية) :

تنبع الأهمية على الصعيد العلمي بأن الدراسة تمثل إطار نظري وفلسفي ثر للدارسيين والمهتميين في المجال ، بالإضافة للإسهام العلمي والمعرفي في متغيرات الدراسة وإقترانها بأدوات التحليل الكمي المستخدمة والإطار الزمني والجغرافي للدراسة .

ثانياً/ الأهمية العملية (التطبيقية) :

تتمثل أهمية الدراسة على الصعيد العملي (التطبيقي) من أهمية متغيرات الدراسة على الصعيد التطبيقي، فالنمو الاقتصادي يعد أحد أهم المؤشرات الاقتصادية للدول ، وعليه فإن هذه الدراسة

يمكن أن تساعد واضعي السياسات ومتخذي القرارات في التوصل الى قرارات تساهم في رفع معدل النمو المستدام في السودان.

1-1-5 أهداف الدراسة :

1/ التعرف على العوامل المحددة للنمو الاقتصادى في السودان .

2/ إبراز أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي الى زيادة معدل النمو المستدام وكذلك المتغيرات التي تؤثر سلباً عليه .

3/ التعرف على مدى تأثير المحددات على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1992-2016 م .

4/ دراسة أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، و مدى ملائمتها للاقتصاد السوداني.

1-1-6 منهج الدراسة :

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي للاجابة على التساؤلات البحثية المطروحة، وأيضاً مستخدمين أسلوب الإقتصاد القياسي والمنهج الإحصائي لتحليل أثر المحددات على النمو الإقتصادي في السودان .

النموذج المقترح :

تم قياس محددات النمو الاقتصادي في البحث عن طريق إستخدام نموذج الإنحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة متمثلاً في المعادلة التالية :

$$ECG = F(FDI \text{ ، } HUC \text{ ، } OPW \text{ ، } SSS \text{ ، } DRW)$$

ECG: النمو الاقتصادي.

FDI: الاستثمار الاجنبي المباشر.

HUC: راس المال البشري.

OPW: الانفتاح الاقتصادي.

SSS: إنفصال جنوب السودان.

DRW: حرب دارفور.

1-1-7 مصادر جمع البيانات

إعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية التي تم الحصول عليها من مصادر متنوعة من المراجع وتقارير ومنشورات بنك السودان المركزي والجهاز المركزي للاحصاء ووزارة المالية بالإضافة الى الدراسات السابقة .

1-1-8 حدود الدراسة :

تغطي الدراسة الحدود الجغرافية "المكانية" لجمهورية السودان خلال الفترة الزمنية من العام 1992 وحتى العام 2016 .

1-1-9 هيكل الدراسة :

تتكون الدراسة من أربعة فصول :حيث تناول الفصل الاول الإطار المنهجي والدراسات السابقة و يتكون من مبحثين : المبحث الاول يتضمن المقدمة وخطة البحث أما المبحث الثاني تناول الدراسات السابقة ، كما يتناول الفصل الثاني مفاهيم وأدبيات النمو الاقتصادي ويتكون من ثلاثة مباحث : المبحث الاول تناول مفاهيم النمو والتنمية المستدامة والمبحث الثاني تناول نظريات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، أما المبحث الثالث فتناول محددات النمو الإقتصادي ، كما خصص الفصل الثالث لدراسة النمو الاقتصادي ومحدداته في السودان ويتكون من ثلاثة مباحث: حيث تناول المبحث الاول خلفية تاريخية عن الإقتصاد السوداني وتناول المبحث الثاني بعض النظريات الاقتصادية الملائمة للاقتصاد السوداني ، بينما تناول المبحث الثالث المحددات النمو الاقتصادي في السودان ، و تضمن الفصل الرابع نموذج الإنحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول توصيف النموذج كما تناول المبحث الثاني تقدير النموذج، أما المبحث الثالث فقد تناول الخاتمة مناقشة للفرضيات والنتائج والتوصيات بالإضافة للمصادر والملاحق المتعلقة بالدراسة .

المبحث الثاني / الدراسات السابقة

1- السر سالم (2017):[1]

هدفت الدراسة الى معرفة مفهوم نظريات النمو والتنمية الاقتصادية ودراسة حالة التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، بالإضافة الى التعرف على واقع التنمية الاقتصادية في السودان والمعوقات التى تقف دون سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية فى السودان ، ومحاولة وضع الحلول المناسبة للنهوض بالتنمية الاقتصادية في السودان ، وكان السؤال الرئيسي لمشكلة الدراسة ما هي المعوقات والحلول للتنمية الاقتصادية في الدول النامية والسودان على وجه التحديد ؟ ويتفرع هذا السؤال الى عدة أسئلة:- ما هي معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية ؟ وما هي سمات الإقتصاد السوداني ؟ ما هو واقع التنمية الاقتصادية في السودان ؟ وما هي معوقات التنمية ، والحلول المناسبة للنهوض بالتنمية الاقتصادية فى السودان؟ حيث إستخدم البحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والتحليلي لمعرفة معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية ومعرفة واقع التنمية الاقتصادية في السودان ، وتوصلت الدراسة الى ضعف التنمية الاقتصادية في الدول النامية بشكل عام وذلك بسبب المعوقات والمشكلات الاقتصادية خاصة الديون الخارجية ، وأن هنالك معوقات تقف عائقاً أمام القطاع الزراعي في السودان مما أدى الى تأخر العملية الإنتاجية وذلك بسبب ضعف التمويل وبدائة الاساليب الإنتاجية ، بالإضافة الى عدم الإستقرار السياسي والحروب الاهلية التي يعيشها السودان منذ 1955 الى يومنا هذا لها أثراً سلبياً على التنمية الاقتصادية في السودان وأن الديون الخارجية لها أثر سالب على التنمية الاقتصادية في السودان.

2-التجاني بن سالم 2016م[2] :

هدفت الدراسة إلى محاولة تقديم إطار نظري حول الصادرات وتوضيح مدي أهميتها بالنسبة للنمو الاقتصادي في الجزائر عن طريق صياغة وتقدير نموذج قياسي يشرح العلاقة القائمة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر ، وتمثل السؤال الرئيسي للبحث هل هناك علاقة توازنية طويل الأجل بين النمو الاقتصادي والصادرات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014م – 1970م ، وتوصلت الدراسة الى وجود

[1]- السر سالم عبدالله احمد ، التنمية الاقتصادية في الدول النامية ،دراسة حالة السودان2011/ 2015 ،رسالة ماجستير غير منشورة، , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، السودان،2017.

[2]- التجاني بن سالم ، دراسة قياسية لأثر الصادرات علي النمو الاقتصادي ، جامعة قاصدي مرباح - الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2016م.

علاقة توازنية بين النمو الاقتصادي والصادرات علي المدي البعيد ، أيضاً أثبتت نتائج إختبارات السببية علي أن المتغيرين كلاهما لا يرتبطان علي المدي الطويل في الاقتصاد ، وهذا لا يتوافق مع النتائج المتحصل عليها في الواقع الاقتصادي ، كما أوصت الدراسة بالاهتمام بباقي القطاعات مثل القطاع الفلاحي والسياحي للمساهمة في النمو الاقتصادي من خلال إستغلال الامكانيات المادية والبشرية .

3-مزمل عبدالله(2015):[1]

هدفت الدراسة للتعريف بطبيعة الناتج المحلي الإجمالي والحصول على المتغيرات الاكثر تأثيراً على الناتج المحلى الاجمالي ، ومحاولة تقدير أفضل نموذج يمثل الناتج المحلي الإجمالي في السودان وإستخدام النموذج في السودان والخروج بنتائج وتوصيات لمعالجة المشاكل ، وتتمثل مشكلة البحث في إيجاد النموذج الافضل الذي يشتمل على أهم العوامل التى تؤثر على الناتج المحلى الإجمالى فى السودان ومعرفة أسباب تدهور الناتج بالاضافة الى التعرف على محددات الناتج المحلى الإجمالي في السودان ، كما إعتمدت الدراسة في الإطار النظري على المنهج الوصفي ، أما في الإطار التطبيقي إعتمدت على طريقة التحليل القياسي وذلك بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ، وتوصلت الدراسة الى أن حجم الناتج المحلي الاجمالي في السودان يتأثر بشكل كبير بالإستثمار ومعدل عرض النقود والدخل المتاح والإستهلاك الخاص ، ويعزى عدم ظهور الإنفاق الحكومي ، والتضخم وحجم السكان وسعر الصرف في النموذج المصحح الى عدم دقة الإحصائيات وبعض الاسباب الاخرى.

4- سليمان خليفة(2015)[2]

هدفت الدراسة لإستعراض الى أي مدى يمكن أن تؤثر محددات النمو الاقتصادي المباشرة وغير المباشرة على النمو الاقتصادي فى السودان وإستعراض تطورات محددات النمو الاقتصادي عبر نظريات وإستراتيجيات النمو الاقتصادي ، بالإضافة الى التعرف على أهم المعوقات التى تعيق عملية النمو الاقتصادي فى الدول النامية وبصورة خاصة السودان وتمثلت مشكلة الدراسة في

[1]- مزمل عبدالله يوسف بخاري ، العوامل المؤثرة في الناتج المحلى الاجمالي في السودان 1982-2011، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي ، بحث غير منشور ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، السودان ، 2015.

[2]- سليمان خليفة مردس عجب الله ، دراسة قياسية على محددات النمو الاقتصادي في السودان 1985-2010 ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، السودان،2015.

التعرف على أهم المحددات المباشرة وغير المباشرة التي تتمثل في كل من القوى العاملة ومستوى التقنية وحجم السكان ومعدلات الهجرة الدولية التى يمكنها التاثير على النمو الاقتصادي وبالتالي تتمثل التساؤولات في الاتي: ما هو أثر كل من القوى العاملة والتقنية والهجرة الخارجية والزيادة الطبيعية للسكان على النمو الاقتصادي ، وإفترض البحث وجود علاقة عكسية بين الهجرة الخارجية والنمو الاقتصادي ووجود علاقة طردية مع بقية المتغيرات المضمنة في النموذج ، كما إعتمدت الدراسة في الجانب النظري على المنهج التحليلي الوصفي في تحليل البيانات بالاضافة الى المنهج التاريخي ، حيث يظهر المنهج التاريخي من خلال إستقراء المسار التاريخي لمحددات النمو الاقتصادي في السودان خلال 1985-2010 ، أيضاً على منهج الاقتصاد القياسي في الجانب التطبيقي وذلك باستخدام برنامج E.views لمعالجة البيانات ثم تحليلها للتاكد من معلمات نموذج الانحدار المتعدد ومدى مطابقتها للنظرية الاقتصادية من حيث الحجم والاشارات المعنوية ، توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين كل من القوى العاملة ومستوى التكنلوجيا وحجم السكان مع النمو الاقتصادي ، توصلت الدراسة أيضاً من نتائج الاختبار الى أن جميع معالم النموذج معتمدة أحصائياً عند مستوى معنوية 5% وبالتالي لها تأثير مهم على النمو الإقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة.

5- ضيف أحمد(2015):[1]

هدفت هذه الدراسة الى دراسة مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة(1989-2012) وما هي الجوانب الرئيسية من الميزانية المؤثرة على النمو ، بالاضافة الى دراسة أهم نظريات المفسرة للنمو الاقتصادي ومدى ملائمتها للاقتصاد الجزائري ومعرفة العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي في الجزائر ، وإعطاء بعض الاراء في كيفية إستعمال السياسة المالية للتمكن من تحفيز النمو الاقتصادي بناءاً على التجارب السابقة ، و تتمثل إشكالية الدراسة في معرفة ما مدى تاثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟ وكيف يمكن تفعيل هذه السياسة من أجل تحقيق نمو إقتصادي مستديم؟ وكانت التساؤلات الفرعية كالاتي: ما المقصود بالنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية وما هي أهم محدداته ؟ ما المقصود بالنمو الاقتصادي طويل الاجل(المستديم) وما هي أهم محدداته؟ فيما تستقل محركات النمو الاقتصادي في الجزائر؟ وما مدى أهتمام السياسة المالية في تحقيقه؟ كيف يمكن تفعيل السياسة المالية من أجل تحقيق نمو

[1] ضيف احمد،2015، اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1989-2012 ، جامعة تلسمان ،27/2/2018 http://dspace.univ-tlemcen.dz/bit stream/112/8113/1 politique-budget aire-croissance-economique-، cointgration-algerie.doc.pdf.

إقتصادي مستديم؟ وقد كانت الحدود المكانية للدراسة في الجزائر خلال الفترة 1989-2012 ، كما إعتمدت لدراسة على المنهج الاستنباطي ، من خلال التحليل الوصفي بالدرجة الاولى ، بالإضافة للمنهج الإستقرائي في تحليل وتفسير البيانات الاحصائية ، كما تم إستخدام بعض النماذج الاقتصادية للتمكن من قياس مدى تأثير كل من النفقات العامة والضرائب على النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين نفقات التجهيز والناتج المحلي الاجمالى وأن زيادة نفقات التجهيز ب1% تؤدي الى زيادة الناتج ب0.1544% ، ووجود علاقة عكسية بين معدل الضريبة والناتج المحلي حيث أن إرتفاع معدل الضريبة ب1% يؤدي الى إنخفاض الناتج ب0.3377% وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

6- وعيل ميلود (2014)[1]:

هدفت الدراسة الى إبراز إنعكاسات البيئة الاقتصادية الجديدة على الفكر التنموي وظهور العوامل غير التقليدية للنمو الاقتصادي مع تحديد الاطار النظري للمحددات الحديثة للنمو الاقتصادي ومعرفة واقع المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في بعض الدول العربية و اكتشاف الاليات والسياسات التي إنتهجتها هذه الدول بهدف تحفيز النمو الاقتصادي وفق الرؤى الحديثة له وإبراز المتطلبات الحقيقة لإقتصاديات كل من الجزائر ومصر والسعودية المرتبطة بالنمو الاقتصادي وتوضيح المواطن الايجابية الدافعة للنمو الاقتصادي والمواطن السلبية المثبطة له ومحاولة تفسير الاختلافات والتباينات الموجودة بين هذه الدول ، أي معرفة الى أي مدى كان لدولة معينة السبق في أي من المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي ، حيث يحاول البحث الاجابة على الاشكاليات الاتية: ما هو واقع المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في كل من الجزائر ومصر والسعودية ؟ وما مدى إرتباط النمو الاقتصادي لهذه الدول بها؟ وما هي مختلف السياسات التى إنتهجتها هذه الدول لدعم النمو الاقتصادي من خلال المداخل الحديثة له؟ وقد كانت الحدود المكانية للبحث في كل من الجزائر، مصر ، السعودية خلال الفترة 1990-2010 ، كما إعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الى جانب المنهج التاريخي ، فجانب التحليل يظهر من خلال تفكيك موضوع الدراسة الى مكوناته الاساسية ، أي الى كل من الجوانب النظرية للنمو الاقتصادي ومحدداته الحديثة ، أما جانب الوصف فيتجلى في الاعتماد على المراجع المكتبية والتقارير الاحصائية كمصدر لمختلف المفاهيم المشكلة للموضوع ،اما في الجانب التطبيقى تم إستخدام برنامج SPSS ، وتوصل للنتائج

[1] وعيل ميلود،2014، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها ،حالة الجزائر ، مصر ، السعودية دراسة مقارنة خلال الفترة 1990 – 2010 ،المستودع الرقمي لجامعة البويرة،18/2/2018، htt://www.universite 10.e-monsite.com .

مجموعة من النتائج من الناحية النظرية يبرز المفهوم الحديثة للتنمية كمفهوم مغاير للمفهوم التقليدي لها المرتبط بالجانب الكمي والقريب جدا من مفهوم النمو الاقتصادي، ومن أهم المفاهيم مفهوم التنمية المستدامة الذي يربط بين المحافظة على البيئة والأخذ بعين الاعتبار الى إحتياجات الأجيال القادمة من الموارد عن طريق عدم إستنزافها دفعة واحدة وخاصة غير المتجددة منها ، وأيضاً مفهوم التنمية البشرية الذي يعنى بالجوانب الضرورية للتنمية من خلال تقديم خدمات الصحة والتعليم والمشاركة السياسية ، أما مفهوم النمو الاقتصادي فيعتبر مفهوم كمي بحت يتمثل في التغير النسبي للناتج الاجمالي وهو المقياس الرئيسي لتقييم الاداء التنموي ، وبالنسبة للعوامل أو المصادر الجديدة الدافعة للنمو الاقتصادي فخلال العقود الاخيرة ظهرت نظريات جديدة أسست لمصادر مختلفة عن المصادر التقليدية وخاصة نظرية النمو الداخلي ، فيبرز كل من الانفتاح التجاري والاستثمار الاجنبي المباشر وراس المال البشري والحكم الراشد كمحددات حديثة ورئيسية للنمو الاقتصادي, وبالرغم من الاختلافات الموجودة بين الدول العربية من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الا أنها تشترك في العديد من الخصائص العامة ، فمن الناحية الاقتصادية لا تزال الدول العربية تعتمد على تصدير المواد الاولية الخام وخاصة البترول ، ولهذا يوصف الاقتصاد العربي بالريعية ويعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر من أهم مظاهر الانفتاح الاقتصادي في إطار العولمة الاقتصادية ، قد برزت موجة التنافس من أجل جذب أكبر قدر ممكن من هذه الاستثمارات خلال العقود الاخيرة.

7-ابراهيم حسين (2013)[1] :

هدفت الدراسة للتعرف على أثر المحددات والمعوقات الرئيسية للنمو فى السودان في الاجل الطويل وتحديد مصادر نمو الاقتصاد خلال فترة الدراسة ، بالإضافة لإقتراح بعض المعالجات والسياسات التي من شأنها أن تقود الى نمو إقتصادي متزايد ومستقر في الاجل الطويل ، كما تمثلت مشكلة البحث في التعرف على مدى تأثير المحددات الرئيسية (المباشرة) على عملية النمو الإقتصادي في الاجل الطويل ممثلة في القوى العاملة ورأس المال المادي والموارد الطبيعية ومستوى التقنية بالإضافة الى تحديد مصادر نمو الاقتصاد ، كما إستخدمت الدراسة برنامج E-Views وتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية ، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين نمو الاقتصاد GDP وكل من القوة العاملة ومستوى التقنية والموارد الطبيعية ، كما أوصت الدراسة ايضاً بإجراء دراسات متخصصة في العلاقة بين نمو الاقتصاد والمتغيرات الإقتصادية

[1] ابراهيم حسين صلاح الدين، محددات نمو الاقتصاد على المدى الطويل دراسة حالة السودان 1970 -2005، رسالة دكتوراة غير منشورة, جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا, السودان ،2013.

التي تؤثر عليه ممثلة في التضخم وسعر الصرف والإستقرار السياسي و الإستثمار المحلى والخارجي بالإضافة لبعض المتغيرات الإقتصادية الإخري.

أوجه الشبه والإختلاف :

1- تتفق الدراسة الحالية مع دراسة السر سالم (2017) من حيث إستخدام المنهج الوصفي ومن حيث هدف الدراسة وذلك بالتعرف على مفهوم ونظريات النمو والتنمية الاقتصادية، بينما تختلفان من حيث ان الدراسة الحالية تتضمن طريقة التحليل القياسي باستخدام برنامج e-views ، كما أن الدراسة سوف تتضمن بعض المتغيرات غير الكمية مثل إنفصال جنوب السودان ، كما تختلفان أيضاً على أن الدراسة الحالية تغطي الفترة من 1992-2016 .

2- تتفق الدراسة الحالية مع دراسة التجاني بن سالم (2016) من حيث إستخدام المنهج الوصفي ، وأيضاً من حيث أسلوب التقدير المستخدم لتقدير نموذج الدراسة ، بينما تختلفان من حيث الفترة الزمنية والحيز الجغرافي ونوعية النموذج المستخدم لتقدير متغيرات الدراسة .

3- تتفق الدراسة الحالية مع دراسة مزمل عبدالله(2015) من حيث العوامل الاكثر تاثيراً على الناتج المحلي في السودان بالإضافة الى إستخدام المنهج الوصفي و طريقة التحليل القياسي ، بينما تختلف الدراسة الحالية في أنها تستخدم أحد النماذج الديناميكية الحديثة وهو نموذج الإنحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة بينما إستخدمت الدراسة السابقة طريقة المربعات الصغرى العادية ، إضافتاً الى أن الدراسة سوف تتضمن بعض المتغيرات غير الكمية مثل إنفصال جنوب السودان.

4- تتفق الدراسة الحالية مع دراسة سليمان خليفة(2015) من حيث هدف التعرف على نظريات وإستراتيجيات النمو الاقتصادي بالإضافة الى التعرف على أهم المعوقات التي تعيق عملية النمو الاقتصادي في الدول النامية وفي السودان بصورة خاصة ، وأيضاً في إستخدام منهج التحليل الوصفي و طريقة التحليل القياسي لمعالجة البيانات وتحليلها ، بينما تختلفان من حيث المتغيرات المستخدمة لتفسير الظاهرة موضع الدراسة حيث إستخدمت الدراسة المتغيرات الكمية بالاضافة الى المتغيرات غير الكمية مثل انفصال جنوب السودان والاستقرار السياسي ، أيضاً تختلف الدراستان من حيث النماذج المستخدمة حيث إستخدمت الدراسة السابقة طريقة المربعات الصغرى العادية بينما إستخدمت هذه الدراسة النموذج الديناميكي نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة ARDL ، ايضاً تختلفان من حيث الفترة الزمنية حيث الدراسة الحالية تمتد خلال الفترة 1992-2016.

5- تتفق الدراسة الحالية مع دراسة وعيل ميلود(2014) من حيث هدف الدراسة وذلك بإبراز البيئة الاقتصادية وتحديد الإطار النظري للمحددات الحديثة للنمو الاقتصادي ، بالإضافة الى إستخدام المنهج الوصفي لتحليل البيانات ، بينما تختلفان من حيث الموقع الجغرافي حيث أن الدراسة السابقة تمت في دولة الجزائر بينما الدراسة الحالية في دولة السودان ، كما يختلفان أيضاً في البرامج المستخدمة لتحليل البيانات حيث أستخدمت هذه الدراسة برنامج التحليل القياسي e-views بينما إستخدمت الدراسة السابقة برنامج التحليل الاحصائي spss.

6- تتفق الدراسة الحالية مع دراسة ضيف احمد(2015) من حيث هدف الدراسة وذلك بالتعرف على أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي ومعرفة العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي بالإضافة الى إستخدام المنهج الوصفي و أسلوب التحليل القياسي ، كما تختلفان أيضاً في أن الدراسة السابقة تمت في دولة الجزائر بينما الدراسة الحالية في السودان ، أيضاً يختلفان من حيث العوامل المؤثرة على الظاهرة حيث أستخدمت الدراسة السابقة دوات السياسة المالية بينما أستخدمت هذه الدراسة محددات النمو الحديثة مثل التكنولوجيا ورأس المال البشري ، أيضاً إستخدمت الدراسة السابقة طريقة المربعات الصغرى العادية بينما إستخدمت الدراسة الحالية نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة **ARDL** .

7- تتفق الدراسة الحالية مع دراسة إبراهيم حسين(2013) من حيث الهدف من الدراسة وذلك بالتعرف على معوقات النمو الاقتصادي في السودان ، بالإضافة لمعرفة المحددات الرئيسية لنمو الإقتصاد في السودان ، بينما تختلف عنها من حيث المنهجية المستخدمة حيث إستخدمت الدراسة السابقة المنهجين الإستنباطي والإستقرائي بينما تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي وطريقة التحليل القياسي .

إستخدمت الدراسة النموذج الديناميكي الحديث وهو نموذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة **ARDL** كما قامت الدراسة بقياس أثر بعض من المتغيرات الصورية على النمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة 1992 - 2016.

الفصل الثاني

مفاهيم وأدبيات النمو الاقتصادي(الاطار النظري)

المبحث الاول : مفاهيم النمو والتنمية المستدامة .

المبحث الثاني : نظريات النمو الاقتصادي .

المبحث الثالث : محددات النمو الاقتصادي .

الفصل الثـــاني

مفاهيم وأدبيات النمو الاقتصادي

المبحث الاول / مفاهيم النمو والتنمية المستدامة

تمهيد :

يتم تناول هذا الفصل في ثلاثة مباحث كالاتي : يتضمن المبحث الاول مفاهيم النمو والتنمية المستدامة بالاضافة الى مقاييس النمو والتنمية والفرق بين النمو والتنمية كما تناول أيضاً بعض المفاهيم المرتبطة بالنمو مثل مفهوم التنمية المستدامة والتنمية البشرية ، كما تناول المبحث الثاني بعض من نظريات النمو الاقتصادي مثل النظرية الكلاسيكسة والنظرية الكلاسيكية المحدثة ونظرية شومبيتر في النمو ونظرية النمو الداخلي ، بينما تناول المبحث الثالث المحددات الحديثة للنمو المستدام .

1-1-2 مفهوم النمو الإقتصادي:[1]

النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ، أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع ، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لايعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج وإنما حدوث تحسين في مستوى معيشة الفرد ممثلاً في زيادة نصيبه من الدخل الكلي ، وهذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الناتج (الدخل) الكلي معدل النمو السكاني ، فإذا حدث وكان معدل نمو الدخل الكلي مساوياً لمعدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف يظل ثابتا وبالتالي لا يوجد نمو إقتصادي.

$$\textbf{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{الناتج المحلي لهذا العام} - \text{الناتج المحلي للعام الماضي}}{\text{الناتج المحلي للعام الماضي}} \times 100$$

ويقصد بالناتج المحلي الاجمالي قيمة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها خلال فترة زمنية (عادة تكون سنة) داخل حدود الدولة، سواء تم إنتاج هذه السلع والخدمات بواسطة العناصر الوطنية أو غيرها.

[1] - عبد القادرمحمد عبد القادر عطية ،اتجاهات حديثة في التنمية ، الاسكندرية : الدار الجامعية ، ب.ط، 2003،ص 11.

2-1-2 الناتج القومي الاجمالي GNP:[1]

يقصد به قيمة السلع والخدمات التي يتم انتاجها خلال فترة زمنية (عادة تكون سنة) من قبل المواطنين سواء كانوا داخل البلد أو خارجه بعد إستبعاد ما يتم إنتاجه بواسطة العناصر غير الوطنية (الاجانب).

2-1-3 حالات النمو الاقتصادي:[2]

1/ النمو التلقائي : يقصد به الزيادة المستمرة في الدخل القومي الحقيقي بمعدل يفوق معدل النمو السكاني في المجتمع ، ويحدث النمو نتيجة تفاعل المتغيرات الاقتصادية في المجتمع بطريقة تلقائية دون الإعتماد على وضع الخطط الاقتصادية أو التخطيط القومي.

2/ النمو العابر : يحدث نتيجة لوجود اسباب طارئة "عادة تكون بصورة عابرة" ويزول بزوالها ، وهذا النمو ليس له صفة الإستمرار وقد عرف هذا النوع في بعض الدول النامية نتيجة لحدوث تطورات في تجاراتها الخارجية ، ولكن أثار هذا النمو كانت محدودة بسبب عدم إستمراه وإنتظام العوامل التي أدت اليه وايضاً كان لجمود النسق الاجتماعي والثقافي في تلك الدول دورا كبيراً في عدم إستيعاب هذا النمو .

3/ النمو المخطط: هذا النوع من النمو يحدث نتيجة تدخل الدولة من خلال وضع إستراتيجية للتخطيط الاقتصادي، وعلى ذلك فإن فاعلية هذا النمو ترتبط إرتباطاً وثيقاً بواقعية الخطط الاقتصادية ومراحلها ومرونة السياسات الادارية والاقتصادية المتبعة ، والنمو المخطط يعتبر نمو ذاتي الحركة مثله في ذلك مثل النمو الطبيعي ولكنه يتم بمعدلات أسرع، والنمو المخطط المخطط يصور المسار الذي سارت عليه دول الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي والصين خلال القرن الماضي.

2-1-4 ماهية التنمية الاقتصادية[3]:

هي تعني تقدم المجتمع عن طريق إستنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الانتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل ، هذا فضلاً عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن.

---

[1] - جمال داؤود سلمان الدليمي ،التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2015 ، ص 9-11

[2]- هشام محمود الاقداحي ، معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية ، الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2009 ، ص121- 122 .

[3]- محمد عبدالعزيز عجمية، التنمية الاقتصادية مفهومها-نظرياتها-سياساتها، الاسكندرية :الدار الجامعية ،2004 ، ص20 .

5-1-2 التعريف الحديث للتنمية[1]:

التنمية تشير الى التغيرات العميقة التى تحدث في البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للدولة وفي للعلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي العالمي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الحقيقي عبر فترة ممتده من الزمن ، الى جانب عدد من النتائج الاخرى غير الاقتصادية متمثلة بتوسع قدرة البناء الاجتماعي الامر الذي يمكن المجتمع من زيادة قدرته عبر إستثمار موارده البشرية والطبيعية ، فالتنمية تعني زيادة حقيقية في الناتج خلال فترة زمنية معينة .

6-1-2 الفرق بين النمو والتنمية [2]:

نظرا لوجود علاقة بين النمو والتنمية فإن هنالك خلطاً بين المفهومين، لهذا من الضروري أن نشير الي بعض الفروق بين المفهومين بحيث يكون إستخدام اي منهما اكثر وضوحاً:-

1- النمو الاقتصادي يعني زيادة الانتاج والناتج القومي الاجمالي خلال فترة طويلة بحيث يتضمن زيادة في الطاقة الانتاجية وبالتالي فإن معدلات النمو تكون تبعاً لذلك عالية أو منخفضة بحسب الظروف التي يمر بها البلد.

التنمية الاقتصادية تعتبر حالة مجتمع وليس مجرد تحقيق نمو في الناتج، فالتنمية الاقتصادية هي مجموع التغيرات التي تحدث في مجتمع يسعى لتحقيق نمو مدعم ذاتياً في مدة قصيرة من الزمن.

2- النمو الاقتصادي هدفه زيادة الانتاج دون إحداث تغيرات سريعة وجذرية في هيكل الاقتصادي الوطني كما تكون معدلات النمو غير محددة وتتذبذب وفقاً لتغير الشروط المحلية ، وغالباً ما تكون منخفضة في الفترة الطويلة.

اما التنمية الاقتصادية فهدفها زيادة قصدية إرادية في الانتاج، تحدث بنتيجة تدخل الدولة، كما أن التنمية تؤدي الي إعادة بناء القاعدة الاقتصادية القائمة بصورة واعية بشكل يضمن إستمرارية النمو المدعم ذاتيا.

3- أن النمو الاقتصادي يعني مزيداً من الناتج والذي يحدث عن طريق مزيد من المدخلات أو إدخال تحديثات على مستوى الكفاية الانتاجية .

---

[1]- الدليمي : التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب ، مرجع سابق ص12 .

[2]- الدليمي : نفس المرجع ، ص ص15-16 .

تتضمن التنمية الاقتصادية زيادة الانتاج وكذلك توزيعه ، وكذلك التغيرات الهيكلية الفنية التي يتم بها الانتاج.

2-1-7 مؤشرات ومقاييس التنمية والنمو :[1]

على الرغم من وجود فروق واضحة بين كل من النمو الاقتصادي والتنمية "الاقتصادية" والتقدم الاقتصادي ، فاءنها كثيراً ما تستخدم كمترادفات بسبب ما تشمله من عناصر مشتركة.

ولعل ما يعنينا في هذه المرحلة هو الوسيلة التي عن طريقها نتعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو أو تنمية ، اي ما هي الوسائل التي يمكن عن طريقها قياس درجة التقدم في دولة ما ؟ حيث توجد ثلاثة معايير رئيسية لقياس التنمية الاقتصادية هي :

أ- معايير الدخل .
ب- المعايير الاجتماعية.
ت- المعايير الهيكلية.

اولاً/ معايير الدخل :

تعتبر معايير الدخل أن الدخل هو المؤشر الاساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي ، ولابد من التنبه الى ضعف الاجهزة الاحصائية في الدول النامية ، وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والاتفاق على البنود التى تحسب ضمن إجمالي الناتج القومي ، وإختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل، كذلك فإنعدم ثبات أسعار الصرف الخارجية ، وإختلاف الاسعار الرسمية عن الاسعارالحقيقية من الامور التي يتعين أن تؤخذ في الحسبان عند تقدير وتقييم تلك المؤشرات ، وتنطوي معايير الدخل على معايير فرعية :

1- معيار الدخل الكلي:

يقترح الاستاذmeade قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الاوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب، وذلك لأن زيادة الدخل- أو نقصه – قد لاتؤدي الى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية ، فزيادة الدخل القومي لاتعني نمو اقتصادياً عندما يزداد السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل"لايعني" تخلفاً

[1] - محمد عبد العزيز عجمية ، التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص – النظريات الاستراتيجيات – المشكلات ، مطبعة البحيرة ، الاسكندرية ، 2008 ، ص103-108.

اقتصادياً عندما ينخفض السكان وكذلك يتعذر الإستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من والى الدولة .

2- معيار الدخل القومي الكلي المتوقع :

يقترح البعض قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي ، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانيات المختلفة لإفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة الى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصى بعض الاقتصاديين أن تؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل ، غير أن هذا المعيار توجه إليه صعوبة تقدير وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل.

3- معيار متوسط الدخل الحقيقي :

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي أكثر المعايير استخداماً واكثرها صدقاً عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هنالك عديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام تمثل الدخل الحقيقي للفرد، كما أن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة، وكذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المختلفة بين الدول المختلفة أمر مشكوك في صحته ودقته ، نظراً لإختلاف الأسس والطرقات التي يحسب على أساسها.

يعتقد الاستاذ Charles kindle Berger أن الاهتمام بصدد التنمية يتعين أن يوجه الى الانتاجية وليس الى مستوى المعيشة اي الى الدخل المنتج وليس الى الدخل المنفق.

وعلى العكس فإن جمهور الاقتصاديين يتمسك بمتوسط نصيب الفرد من الدخل، بإعتباره المعيار الذي يجب الاخذ به لان الهدف النهائي من التنمية هو رفع مستويات المعيشة ومستويات الرفاهية.

ويقاس النمو الاقتصادي مبدئياً باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط كالاتي :

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

ثانياً ـ المعايير الاجتماعية:[1]

يقصد بالمعيير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات ، فهناك الجوانب الصحية، والجوانب التعليمية والثقافية والجوانب الخاصة بالتغذية وكذلك الجوانب التي تعكس مستوى المعيشة ، ومن ثم الجانب الاقتصادي ، ومن أهم المعايير والمؤشرات :

1- **المعايير الصحية** :

من أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي بالمجتمع ما يلي:

أ- عدد الوفيات لكل الف من السكان، فإرتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسؤ التغذية وكل هذا من صفات التخلف.

ب- معدل توقع الحياة عند الميلاد ، أي متوسط عمر الفرد ، فكلما زاد دل ذلك على درجة من التقدم الاقتصادي ، وكلماإنخفض دل ذلك على درجة من التخلف الاقنتصادي.

ج- كذلك توجد مؤشرات عديدة اخرى من بينها عدد الافراد لكل طبيب ، وعدد الافراد لكل سرير بالمستشفيات وهكذا.

2- المعايير التعليمية :

إن الانفاق على التعليم يمثل إستثماراً وليس إستهلاكاً وإن هذا الضرب من الاستثمار-الاستثمار البشري- يحقق عائداً مرتفعاً سواء للافراد أو للمجتمع ككل .

ومن أهم المؤشرات التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي بالمجتمع ما يلي :

أ- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.

ب- نسبة المسجلين في مراحل التعليم المختلفة من أفراد المجتمع.

ث ـ نسبة المنفق على التعليم الى إجمالي الناتج المحلي، وكذلك الى إجمالي الانفاق الحكومي.

[1] - عبد العزيز عجمية ، التنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ، ص109-116.

3- معايير التغذية:

إن عديداً من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء لسكانها مما يؤدي الى تعرضها الى نقص التغذية أو سؤ التغذية وما يترتب على ذلك من ضعف قدرتها الانتاجية ومن ثم إنخفاض مستويات الدخول فيها.

أهم المؤشرات التي تستخدم للتعرف على مستوى التغذية بالمجتمع:

أ- متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية.

ب- نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية الى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

4- معايير نوعية الحياة المادية: the physical quality of life index

ما نحن بصدده هو معيار نوعية الحياة المادية والذي وضعه مجلس أعالي البحار بواشنطن عام1977 فهو معيار إجتماعي مركب يتضمن أكثر من جانب من جوانب الحياة ولذا فإنه أكثر شمولاً مقارنة بالمعايير الفردية .

ويتكون هذا المعيار من ثلاثة مؤشرات فرعية هي :

أ- توقع الحياة عند الميلاد (مؤشر صحي للكبار).

ب- معدل الحياة عند الميلاد (مؤشر صحي للصغار).

ج- معرفة القراءة والكتابة (مؤشر تعليمي).

ويتم حساب معيار نوعية الحياة المادية وفقاً للخطوات التالية:

1- يتم جمع بيانات عن المؤشرات الثلاثة سالفة الذكر في الدول المراد قياس معيار نوعية الحياة المادية بها.

2- يتم إعطاء رتباً تنازلية أو تصاعدية لكل دولة في كل مؤشر ، فإذا كان لدينا خمس دول ونريد حساب هذا المعيار بها، ففيما يتعلق بمؤشر العمر المتوقع أعلى رتبة -5 مثلاً- والدولة في الرتبة "التالية" من حيث متوسط العمر المتوقع يعطى لها الرتبة 4 وهكذا.

3- يتم حساب المتوسط الحسابي للرتب في كل دولة، فنحصل على معيار نوعية الحياة المادية ، ويلاحظ أن هذا المعيار يقارن بين درجة التقدم فيما بين الدول وبعضها ويحدد أيها أكثر تقدماً مقارنة بالدول الاخرى، غير أن هذا المعيار يعاني من أوجه القصور وهي أنه:

- يركز على بعض وليس كل جوانب الحياة.
- يهتم بالنتائج دون أن يتعرض للجهود المبذولة في تحقيقها.
- يعطي المؤشرات الثلاثة المكونة له اوزاناً نسبية متساوية.
- يهمل المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة في مستويات الدخل والناتج.

5- دليل التنمية البشرية human development index [1]:

وهو مقياس حديث نسبياً توصل إليه برنامج الامم المتحدة في عام 1995 ويعد من المعايير المركبة حيث يتكون من ثلاثة معايير جزئية وهي :

أ- معيار العمر المتوقع عند الميلاد(مؤشر صحى).

ب- معيار التحصيل العلمي (مؤشر تعليمي)، ويتكون بدوره من معيارين جزئيين وهما: معرفة القراءة والكتابة بوزن(3/2) ، ومتوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية بوزن نسبي(3/1).

ج- معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي (مؤشر إقتصادي).

ويتم حساب معيار دليل التنمية البشرية وفقاً للخطوات التالية:

1- يتم تحديد القيمة الدنيا والقيمة القصةى للمعايير الجزئية سالفة الذكر على مستوى العالم، والمحددة من قبل البرنامج الانمائي للامم المتحدة.

2- يتم حساب الادلة الجزئية الثلاثة كما يلي:

أ- دليل العمر المتوقع(ق)= متوسط العمر المتوقع في الدولة – الحد الادنى للعمر المتوقع في العالم/الحد الاقصى للعمرالمتوقع في العالم – الحد الادنى للعمر المتوقع في العالم

ب- دليل التحصيل العلمي ، ويتكون من جزئيين:

دليل معرفة القراءة الكتابة =

معرفة القراءة والكتابة في الدولة – الحد الادنى لمعرفة القراءة والكتابة في العالم / الحد الاقصى لمعرفة القراءة والكتابة في العالم – الحد الادنى للمعرفة القراءة والكتابة في العالم

[1] - عبد العزيز عجمية ، التنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ص 118-120.

ويعطى لهذا الدليل وزن نسبي (3/2).

دليل متوسط عدد سنوات الدراسة =

عدد سنوات الدراسة بالدولة – الحد الادنى لعدد سنوات الدراسة في العالم

الحد الاقصى لعدد سنوات الدراسة في العالم – الحد الانى لعدد سنوات الدراسة في العالم

ويعطى هذا الدليل وزن نسبي (3/1).

دليل التحصيل العلمي (ع) = (دليل معرفة القراءة والكتابة * 2) + (دليل متوسط عدد سنوات الدراسة * 1) / 3

ج- دليل متوسط الدخل (ل) =

متوسط الدخل الحقيقي في الدولة – الحد الادنى لمتوسط الدخل في العالم

الحد الأقصى لمتوسط الدخل في العالم – الحد الأدنى لمتوسط الدخل في العالم

3- يتم حساب دليل التنمية البشرية في الدولة كمتوسط حسابي بسيط للأدلة الفرعية الثلاثة سالفة الذكر.

$$\text{دليل التنمية البشرية في الدولة (ت)} = \frac{\text{ق} + \text{ع} + \text{ل}}{3}$$

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية فيما بين الصفر والواحد الصحيح ، وكلما إقترب هذا الدليل من الواحد يعكس أن الدولة أكثر تقدماً في مجال التنمية البشرية والعكس صحيح.

تصنف الأمم المتحدة الدول وفقاً لدليل التنمية البشرية الى ثلاث مجموعات رئيسيةهي :

أ- دول ذات مستوى مرتفع من التنمية البشرية وتكون قيمة(ت) ≥ 0.8 .

ب- دول ذات مستوى متوسط من التنمية البشرية وتكون $0.5 \leq$ ت< 0.8 .

ج- دوا ذات مستوى منخفض من التنمية البشرية وتكون قيمة ت < 0.5 .

ويعد دليل التنمية البشرية من أفضل المعايير لقياس درجة التقدم الإقتصادي والإجتماعي ومن ثم عملية التنمية ككل، لأنه يتضمن عديداً من الجوانب سواء الاجتماعية أو الاقتصادية معاً.

ثالثاً- المعايير الهيكلية :[1]

أ- الوزن النسبي للناتج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي.

ب- الوزن النسبي للصادرات الصناعية الى إجمالي الصادرات السلعية.

ج- نسبة العمالة في القطاع الصناعي الى إجمالي العمالة .

2-1-8 مفاهيم مرتبطة بالنمو الاقتصادي:

1- مفهوم الإستدامة:[2]

ضمان حصول البشر على فرص التنمية دون التغاضي عن الأجيال القادمة وهذا يعني ضرورة الاخذ بمبدأ التضامن بين الأجيال عند رسم السياسات التنموية ويحتم بالتالي تطبيق التنمية في مفهومها الشامل من خلال المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بما يجعلها تساهم في ديمومة التنمية. **إن لمفهوم الاستدامة ثلاثة أبعاد وهي :**

أ- البعد الإقتصادي : النمو والتنمية الاقتصادية، الإبداع والتنمية الصناعية.

ب- البعد الإجتماعي : البطالة والتنمية ، الرعاية الصحية ، الترابط الإجتماعي ، توزيع الخدمات.

ج- البعد البيئي : الحفاظ على جمال الطبيعة ونوعية الماء والهواء والتربة وتغيير المناخ والتنوع البيولوجي.

2- التنمية المستدامة:

ظهر هذا المفهوم في مطلع التسعينات وتناول ثلاثة جوانب رئيسية وهي: الجانب الإقتصادي والجانب الإجتماعي والجانب الإنساني ، والتي تتفاعل مع بعضها من أجل الوصول الى الهدف المنشود وهو تحقيق الرفاهية للإنسان في جميع متطلبات الحياة ما أمكن[3] .

تركز التنمية المستدامة على الموائمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية ، لذا تعرف بأنها (التنمية التي تسعى الى الإستخدام الامثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق ضرر بالأجيال المستقبلية) .

---

[1] - عبد العزيز عجمية ، التنمية الاقتصادية ، المرجع السابق، ص 128 .

[2] - الدليمي : التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب ، مرجع سابق ص -154 .

[3]- عثمان حمد غنيم ، التنمية المسستدامة فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها ،عمان: دار صفاء ، ب.ط، 2007 ، ص19.

وتعالج التنمية المستدامة مشكلة الفقر المتعلقة بالسكان لأن العيش في وسط من الفقر والحرمان يؤدي الى إستنزاف الموارد وتلوث البيئة ، وجوهره التنمية المستدامة هو الانسان.

هذا المفهوم لم يعد مجرد جدل نظري وحكراً على الإقتصاديين بل أن المجتمع الدولي هو الذي ساهم في البلورة العملية للمفهوم كما حصل في مؤتمر البيئة والتنمية (قمة الارض) في ريودي جانيرو في البرازيل في يونيو 1992 ، وقد تم دمج فكرة التنمية المستدامة بالتنمية البشرية ليصبح مفهوم التنمية الجديد هو التنمية البشرية المستدامة [1]. كما أن للتنمية المستدامة مجموعة من المبادئ هذه المبادئ هي المبادئ التي تكون المقومات السياسية والإجتماعية والأخلاقية لإرسائها وتأمين فعاليتها والتي يمكن توضيحها بالنقاط التالية :

أ- الإنصاف: أي حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته.

ب- التمكين : أي إعطاءأفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفعالة في صنع القرارات أو التأثير عليها.

د- حسن الإدارة والمسألة : أي خضوع أهل الحكم والإدارة الى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسئولية.

ه- التضامن : بين الأجيال وبين كل الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الاخرى.

i. أهداف التنمية المستدامة [2]:

في 25 سبتمبر 2015 إعتمدت قمة الامم المتحدة للتنمية المستدامة قرار بعنوان "تحويل عالمنا: جدول اعمال 2030 للتنمية المستدامة " يشتمل على 17 هدف و 169 غاية للقضاء على الفقر وعدم المساواة وتحسين الصحة والتعليم وتحقيق النمو الاقتصادي بتهيئة فرص عمل لائقة وتوفير طاقة نظيفة ومياه وبنية تحتية وإنشاء مدن مستدامة وحماية البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي والتصدي لتغير المناخ في أجواء تتسم بالسلام والعدل. بعد مرور 70 عاماً على تأسيس الامم المتحدة تم تمرير هذا القرار التاريخي بواسطة 195 من زعماء وقادة العالم في نيويورك باعتباره رؤية عالمية وشاملة وتحويلية لعالم أفضل، وأهداف التنمية المستدامة هي:-

1- القضاء على الفقر.
2- القضاء التام على الجوع.
3- الصحة الجيدة والرفاه.

[1] - مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات ، الاردن : دار وائل للنشر ، الطبعة الاولى ، 2007 ، ص ص 128 – 129.
[2] - مجلة بيئة المدن الالكترونية ، العدد الثالث عشر ، يناير 2016 ، ص 4 ، 5 .

4- التعليم الجيد.
5- المساواة بين الجنسين.
6- المياه النظيفة والنظافة الصحية.
7- طاقة نظيفة وباسعار معقولة.
8- العمل اللائق ونمو الاقتصاد.
9- الصناعة والابتكار والهياكل الاساسية.
10- الحد من اوجه عدم المساواة.
11- مدن ومجتمعات محلية مستدامة.
12- الاستهلاك والانتاج المسؤولان.
13- العمل المناخي.
14- الحياة تحت الماء.
15- الحياة في البر.
16- السلام والعدل والمؤسسات القوية.
17- عقد الشركات لتحقيق الاهداف.

إن الاهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة جاءت استكمالاً للعمل الذي وضع على هذا الطريق منذ العام 2000 في إطار الاهداف الانمائية للالفية التي جعلت العالم يجتمع حول جدول الاعمال لمواجهة الفقر المدقع والجوع وخاصة للمواطنين الاكثر عرضة للخطر (النساء الاطفال) والاهداف الانمائية للالفية هي :

1- القضاء على الفقر المقع والجوع.
2- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
3- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
4- تخفيض معدل وفيات الاطفال.
5- تحسين صحة الام.
6- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية.
7- كفالة الاستدامة البيئية.

8- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

ii. مبادئ تنفيذ أهداف التنمية المستدامة:[1]

أ- التخطيط الاستراتيجي ب- أهداف واقعية ومرنة

ج- توفير الموارد المالية د- التكامل بين القطاعات المختلفة

ه- إعتماد مبدأ الشفافية و- إعتماد مبدأ لا مركزية إتخاذ القرار

ح- رفع الوعي ط- مبدأ العدالة بين الاجيال

ك- التوزيع العادل للدخل ل- ترشيد إستخدام الموارد الطبيعية

م- تغريم الجهات المتسببة في التلوث و- الوقائية.

3- التنمية البشرية :

مفهوم التنمية البشرية يهدف للإرتقاء بالفكر التنموي من المجال الاقتصادي الضيق الذي ظل سائداً خلال العقود الماضية الى مجال أوسع ، مجال الحياة البشرية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وإرتباط مفهوم التنمية البشرية اصلاً بنظريات التنمية الاقتصادية، وتطور هذا المفهوم مع مرور الزمن ، فقد تم التركيز خلال فترة الخمسينيات من القرن الماضي على مسائل الرفاه والتقدم الإجتماعي ، لينتقل في الستينات الى التعليم والتدريب والتأهيل ، ثم الى التركيز على موضوع التخفيف من وطأة الفقر وتأمين الحاجات الاساسية خلال فترة السبعينات، أما في الثمانينات فقد جرى التركيز على سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي تبناها ونادى بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير [2].

4- ماهية التنمية الإجتماعية :[3]

تعرف التنمية الإجتماعية على أنها إسلوب حديث في العمل الاجتماعي تقوم على إحداث تغيير في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق تطوير وعى الناس ودفعهم نحو المشاركة في تنفيذ برامج التنمية لإحداث التغيير اللازم لتطوير المجتمع.

[1] - الدليمي ، التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب ، مرجع سابق ص ص 152- 156 .

[2] - الدليمي ، المرجع السابق ، ص 146 .

[3] - الدليمي ، التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب ، مرجع سابق ، ص ص 133 -134 .

أ- مفهوم التنمية الإجتماعية في النظام الاشتراكي:

يرى الماركسيون التقليديون في التنمية الاجتماعية بأنها عملية تغيير إجتماعي موجه ، ويرون بأن هذا التغيير لا يتم إلا عن طريق الثورة التي تقضي على البناء الاجتماعي القديم ليحل محله مجتمع جديد تنبثق عنه علاقات وقيم جديدة .

تقوم فلسفة النظام الاشتراكي على تقديس المجتمع وأن الفرد هو جزء من المجتمع ، فعندما تتحقق مصالح المجتمع تتحقق مصالح الافراد ، لذلك فإن المجتمع هنا هو أساس النشاط الاقتصادي أما الافراد فهم أدوات أو وسائل تحركها الدولة وفقاً للمشروعات الاقتصادية.

ب ـ مفهوم التنمية الإجتماعية في النظام الراسمالي :

يركز النظام الراسمالي على الفرد بدلاً من المجتمع ، فالحرية الفردية اساساً للنشاط الاقتصادي ، فكل فرد له حرية في تكييف نشاطاته الاقتصادية وليس للدولة إلا الإشراف بقدر قليل لحكاية بعض الأفراد والمؤسسات من المنافسة بطريقة غير مشروعة ، فالفرد هو الذي يخطط لمشروعاته وهو الذي يكسب الأرباح ويتحمل الخسارة ولذلك نجد وضوحاً في التباين الطبقي في المجتمع الرأسمالي ، وبناءاً على ذلك فاءن الفكر الراسمالي لا يؤمن بالثورة طريقاً للتنمية ، بل أن النمو التدريجي المستمر هو الطريق الأمثل .

ويعرفون التنمية الإجتماعية بأنها إشباع الحاجات الإجتماعية التي تنفذها الهيئات والمؤسسات الحكومية والاهلية.

5 ـ مفهوم التخلف :

يرى العالم الإقتصادي (كوزنيتس) Kuznets أن مفهوم التخلف يحمل ثلاثة معان :[1]

أ ـ عدم الاستفادة من القدرة الانتاجية التي يتيحها إستخدام الطرق الفنية والتكنولوجية الحديثة بسبب المقاومة الشديدة التي تبديها المؤسسات الاجتماعية في وجه مثل هذا الاستخدام .

ب ـ أن التخلف يحمل معنى ضعف الاداء الاقتصادي في الدولة المتخلفة مقارنة بأكثر الدول تقدماً في لحظة معينة.

[1] - أنطونيوس كرم ، إقتصاديات التخلف والتنمية ، الكويت :مطبعة دار الثقافة ، الطبعة الثالثة ، 1993 ، ص 14-15 .

ج ـ التخلف يمثل حالة فقر مادي بالمعنى المطلق والنسبي ، وعجز المؤسسات في إستخدام الطرق والاساليب الفنية والتكنولوجية الحديثة .

كما يرى الكاتب الفرنسي "ايف لاكوست" Yves Lacoste أن التخلف ظاهرة تاريخية نتجت عن وضع إقتصادي وإجتماعي متناقض.

فمن جهة نتج عن هذا الوضع نمو سكاني سريع في الدول المتخلفة ، في حين أن حالة التخلف لاتسمح بتلبية الحاجات التي تولدت عن النمو السكاني المتزايد ، حيث يرى أن هنالك معني داخلياً بحت للتخلف ، إضافة الى ما يعنيه التخلف من إنخفاض في الإنتاج والدخل مقارنة بالدول المتقدمة، وبالتالي فإن الخصائص الرئيسية للتخلف هي :

أ/ الخصائص الإقتصادية :

1/ إعتماد غالبية السكان على الزراعة .

2/ وجود بطالة مقنعة بالإضافة الى نقص فرص العمالة في القطاعات غير الزراعية .

3/ ضالة نصيب الفرد من الأراضي ورأس المال بصفة عامة ، وإنخفاض الدخل القومي وسؤ توزيعه.

4/ إنتاج المواد الاولية . 5/إنخفاض مستوى الانتاجية .

6/ إنتشار المساكن غيرالصحية التي يتكدس فيها عدد كبير من الأفراد وتخلو من الأدوات الصحية.

ب/ الخصائص الديموغرافية :

1/ إرتفاع معدل الخصوبة.

2/ إنخفاض توقعات الحياة عند الميلاد .

3/ نقص التغذية وسؤ الصحة يضعفان القوى البشرية .

ج/ الخصائص الثقافية :[1]

1/ إنتشار الامية بين غالبية السكان وهذا يؤدي –ضمن عوامل أخرى- الى حرمان الأفراد من ممارسة مهارات كثيرة والإضطلاع بأعمال وخدمات معينة وإنخفاض مستوى الفن الإنتاجي وصعوبة تطبيق الوسائل الفنية الحديثة في الإنتاج .

2/ تشغيل الصبية والأطفال على نطاق وأسع ، وتدني دور المرأة في المجتمع .

د/ الخصائص الإجتماعية:[2]

1/ إنخفاض مستوى التعليم وتخلف نظمه.

2/ ضعف المستوى الصحي.

3/ خصائص متعلقة بفئات المجتمع مثل : ضعف نمو الطبقة المتوسطة .

4/ سيطرة مجموعة من المعتقدات والتقاليد الموروثة.

[1] - عبدالرحمن زكي ابراهيم ، قضايا التخلف والتنمية ، الاسكندرية ، دار الجامعات المصرية ،ب.ط ، بدون تاريخ ،ص39-41 .

[2] - - حسين درويش ، التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي ، ص 42 .

المبحث الثاني / نظريات النمو الإقتصادي

2-2-1 النظرية الكلاسيكية للنمو[1] :

شهدت دول أوربا الغربية الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وأوئل القرن العشرين وعاصر الاقتصاديون الكلاسيك تلك الفترة ليبنوا على أساسها أفكارهم وأرائهم في النمو الاقتصادي وأسبابه وكيفية تحقيقه.

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك أراء كل من أدم سميث وديفيد ريكاردو المتعلقة بالنمو ثم أراء كل من ستيوارت ميل حول الاسواق وروبيرت مالتوس حول السكان .

1- تحليل ادم سميث Adam Smith's Analysis:

ساهم أدم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم الثروة والدخل في كتابه الشهير "ثروة الأمم"The wealth of nations والذي نشر سنة 1776 وترجم الى عشرات اللغات ، يوضح سميث أن التخصص وتقسيم العمل لابد أن يسبق بتراكم رأسمالي والذي يأتي أساساً من الإدخار، وعليه يكون الإدخار هوأساس النمو الاقتصادي.

ويقول بأنه بوجود التراكم الرأسمالي تصبح عملية النمو عملية متجددة ذاتياً حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الانتاجية فتزيد الدخول والارباح ، وتخصص أجزاء اضافية أكبر منها للإدخار والإستثمار، فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحدث ليزيد الإنتاج ومزيد من الارباح .

ولكنه في الوقت نفسه يشير الى أن هذه العملية التراكمية للنمو لها حدود ، حيث يؤدي وصول الإقتصاد الى مرحلة حده التراكم الرأسمالي الى هبوط الأرباح وتقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي (حين يتكالب الرأسماليون على الإستثمار في مجالات معينة) لينتهي بمرحلة الركود Stationary state.

2- تحليل ديفيدريكاردو David Ricardo's analysis:

بنى ريكاردو أفكاره وتحليله على دعامتين أساسيتين هما :

أ- نظرية مالتس للسكان.

ب- قانون تناقص الغلة .

[1] - الدليمي : التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب ، مرجع سابق ص 27-31 .

يعتقد ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الإقتصادي ، والذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية والسكان من ناحية إخرى ، وقد جعل من عنصر الأرض عاملاً محدداً للنمو الإقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلاً بالنسبة للموارد الطبيعية تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من إستثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي ، مما يؤدي الى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل فترتفع الأجور فيزيد النمو السكاني ، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة.

وبإستمرار النموالسكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة مما يؤدي الى ظهور قانون تناقص الغلة ، وإرتفاع أسعار الغذاء وهنا يطالب العمال برفع أجورهم ، فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار فينخفض الطلب على العمل وتتجه الاجور الى الانخفاض حتى تصل الى حد الكفاف وتظهر هنا حالة الركود الاقتصادي الذي يصعب معه إستمرار عملية النمو. حيث يقسم ريكاردو المجتمع الى ثلاثة فئات :

- **الرأسماليين .**
- **العمال .**
- **ملاك الأراضي .**

ويرى أن عبئ قيادة المجتمع يقع على كاهل الراسماليين من خلال تشييد المصانع ، وتشغيل العمال ...الخ، وأن الاجور لابد وأن يتم تحديدها عند مستوى أجر الكفاف إذ أن رفع الاجور عن ذلك المستوى يعمل على زيادة عرض العمل.

3- روبرت مالتوس Robert Malthus:

أن افكار وطروحات "مالتوس" ركزت على جانبيين هما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية .

ويعتبر"مالتوس" الاقتصادي الكلاسيكي الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الانتاج ، ويرى بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية ، وقد ركز على إدخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الإستثمار المخطط للرأسماليين والذي يمكن أن يقل الطلب على السلع وأن إنخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية ، وفي حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الاراضي عن حاجة الراسماليين للافتراض فيقترح "مالتوس" في حينها فرض ضرائب على ملاك الاراضي.

وبخصوص نظريته في السكان فإنه يذكربان هناك اتجاهاً ثابتاً للسكان أن يزداد بمعدل يفوق معد نمو الغذاء ، حيث يقول أن "معدل"السكان ينمو بمتوالية هندسية فيما ينمو معدل الغذاء بمتوالية عددية الامر الذي يؤدي الى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء مما ينتج عنه مجاعات ، ويؤكد بان نمو السكان يحبط مساعي النموالاقتصادي وأن نمو الموارد يساهم في زيادة السكان وراس المال ، وذلك لأن أي زيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي تقود الى زيادة المواليد والتى تقلل من معدل دخل الفرد وتعيده الى مستوى الكفاف .

إلا أنه بشكل عام فإن التحليلات والنظرة المتشائمة عند مالتوس لم تتحقق على المستوى العالمي بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان من جهة ولأن إنتاج الغذاء قد إزداد بمعدلات أعلى مما توقع مالتوس وأعلى من معدلات نمو السكان وذلك بسبب التقدم التكنولوجي المتحقق في الزراعة عوض عن تناقص العوائد[1]، ومن عناصر النظرية الكلاسيكية :

1- سياسة الحرية الاقتصادية : نادى الاقتصاديون الكلاسيك بمبدأ الحرية الاقتصادية وأهمية أن تكون التجارة حرة مع سيادة المنافسة الكاملة والإبتعاد عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاعتماد على الية السوق كأداة مهمتها تخصيص الموارد وتحديد مستويات الاسعار.

2- التكوين الراسمالي مفتاح التقدم: أعتبر الكلاسيك التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم الاقتصادي لذلك أكدوا على ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات ، كما أن الراسماليين وملاك الأراضي هم وحدهم القادرون على تحقيق ذلك الإدخار.

3- الربح هو المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي: يمثل الربح الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين الى إتخاذ قرار الاستثمار حيث كلما زاد معدل التكوين الراسمالي وبالتالي النمو الاقتصادي.

4- ميل الارباح للتراجع: تميل الأرباح للتراجع مع التقدم نظراً لتزايد حدة المنافسة بين الراسماليين على التراكم الرأسمالي ، ويفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب المنافسة بين الرأسماليين ، بينما يرى ريكاردو أن إرتفاع الاجور والربح الذي يتحقق بسبب إرتفاع أسعار المحاصيل الزراعية مما يحدث تراجعاً في الارباح.

5- حالة السكون : أعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول الى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، ذلك أنه ما أن تبدأ الارباح في التراجع حتى تستمر الى أن يصل معدل الربح الى الصفر

[1] - مدحت القريشي : التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات ، مرجع سابق ص – 60 .

ويتوقف التراكم الراسمالى ويستقر السكان ويصل معدل الاجور الى مستوى الكفاف ، وحسب ادم سميث فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النمو الاقتصادي وتقوده الى حالة السكون.

أما ريكاردو ومالتوس فقد نظر للنمو السكاني وتراجع النمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة والذي يمثل بدوره عقبة امام التنمية.

وفقاً لنظر الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركودStagnation هذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي للارباح نحو التراجع وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الراسمالي ، وعندما يحدث هذا فسوف يتوقف التكوين الراسمالي ويستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون[1] .

نقد النظرية الكلاسيكية للنمو :

نجمل أهم هذه الإنتقادات في الاتي :

1- الإدخارات تتوجه كلها للإستثمارات : يقول البعض ليس صحيحاً أن كل الادخار يتوجه نحو الاستثمار ، وكما قال شومبيترSchumpeter فإن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخارمن خلال الائتمان المصرفي .

2- قوانين غير واقعية : النظرة التشاؤمية للإقتصاديين الكلاسيك والتي تؤكد على أن نهاية التطور الرأسمالي هي الركود إستندت على قانون تناقص العوائد للإرض وعلى نظرية "مالتوس" في السكان ، وقد قللوا من أهمية وإمكانات التطور التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد كما أن عدد السكان لم ينمو بالمعدلات السريعة التى إفترضوها.

3- إهمال النظرية للقطاع العام : يؤكد البعض بأن النظرية فشلت في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الراسمالي ، وخاصة في البلدان النامية حيث لايوجد المنظمون الصناعيون مما يفرض على الحكومة دوراً نشطاً كوكيل للتنمية .

4- أهمية محدودة للتكنلوجيا : إفترضت النظرية بأن المعرفة الفنية معطاه وثابتة عبر الزمن وبهذا فإنها فشلت في تصور أهمية التأثير الذي يدركه العلم والتكنلوجيا على التنمية الإقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حالياً[2].

5- خطأ النظرة للإجور والأرباح: في الواقع لم يحدث أن ألت الاجور نحو مستوى الكفاف وأن الأرباح ليس دائماً في تراجع ، كما أن الدول المتقدمة لم تصل الى مستوى الكساد الدائم.

---

[1] - الدليمي: التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب ، مرجع سابق ص 27 - 28 .

[2] - مدحت القريشي : التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات ، مرجع سابق ص 65.

6- عدم واقعية مفهوم عملية التنمية حيث إفترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون ، أي أن الكلاسيك إفترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت ومستمر كما في حالة نمو الأشجار والواقع أن هذا التفسير لايعد تفسيراً مقنعاً لعملية النمو الاقتصادي[1].

1-2-2 النظرية الكلاسيكية المحدثة(new classical theory) :[2]

في الثلث الاخير من القرن التاسع عشر 1870 تغير الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة في الامد الطويل الى دور التغير الحدى في التوزيع الكفء للموارد ، وأصبح مفهوم المنفعة الحدية هو المفهوم الرئيسي للاقتصاد الكلاسيكي المحدث والذي طوره كل من (Jevons & Menger & Walras) وقد عرفت هذه الافكار بالمدرسة الحدية marginality school وقد ركز هؤلاء الاقتصاديون على دور الطلب المستند الى نفقة الانتاج .

ثم جاء بعد ذلك Alfred Marshall والذي جمع كلاً من جانب الطلب وجانب العرض لتحديد التوازن و القيمة ، كما أضاف الى أفكار هذه المدرسة العديد من الافكار المهمة الاخرى لتتحول بعدها الى ما عرف بالنظرية الكلاسيكية المحدثة ، حيث قدم Marshall أسلوب التوازن الاقتصادي الجزئي كأداة للتحليل الاقتصادي ، وكذلك استخدم فكرة توزيع الدخل القومي بين الاجور والريع والارباح والفائدة ، إضافة الى إدخال عنصر الزمن في التحليل الاقتصادي وفكرة الوفورات الخارجية . ومن أهم أفكار النظرية الكلاسيكية المحدثة :

1- أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل حيث يؤدي نمو قطاع اقتصادي معين الى دفع القطاعات الاخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال والمعروفة بالوفورات الخارجية External Economies ، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي الى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وارباح.

2- أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الانتاج في المجتمع (العمل، الارض، والموارد الطبيعية ، راس المال ، التنظيم + التكنولوجيا).

بالنسبة لعنصر العمل فإن النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة مع العلم أن هناك تناسب بين الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.

[1] - الدليمي: التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب ، مرجع سابق ص 29
[2] - مدحت القريشي : التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات ، مرجع سابق ص 66.

فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية فزيادة التكوين الراسمالي تعني زيادة عرض راس المال التي تؤدي الى تخفيض سعر الفائدة فتزيد الاستثمارات ويزيد الانتاج ويتحقق النمو الاقتصادي ، كما يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم لتأخذ بذلك عملية النمو شكلاً الياً ميكانيكياً.

أما عنصرالتنظيم ، فيرى أنصار هذه النظرية أن المنظم يستغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية وهو قادر دائماً على التجديد والابتكار .

3- أن النمو الاقتصادي كما يقول مارشال لا يتحقق فجأة إنما تدريجياً ، وقد أستعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن ، حيث يروا أن كل مشروع صغير هو جزء من كل ، ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

4- أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيزعلى التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة تكفل إنطباق التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي .

نقد النظرية :[1]

وجهت للنظرية عدة إنتقادات من أهمها :

1- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق التنمية والنمو ، متجاهلة النواحي الاخرى التي لاتقل أهمية كالعوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية.

2- ان التنمية تتم تدريجياً بخلاف رؤية أغلب الاقتصاديين حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.

3- الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير دون الاشارة الى ما قد يحدث على المدى الطويل.

4- افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية التى تعتمدها كثير من الدول.

[1] - الدليمي: التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب ، مرجع سابق ص 34 – 35.

3-2-2 نظرية شومبيتر في النمو Joseph Schometer :[1]

يعتبر شومبيتر من أبرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي والذي ضمن نظريته في النمو الاقتصادي في كتابه (نظرية في التنمية الاقتصادية في المانيا ، في عام 1911) والتنمية في نظرية شومبيتر هي تغير تلقائي وغير مستمر في قنوات التدفق الدائري ، والتي تغير من حالة التوازن التي كانت سائدة ، وأن هذه التنمية تحصل بشكل قفزات دون إنسجام وهي فترات إزدهار يعقبها فترات كساد.

ان إتجاه النمو عند شومبيتر ليس مستمراً بل يصل سريعاً الى حدوده وأن هذه الموارد هي عندما تكون بيئة الاستثمار الابتكاري غير مواتية وذلك لسببين :

أ- لتوسيع الائتمان حتى يصل حدوده .

ب- مع توسع الانتاج يحدث فائض في السوق مما يخفض الاسعار والدخول النقدية مما يزيد من مخاطر الابتكار.

ركز شومبيتر على المنظم Entrepreneur وأعتبره من أهم عناصر النمو ، ويمثل عنصر التنظيم مركز الصدارة في التنمية فالمنظم هو المبتكر والمجدد Innovator .

والمبتكر عند شومبيتر ليس الراسمالي بل المنظم الذي هو ليس رجلاً عادياً في قدراته الادارية بل هو الشخص الذي يقدم شيئاً جديداً ، والإبتكار يتضمن عدة أشياء منها :

1- تقديم منتج جديد .

2- تقديم طريقة جديدة للانتاج.

3- الدخول الى سوق جديدة.

4- الحصول على مصدر جديد للمواد الخام.

5- إقامة تنظيم جديد للصناعة يمثل حالة إبتكار.

حيث تتضمن عملية النمو عند شومبيتر ثلاثة عناصر:

أ- الإبتكار ب- المنظم ت- الائتمان المصرفي.

[1] - مدحت القريشي : التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات ، مرجع سابق ص 69-71.

وفي مجال تمويل الاستثمار أعطى شومبيتر أهمية كبيرة للجهاز المصرفي حيث أن الاستثمار في الابتكار يمول من الجهاز المصرفي وليس من المدخرات ، وهنا يختلف شومبيتر عن الكلاسيك المحدثين حيث أن هؤلا يفترضون أن عرض النقد معطى ، أي انهم يعتقدون بأن النقد لايلعب دوراً مستقلاً في المتغيرات العينية في الاقتصادي ، كما ميز شومبيتر بين نوعين من الاستثمار :

1- الاستثمار التلقائي Autonomous والذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي.

2- الاستثمار التابع Induced والذي يعتبر دالة لحجم النشاط الاقتصادي .

نقد النظرية :[1]

كانت إضافات شومبيتر للادب الاقتصادي واضحة ، إلا أن نظريته تعرضت الى عدد من الانتقادات كان أهمها :

أ- إعطاء اهمية مبالغ فيها للمنظم ، حيث تفتقد وظيفة هذا الاخير مكانتها مع بزوغ جماعات الخبراء والمتخصصين .

ب- إفتراضه لتأثر الادخار بسعر الفائدة رغم أن هذه العلاقة لازال الغموض يكتنف جوانبها، ولم تكن العنصر الوحيد الذي يؤثر في مستوى الادخار.

ج- إفتراض التمويل يقتصر على الائتمان المصرفي فقط ، ولكن القروض طويلة الاجل في الدول الراسمالية لاتقدمها البنوك فحسب ، بل غالباً ما يتم تمويل الاستثمارات طويلة الاجل عن طريق الارباح المحتجزة أو إصدار الاسهم والسندات .

د- عدم التعرض التعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل من عملية النمو كالزيادة السكانية وتناقص الغلة وغيرها التي تعاني منها معظم الدول الاقل نمواً.

4-2-2 النظرية الكينزية[2] J .M .Keynes theory :

يعتبر جون مينرد كينز مؤسس المدرسة الكينزية ، وقد بنى نظريته في ظل ظروف أزمة الكساد الكبير التي اصابت العالم الغربي سنة 1929 والتي من مظاهرها :

- حدوث كساد في السلع والخدمات (العرض يفوق الطلب).
- توقف العملية الانتاجية وبالتالي عملية النمو الاقتصادي .

[1] - الدليمي: التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب ، مرجع سابق ص 51 .
[2] - الدليمي : المرجع السابق ص 51-54 .

- إرتفاع مستويات البطالة .
- إنخفاض مستويات الاسعار.

1- فرضيات النظرية الكينزية :

- يمكن أن يتوازن الاقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل، ويستمر ذلك لفترة طويلة.
- لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائياً وإن حدث فسيكون ذلك في المدى البعيد وبتكلفة إجتماعية باهظة .
- وجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي أو الحفاظ عليه.
- الطلب هو الذي يوجد العرض المناسب له وليس العكس .

2- بناء النظرية الكينزية :

أعتبر كينز أن ازمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في الطلب الفعال وليس أزمة فائض في العرض، وهو يرى أن حلها يتطلب تحديد محددات الطلب الكلي ، وذلك لمعرفة السياسات المناسبة، قدم كينز محددات الطلب الكلي : الطلب الاستثماري ، الطلب الاستهلاكي ، الكفاية الحدية لراس المال ، أسعار الفائدة ، بالاضافة العادات والتقاليد ، عرض النقود ، الطلب على النقود ، الربح المتوقع .

3- الحل الذي إقترحه كينز :

تدخل الدولة عن طريق زيادة الانفاق الحكومي وذلك لتحريك الطلب الكلي والانفاق الحكومي من شأنه أن يحرك الطلب الستهلاكي (لأنه يرفع دخل المستهلكين) كما أنه يحرك الطلب الاستثماري الخاص (بسبب زيادة الطلب الاستهلاكي الخاص ، الطلب الاستثماري العام).

قامت النظرية الكينزية على نقد النظرية الكلاسيكية في العديد من الامور لعل من أهمها:

أ- رفض فرض النظرية الكلاسيكية التي تقوم على قدرة النظام الراسمالي على تحقيق التوازن تلقائياً عند مستوى التوظيف الكامل .

حيث أعتبر كينز أن التوظيف الكامل حالة خاصة وليست دائمة الحدوث ، لكن التوازن قد يحدث عند مستوى أعلى أو أقل من ذلك ، فالتقلبات في النشاط الاقتصادي هي الحالة العامة لنمو النظام الراسمالي الحر.

ب- معارضة فكرة مرونة الاجور والاسعاربالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظيف الكامل، فمع وجود النقابة العمالية والاضرابات يصعب إنخفاض الاجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التوظيف الكامل.

نقد النظرية [1]:

يمكن القول بأن النموذج الكينزي يقف عند حدود إقتصاديات الدول الراسمالية والمتقدمة بينما لايصلح للتطبيق في حالة الدول المتخلفة ، وذلك للاتي:

1- أن جوهر المشكلة في الدول المتخلفة في جانب العرض وليس جانب الطلب كما هو الحال في الدول المتقدمة ، فمع نقص رؤوس الاموال والكفاءة في عنصر العمل وتخلف وسائل الانتاج فإنه لايتوقع أن تؤدي زيادة الانفاق الحكومي الى زيادة الناتج الحقيقي ، بل الى حدوث تضخم وإرتفاع في المستوى العام للإسعار.

2- إتسام الدول المتخلفة بكثافة هجرة العمالة من الريف الى المدن والتي من شأنها إرتفاع نسبة البطالة في المدن ونقص عمالة الريف ، وبدون شك فإن تطبيق سياسة كينز من شأنها ظهور مشكلة عامة للبطالة في الدول مع إنخفاض الدخل القومي .

3- سياسة الزيادة في الانفاق الحكومي قد تكون إيجابية في بعض الظروف (ظروف الكساد) لكن قد تكون لها أثار سلبية في ظل ظروف أخرى (مثل أزمة الكساد والتضخم Stagflation) فهي سياسة قليلة الفعالية في الدول النامية وذلك للاسباب التالية :

أ- عدم رشادة الانفاق الحكومي .

ب- عدم مرونة الاستثمارات لتغير أسعار الفائدة.

ت- تتطلب سياسة كينز في تحفيز عملية النمو تدخلات حكومية كبيرة، مما يستدعي أموال كبيرة، وهذا الامر غير متوفر في معظم الدول النامية .

[1] - الدليمي: التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب ، مرجع سابق ص 56 – 57 .

2-2-5- النظرية الجديدة للنمو (الداخلية) :

تمهيد :

أن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية) في القاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد قاد الى عدم الرضا عن تلك النظريات والتى تؤكد على أنه هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة ، وفي غياب الصدمات الخارجية أو التغير التكنولوجي فإن كل هذه الاقتصادات سوف تصل الى توقف النمو (Zero Growth) وعليه فليس هنالك غرابة بأن هذه النظرية فشلت في إعطاء تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في الاقتصاديات المختلفة في العالم ، ويرى أصحاب هذه النظرية أن عملية النمو هي نتيجة طبيعية للتوازن في الاجل الطويل ، وأن الادخار ومن ثم الاستثمار عاملان اساسيان في تسريع عملية النمو الاقتصادي ، ويشيروا الى أن التباين في معدلات عوائد الاستثمارمرجعه التباين في الاستثمارالبشري من تعليم وتدريب وتطوير ، إضافة الى توافر البنية التحتية للاقتصاد الوطني ، كما ويركز اقتصاديو هذه النظرية على دور القطاع العام في تحقيق أهداف التنمية بعكس ما جاءت به النظرية الكلاسيكية الجديدة .[1]

لقد كانت لإسهامات كل من Roomer&Lacus 1986 والتي بدأت في اواسط الثمانينات من القرن الماضي اعتماداً على عنصرين اساسيين للنمو الاقتصادي [2]:

1/ رأس المال البشري Human Capital .

2/ المعرفة Knowledge .

التي من خلالها خلق نمو طويل الاجل ، حيث أشار Lucas أنه بالإمكان إضافة راس المال البشري كمدخل انتاج اضافي ، حيث يمكن أن يتراكم شأنه شأن راس المال ، اذ يتم إستثمار حصة ثابتة من الناتج في التعليم ، وتدريب قوة العمل. كما أن المعرفة مثل براءة الاختراع ، تساهم في أمكانية إنتقال المعرفة بين الافراد وهو الامر الذي يترتب عليه أمكانية توليد النمو وخاصة عندما تساهم المعرفة في رفع عوائد الاستثمار في راس المال البشري.

[1] - - مدحت القريشي : التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات ، مرجع سابق ص 78.
[2] - الدليمي: التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب ، مرجع سابق ص 85 - 86.

إنتقادات نظرية النمو الداخلي [1]:

من أهم العيوب ، أنها ما زالت تعتمد على عدد من الفروض النيو كلاسيكية التقليدية التي غالباً ما تكون غير مناسبة لاقتصاديات دول العالم الثالث ، علاوة على ذلك نجد أن ما يعوق النمو الاقتصادي بشكل متكرر في الدول النامية وجود عديد من صور عدم الكفاءة الناتجة عن ضعف البنية الاساسية ، وعدم ملائمة الهياكل الاساسية وعدم كمال أسواق السلع وراس المال .

[1] - ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، دار المريخ ، الرياض ، ص 157 .

المبحث الثالث : محددات النمو الاقتصادي

2-3-1 رأس المال البشري:

يمثل الفرد حجر الزاوية في النظام الإقتصادي الجديد المبني على المعرفة، ولذلك فإن المهارات الفردية والإبداع والإبتكار ليست فقط عوامل الإنتاج ، إنما هي ايضا مصادر للثروة ودوافع للنمو الإقتصادي، وفي التنافس العالمي على المعرفة والمواهب تصبح تنمية الموارد البشرية إستراتيجية شديدة الأهمية بالنسبة الى الأمم والمؤسسات لكي تكتسب الميزة التنافسية .

ومن المهم ملاحظة أنه في الوقت الذي تتحمل فيه الدولة دوراً رئيسياً في تطوير قوة عاملة عالية الخبرة وقادرة على تلبية المتطلبات الاقتصادية فإنها ليست الطرف المؤثر الوحيد الذي يتحمل المسؤولية ، إذ يجب أن تكون هنالك شراكة بين نظام التعليم الرسمي والخاص وقطاع الاعمال والحكومة والمستثمرين ومن هنا تتحمل كل حكومة مسؤولية صياغة سياسة وطنية للموارد البشرية لتشجيع القطاع ودعمه.

وفي هذا السياق هناك ثلاثة مجالات حيوية :

أ- بناء قاعدة لرأس المال البشري والمحافظة عليها.

ب- تشجيع الإبداع وإنتشار الإبتكار في القطاع الخاص.

ت- إقامة البنية التحتية المؤسساتية اللازمة للعمالة والأعمال وغير ذلك من العناصر المتفاعلة في سوق العمل ودعم هذه البنية التحتية.

في إطارهذا الإقتصاد الناشئ تعتبر المعرفة والعمال المعرفيون مفهومين أساسين ، إذ تعتبر المعرفة مورداً رئيسياً بالنسبة للمؤسسات ومصدراً من مصادر الثروة وميزة تنافسية للأمم.

وقد توصف المعرفة بأنها معلومات تراكمية أو إجمالية مختصرة ، وعندما تصاغ في شكل مجموعات من المبادئ أو القوانيين فإنها تؤدي الى إيجاد قاعدة معرفية ، كما يعتبر العمال المعرفيون مهمين جداً لتحقيق النجاح لمؤسسة من الؤسسات في بيئة دينامية وقابلة للتغير ، بيئة يتطلب العمل فيها إبداعاً دائماً وإبتكار لافكار قابلة للتسويق[1].

[1] - ربحي مصطفى عليان – إقتصاد المعرفة ، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ،2014 ، ص 200 – 201 .

1-3-2 **الإنفتاح الاقتصادي:**

إختلفت آراء الاقتصاديين حول آثار التجارة الخارجية وإنفتاح اقتصاديات الدول عليها، وبالمقابل إختلفت أيضا تطبيقاتها في الدول بين مؤيد و معارض ، إلا أن موجة العولمة الاقتصادية و التغيرات الإقتصادية العالمية أجبرت معظم الدول على الإتجاه إلى الإندماج في جسم الإقتصاد العالمي من خلالا الإنفتاح إقتصاديا على العالم الخارجي ، وقد شجعت منظمات دولية عديدة هذا الإتجاه و في مقدمتها البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و المنظمة العالمية للتجارة .وإزدادت أهمية التجارة الخارجية مؤخراً حتى أصبحت عاملاً رئيسياً في رسم الإستراتيجيات الإقتصادية للدول و على وجه الخصوص النامية منها ، إذ ترتبط السياسات التنموية لهذه الدول بالتجارة الخارجية بإعتبار أن الصادرات تشكل عامل إضافة يسمح بتوفير إيرادات للدولة كما أن الواردات تساهم بدورها في توفير متطلبات النمو الاقتصادي ، ويربط التحليل الاقتصادي بين التجارة الخارجية و النمو الإقتصادي من خلال مضاعف التجارة الخارجية و نعني بذلك أنه كلما زادت قدرة دولة ما على التصدير أكثر من الاستيراد كلما كان هناك أثر ايجابي على النمو الاقتصادي [1].
حظى موضوع التجارة الدولية بصفة عامة ، والتجارة الخارجية بوجه خاص باهتمام بالغ مطلع هذا القرن ، وذلك بسبب الحاجة الى التخلص من الاثار السلبية التى تركتها الحرب العالمية الثانية، والتي تتمثل بالعوائق التجارية والركود الاقتصادي ، مما أدى الى ظهور إتفاقية برتن وودز ، التى دعت الى ضرورة بلورة الاطر الجماعية للدول المشتركة في التجارة من خلال الاتفاقيات الدولية التي تتيح مجالات أوسع نطاقاً لتبادل السلع والخدمات وعناصر الانتاج.

ونتيجة لتطور نظم المعلومات والاتصالات الدولية فقد تزايدت أهمية هذا القطاع بإعتباره أهم محددات النمو الاقتصادي ، وتحقيق الرفاهية للشعوب لبلوغ المستويات المتقدمة من التنمية الاقتصادية ، وبمرور الزمن تعاظمت اهمية العلاقات الاقتصادية الدولية بسبب إرتفاع نسبة ما يشكله قطاع التجارة الخارجية من الناتج القومي الاجمالي(GNP) لكثير من الدول المشتركة في التجارة ، ونهضت التجارة الخارجية بصفة خاصة لتحتل مكانها المؤثر والحيوي في دائرة النشاط الاقتصادي ، وذلك بظهور التكتلات الاقتصادية الدولية الرامية الى تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق التي تقف أمامها وتحقيق المكاسب المرجوة منها[2].

---

[1] - وعيل ميلود: المحددات الحديثة للنمو ، مرجع سابق ، ص 37 .
[2] - - حسام داؤود وأخرون ، إقتصاديات التجارة الخارجية ، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ب.ط ، 2002 ، ص 13-14.

3-3-2 الإستثمارات الاجنبية المباشرة Direct foreign Investments :[1]

تتمثل في تلك المشروعات التي يقيمها المستثمر الأجنبي ويديرها ، إما بسبب الملكية الكاملة للمشروع أو نتيجة لإشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة ، ويستوى في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فرداً أو شركة أجنبية أو فرعاً لإحدى الشركات الأجنبية .

أ- تعريف الإستثمار الأجنبي وأشكاله:

إن الإستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أموال في بلد أخر سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية ، وبهدف تحقيق عائد يفوق ما يحققه في دولته.

يعرف البعض الاخر الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه يتمثل في تملك المستثمر لجزء من الإستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة الاقامة مع قيامه بالمشاركة أو السيطرة الكاملة على الإدارة والتنظيم.

كما يعرف البعض الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه يتمثل في إنتقال لرؤوس الأموال الأجنبية مقترنة بعنصر التنظيم والادارة والإستثمار مباشرة في البلدان التي ينتقل إليها وذلك في صورة وحدات قد تكون صناعية أو زراعية أو خدمية أو إنشائية أو تمويلية ، وهذا الاستثمار يمكنه أن يلعب دوراً مهماً في نقل حزمة متكاملة من رأس المال والتكنولوجيا.

ب- المباشرة الاشكال الأساسية للاستثمارات الاجنبية المباشرة:

1- الإستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة .

2- الاستثمارات الاجنبية المباشرة الثنائية:

3- الإستثمار الأجنبي المباشر للشركات المتعددة الجنسيات Multinational corporation .

[1] - علي عبد الوهاب نجا ، الاستثمار الاجنبي وأثره على التنمية الاقتصادية ،الاسكندرية: الدار الجامعية، ب.ط ، 2015 ، ص 31 - 41.

4-3-2 الإستقرار السياسي والتألف الاجتماعي :

تعتبر الأقطار التي تنعم بالإستقرار السياسي والتألف الاجتماعي في ظل الحرية والديمقراطية وسيادة القانون أكثر تأهيلاً لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمقارنة مع الأقطار الأخرى التي تعتبر مسرحاً للصراعات السياسية والعرقية والإنقلابات العسكرية وكبت الحريات والعمل بقوانين الطوارئ[1].

من الخصائص التي يلاحظها المراقب في الدول النامية هو إنعدام الإستقرار السياسي فيها، ففي معظم هذه الدول نلاحظ أن الانظمة القائمة لاتلقى الدعم الشعبي القوي والثابت الذي تحتاجه لكي تتفرغ لعملية التنمية ، بل نجدها تكرس معظم وقتها للسهر على حماية نفسها من المشككين في شرعيتها والطامعين في الحلول مكانها، وهكذا فإن هذه الانظمة لاتستطيع الإستمرار في السلطة إلا من خلال عمليات قمع تقوم بها من وقت لأخر، مستندة في ذلك على الجيش وعلى مؤسسات بوليسية و إستخبارية – علنية أو سرية – تضمن ولاءها من خلال إغراق ضباطها الكبار بأكثر المرتبات والامتيازات ، وأنظمة كهذه غالباً عن طريق الانقلابات العسكرية وتستمر في الحكم بالقوة لكنها تحمل في طياتها بذور نهايتها، ويشهد على ذلك سلسلة الانقلابات العسكرية المتواصلة في بلدان امريكا اللاتينية والشرق الاوسط وأفريقيا .

ويرى البعض أن السبب الرئيسي والمباشر لإنعدام الإستقرار السياسي في الدول النامية يرجع الى ضعف الطبقة المتوسطة ، ففي الكثير من هذه الدول نجد أن الأكثرية الساحقة من السكان تعيش في حالة فقر مدقع ، في حين أن اقلية ضئيلة من السكان لاتزيد عن ال5% والمكونة من النخبة الحاكمة وحاشيتها تتمع بإمتيازات هائلة وبحصة الاسد من الثروة القومية.

ويرى هولاء الكتاب أن الثورة الصناعية لم تكن ممكنة لولا القيادة الراعية والرشيدة التي حظيت بها من قبل الطبقة المتوسطة التي يتمتع أفرادها بالعلم والكفاءات والطموحات الكبيرة، وفي هذا السياق من التفكير فإن الثورة الفرنسية نفسها قامت على ايدي الطبقة المتوسطة أو على الاصح إنتزعتها هذه الاخيرة "غوغائية" الجماهير التي اشعلت الثورة، فالطبقة المتوسطة في فرنسا لم تعد تطيق المضايقات والقيود المختلفة للأشكال والقيم السائدة التي كانت تفرضها طبقتا الارستقراطية والاكليروس.

وفي حين أن هنالك الكثير من الصحة فيما سبق ، إلا أن هناك بعض الخلط بين السبب والنتيجة، فالطبقة المتوسطة في أوربا لم تتكون وتظهر بقوة على المسرح السياسي والإقتصادي إلا في أعقاب

[1]- عبد الوهاب الامين ، إقتصاديات التنمية والتخطيط ، البحرين ، مركز المعرفة ، 2007، ب.ط ، ص172.

نجاح الثورة الصناعية ، فبروز الطبقة المتوسطة لم يتم إلا بعد أن حصلت إعادة توزيع هامة للدخول وللثروة القومية.

كذلك لابد من الاعتراف بأن هنالك طبقة متوسطة هامة في عدد من الدول النامية ، وبالرغم من وجودها فإنها لا تقوم بدور التجديد وريادة العمل التنموي كما فعلت نظيرتها في أوربا في القرنيين الثامن والتاسع عشر ، والكويت تقدم أحسن مثال على ذلك[1].

[1] - انطونيوس كرم :إقتصاديات التخلف والتنمية ، مرجع سابق، ص 99-101.

الفصــل الثالـث

محددات النمو الاقتصادي في السودان

المبحث الاول : خلفية تاريخية عن الإقتصاد السوداني .

المبحث الثاني : النظريات الاقتصادية الملائمة للاقتصاد السوداني.

المبحث الثالث : محددات النمو الاقتصادي في السودان .

الفصـل الثـالـث

النمو الاقتصادي ومحدداته في السودان

المبحث الأول / خلفية تاريخية عن الإقتصاد السوداني

تمهيد :

يتم تناول هذا الفصل في ثلاثة مباحث كالاتي : المبحث الاول ويتضمن الخلفية التاريخية للاقتصاد السوداني حيث يشتمل على المسار التاريخي للاقتصاد السوداني ، بينما يتضمن المبحث الثاني بعض النظريات الاقتصادية التي تتلائم مع معطيات الاقتصاد السوداني مثل نظرية الدفعة القوية ، كما يحتوي المبحث الثالث على محددات النمو الاقتصادي في السودان .

المسار التاريخي للاقتصاد السوداني[1] :

لقد مر الاقتصاد السوداني منذ الاستقلال بمراحل عديدة تطور من خلالها ولكنه كان تطوراً متأرجحاً بين التقدم والتدهور فلماذا ؟

لقد تم تطبيق نظم اقتصادية مختلفة عبر تلك المراحل التي مر بها السودان كان لها أثرها الواضح في صياغة ملامح ذلك الاقتصاد ، فعقب الاستقلال مباشرة أثرت النخبة الوطنية التي تولت حكم البلاد السير على نفس النسق الاقتصادي الذي كان سائداً خلال الفترة الاستعمارية ، حيث لم تقم بإحداث أي تغيير جوهري في النظام الاقتصادي، فالمعروف تاريخياً أن الادارة الاستعمارية التي كانت تحكم السودان قبل إستقلاله عملت على بناء هيكل إقتصادي احادي يعتمد بدرجة كلية على القطاع الزراعي، وركزت فيه على إنتاج القطن كمحصول نقدي رئيسي يصدر الى بريطانيا ليستخدم كمدخلات إنتاج لمصانع النسيج ، وقد انشئ مشروع الجزيرة كأكبر مشروع اقتصادي في السودان خصيصاً لتحقيق هذا الهدف ، وبدلاً من ان تعمل الحكومات الوطنية التي أعقبت الاستقلال على إعادة بناء هيكل الاقتصاد السوداني على أساس التعدد والتنوع والتوازن حتى ينمو ويقوى عوده ، تبنت الهيكل الاقتصادي الموجود منذ الفترة الاستعمارية وعملت على تطويره في نفس الاتجاه ،والدليل الاقوى على ذلك أن برامج وخطط التنمية التي انتهجت بعد الاسقلال وخلال عقد الستينيات من القرن المنصرم قامت على النموذج الراسمالي الغربي الذي يرتكز على الاستثمارات التي تعظم الارباح ، وقد ساهم ذلك بدرجة كبيرة في تكريس النظام الاقتصادي القائم على احادية

[1]- محمد عبدالقادر محمد خير ، الاقتصاد السوداني وفرص وتحديات المستقبل ، الراصد للبحوث والعلوم ، ب.ط ، 2010 ،ص4-7.

الهيكل ولكنه كان هيكلاً ثنائي التركيبة ما بين القطاع الزراعي التقليدي الذي يعتمد على الرى بالامطار والقطاع الزراعي الحديث الذي يروى بالرى من مياه النيل الازرق ، ومن ثم ساهم في تكريس وضعية التخلف الاقتصادي الذي ظل يعاني منه السودان لعقود عديدة وتلازم مع هذا التوجه القيام بالعديد من المشروعات للصناعة التحويلية للمنتجات الزراعية "كرتون اروما "ومصنع البلح في كريمة ومصنع ألبان بابنوسة وكلها مشاريع فاشلة لاسباب سياسية بحتة ولم تقم على دراسات علمية مما تسبب في إهدار الكثير من موارد البلاد .

في حقبة السبعينيات من القرن العشرين حدث تحول كبير في طبيعة النظام الاقتصادي في السودان حينما تبنت القوى الجديدة التي استولت على حكم البلاد في 25 مايو 1969 النظام الاشتراكي كمنهج اقتصادي رأت انه السبيل الوحيد لاقالة عثرة الاقتصاد الوطني والاتجاه به في نحو التنمية والتقدم الاقتصاديين .

وأول ما بدأت به في هذا الاطار هو مصادرة وتأميم عدد من الشركات والمؤسسات والمشروعات التي كان يملكها القطاع الخاص ، وذلك في العام 1970م ، لتؤول ملكيتها الى القطاع الحكومي ، ثم إعتمدت بعد ذلك منهج التخطيط المركزي والتحكم الحكومي في إدارة الاقتصاد ، فكان أن اتسع نطاق القطاع العام الذي تمدد في كافة مجالات النشاط الاقتصادي الانتاجي منها والخدمي ، فسيطرت الحكومة بذلك على حركة الاقتصاد القومي ككل ، ولم يكن أمام القطاع الخاص سوى التحرك في نطاق ضيق ومحدود وأن تحركاته كانت على إستحياء نظراً لحرصه على الربحية فقط.

وعلى الرغم من أن خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي وضعت ونفذت خلال تلك الحقبة كانت قد هدفت بشكل رئيسي الى إحداث تغيير جذري في بنية الاقتصاد السوداني ، وإعادة توظيف وإستغلال موارده المتنوعة بكفاءة ، ومن ثم توزيع ثمار ذلك بعدالة ، إلا أن الذي حدث هو زيادة هيمنة القطاع الزراعي على الاقتصاد السوداني وذلك على حسابات القطاعات الاخرى، ولم يكن ذلك من خلال تطوير تطوير الزراعة التقليدية التي كانت تنتشر في مناطق واسعة من السودان وتمثل نشاط اغلبية السكان ، وإنما كان من خلال التركيز على الزراعة الحديثة وفي مناطق معينة من البلاد ، الامر الذي ادى الى تدهور حجم النشاط الزراعي خاصة في مناطق الزراعة التقليدية ، وهجرة كثير من المشتغلين بها الى المدن والمناطق الحضرية ، فكان نتيجة ذلك بداية ظهور النشاط الهامشي الطفيلي المتمثل في إزدهار القطاع غير المنظم في الاقتصاد السوداني مما ضخم من حجم قطاع الخدمات دون إحداث أي زيادة في حجم الانتاج والانتاجية، كما ادى ذلك الى لبداية ظهور السكن العشوائي حول العاصمة وزيادة حجم جيوش العاطلين

الباحثين عن العمل من القادمين من الارياف وفي معيتهم النازحون الذين هجروا قراهم بسبب المجاعات والذين لم يكن أفراده من ذوي المؤهلات العلمية أو يمتلكون حرفاً بعينها .

وقد كان ذلك خصماً على مجمل الاداء الاقتصادي في السودان بحكم ريادة القطاع الزراعي فيه، كما ان القطاع الصناعي الذي كان يعول عليه كثيراً في إحداث التغيير البنيوي المطلوب في هيكل الاقتصاد السوداني ، فشل في تحقيق ما هو مطلوب منه خاصة مشروعات التصنيع الزراعي التي اولتها خطط وبرامج التنمية اهتماماً خاصاً ، وذلك بسبب عوامل عديدة أبرزها البيروقراطية الحكومية التي كانت تدار بها تلك المشروعات ، ولم يكن قطاع الخدمات الاقتصادية بأحسن حالاً في تلك الحقبة إذ لم تشهد مجالاته المختلفة (النقل ، الاتصالات ، الطاقة ، المصارف وغيرها) سوى تطور محدود .

لقد ادخل نظام الاقتصاد الموجه القائم على التدخل الحكومي والتخطيط المركزي الاقتصاد السوداني في نفق الجمود والتكلس خلال حقبتي السبعينات والثمانينات ، وقد ادى ذلك الى بروز مشكلات اقتصادية عديدة عانى منها السودان كثيراً ، أبرزها تفاقم الديون الخارجية بشكل مضطرد نتيجة للاعتماد على القروض الخارجية لتمويل مشروعات تنموية ذات عائد منخفض فشلت في نهاية الامر في تحقيق أي تقدم تنموي يستفاد منه في سداد قيمة وفوائد تلك القروض ، مما يؤكد مدى العجز المؤسسي في تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية وغياب الرؤيا الوطنية الثاقبة المعتمدة على الدراسات العلمية في توظيف المبالغ المهولة التي دخلت السودان في شكل قروض مرتفعة الفوائد وكان ذلك هدراً واضحاً لمقدرات البلاد يوجب محاسبة من قاموا به .

ومن جانب اخر فقد تراجع الانتاج بصورة ملحوظة وبشكل أثر على نموالناتج المحلى الاجمالي، حيث ظل يسجل معدلات نمو سالبة في معظم سنوات حقبة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي.

المرحلة الرئيسية الثالثة في المسار التاريخي للاقتصاد السوداني بدأت في العام 1989م بتطبيق سياسة التحرير الاقتصادي وإعتماد منهج إقتصاد السوق كنظام إقتصادي ، وقد أقتضى ذلك تقليص الدور الحكومي في الاقتصاد وإقتصاره فقط على التدخل عن طريق السياسات للحد الذي تخلت فيه الدولة تماماً عن دورها ورفعت يدها عن أبسط مسئولياتها وتركت الشعب لتطحنه اليات السوق التي لا ترحم.

وفي هذا الاطار تم تنفيذ برنامج واسع للخصخصة تضمن بيع وتصفية معظم المؤسسات والشركات والهيئات الاقتصادية الحكومية الرابحة ، حيث استهدف هذا التوجه الاقتصادي الجديد تحريك

الجمود الاقتصادي الذي ظل يعاني منه الاقتصاد السوداني ردحاً من الزمن عن طريق تحجيم سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي وكسر إحتكاراته في هذا المجال وتحرير الاقتصاد من القيود المختلفة ، وكان أن فتح الباب واسعاً أمام القطاع الخاص من الفئات التابعة للحزب الحاكم لتسيطر على عصب الاقتصاد فيما عرف بسياسة "التمكين" ليتولى زمام المبادرة الاقتصادية ويقود النشاط الاقتصادي نحو تحقيق اهداف وغايات الاقتصاد القومي والتي للاسف لم تتحقق وإنما أدخلت الاقتصاد السوداني في مسار انتهي به الى حافة الهاوية الاقتصادية بسبب التخبط في السياسات واستعداء الدول التي ترتبط معها مصالح البلاد الاقتصادية بسبب الحرص على فرض "المشروع الحضاري" الذي يمثل جوهر فلسفة النظام الحاكم .

لقد شهد الاقتصاد السوداني خلال تلك المرحلة عدة تطورات منها ما كان سالباً ومنها ما كان إيجابياً، ففي السنوات الاربع الاولى لتطبيق سياسة التحرير الاقتصادي حدث اضطراب واضح في الاداء الاقتصادي القومي عبرت عنه عدة مؤشرات كلية ابرزها الارتفاع المضطرد في معدلات التضخم والتي وصلت 166% في العام 1996 ، وكذلك التدهور الكبير في قيمة العملة الوطنية والتشوهات الواضحة في سعر الصرف .

كما تراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الى مستويات متدنية بلغت 1.8% عام 1991م ، فيما انخفضت اعتمادات التنمية في الموازنة العامة الى 50% في الوقت الذي تفاقمت فيه الديون الخارجية حتى بلغت في العام 1996م حوالي 17 مليار دولار.

غيران تحسناً واضحاً طرأ على أداء الاقتصاد السوداني بعد ذلك بفضل الاصلاحات التي جرت في السياسة الاقتصادية الكلية منذ يوليو 1996م في إطار تطبيق إستراتيجية الاصلاح الهيكلي الاقتصادي الشاملة خلال الفترة 1996-2002م . ومن مظاهر ذلك التحسن الاسقرار النسبي الواضح الذي حدث في الاقتصاد السوداني خلال تلك الفترة وما بعدها ، حيث أظهرت مؤشرات الاداء الكلي للاقتصاد تطوراً ملحوظاً ، فقد إنخفضت معدلات التضخم الى مستويات متدنية جداً بلغت 8% عام 2000 بعد أن كانت 1166% عام 1996م ، كما شهد سعر الصرف إستقراراً كبيراً ولمدة تزيد عن الثلاث سنوات ، فيما عاد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الى الارتفاع حيث بلغ في المتوسط حوالي 6% خلال السنوات 1997-2000م ، وقد ساعد على ذلك التحسن دخول النفط منذ العام 1998م ضمن المكونات القطاعية للاقتصاد السوداني ، فضلاً عن دخوله ضمن هيكل الصادرات السودانية منذ العام 1999م ، وقد ضمن هذا الوضع المتحسن نوعاً من الاستقرار النسبي في الاقتصاد السوداني حتى العام 2008 ، على الرغم من حدوث أزمات سياسية

داخلية جرت على السودان تبعات وخيمة على مستوى الجبهة الداخلية وعلى مستوى علاقاته الخارجية كما فعلت أزمة دارفور.

أخذ الاقتصاد السوداني في التراجع منذ العام 2009م تحت تأثير عوامل عديدة ، أبرزها التوسع في الانفاق الحكومي الجاري (غير التنموي) بسبب العديد من الاستحقاقات التي فرضتها الظروف السياسية منذ توقيع إتفاقية السلام الشامل في العام 2005 ، وكذلك متطلبات مواجهة أزمة دارفور واحتواء مشكلة شرق السودان ، فضلاً عن تداعيات أثار الازمة المالية العالمية التي ظهرت عام 2008م وأمتدت الى ما بعد ذلك ، حيث كان لانخفاض أسعار البترول في الاسواق العالمية في العام 2009م جراء تلك الازمة إنعكاساتها على الموازنة العامة في السودان ، بالاضافة الى تأثر الواردات السودانية بحكم تأثير تلك الازمة على الدول التي يستورد منها السودان ، وقد شكلت تلك الاثار ضغطاً كبيراً على الايرادات العامة في البلاد ، مما اضطر الحكومة الى زيادة فئات ضريبة القيمة المضافة وفرض رسوم إضافية على الواردات مع إضافة رسوم وجبايات جديدة على المستويين الاتحادي والولائي ، الامر الذي ادى الى زيادة تكاليف الانتاج ومن ثم ساهم في إحداث حالة من الركود الاقتصادي وإنخفاض القيمة الشرائية للاجور وتدهور مستوى معيشة السواد الاعظم من السكان .

إن أبرز ملامح التحولات المدمرة في النظام الاقتصادي في السودان خلال العشرين عاماً الماضية، بجانب التحول الى نظام اقتصاد السوق ، هو التوجه نحو تعميق إسلام النظام المصرفي ، حيث تم إعتماد نظام الصيرفة الاسلامية بشكل كامل في تعاملات المصارف السودانية سواء فيما يتعلق بقبول الودائع أو منح التمويل ، فضلاً عن إستخدام أدوات مالية تتوافق مع الشريعة الاسلامية كما زعموا فيما يختص بعملية إدارة السيولة في الاقتصاد الكلي ، وفي تطور لاحق في هذا السياق تم إعتماد النظام المصرفي المزدوج ، القائم على العمل وفقاً للنظام المصرفي الاسلامي في الشمال والنظام المصرفي التقليدي في الجنوب ، ولا شك أنه كان لتلك التحولات تأثيرها المباشر على أداء الاقتصاد السوداني ، لاسيما وأنها ترتبط بشكل وثيق بواحدة من أهم السياسات الاقتصادية الكلية الا وهي الساسة النقدية.

ومن خلال هذا الاستعراض التاريخي للتطورات التي مر بها الاقتصاد السوداني منذ الاستقلال وعبر مراحل مختلفة يلاحظ بوضوح ذلك الاضطراب الذي اتسمت به مساراته وتوجهاته وحركة تطوره ، وعلى ضوئه تشكلت ملامحه وسماته ، فمن إقتصاد قائم على مزيج من إقتصاد السوق والتخطيط التأشيري ، الى أخر مناقض له قائم على التحكم الحكومي والتخطيط المركزي ، ثم الى ثالث منفتح ومتحرر تماماً من القبضة الحكومية وقائم على توليفة غير متناغمة من منهج اقتصاد

السوق الحر ومنهج الاسلام في الاقتصاد ، فالاول يعتمد على تعظيم الارباح كمحفز ومحرك أساسي للنشاط الاقتصادي ، والثاني يعتمد على مبدأ تحقيق العدالة في المعاملات الاقتصادية وتوزيع مكاسبها.

هذا الاضطراب الكبير في مسار الاقتصاد السوداني والتحول الجذري من نظام إقتصادي الى أخر على النقيض منه تماماً ، بجانب عدم الاستقرار السياسي والصراعات والازمات الداخلية التي ظلت سمة غالبة في الدولة السودانية منذ الاستقلال ، نتيجة لغياب العدالة الاجتماعية القائمة على عدالة توزيع مشاريع التنمية على أقاليم السودان المختلفة ، وكذلك التوزيع العادل للثروة مما يجعل الجميع يشعرون بالمساواة بينهم ، وكان ذلك كفيلاً بتجنيب السودان كل ويلات الحروب التي عمت كل اقاليمه وما زال البعض منها مستمراً .

هذا هو ما أقعد السودان إقتصادياً وحال بينه وبين إحراز أي تقدم إقتصادي ذو قيمة نوعية كبيرة ومفصلية ، على الرغم من توفر ثراء وتنوع مواردي كبير لم يتوفر لغيره من دول عديدة فاقته بمراحل بعيدة في الميدان الاقتصادي .

المبحث الثاني / النظريات الاقتصادية الملائمة للإقتصاد السوداني

تمهيد :

بناءاً على المعطيات التي تم تناولها في المبحث السابق المتعلقة بملامح الاقتصاد السوداني ومقوماته ، وأهم الموارد الطبيعية المتوفرة في باطن أرضه وخارجها من معادن ومياه جوفية وارضى زراعية وكفاءات بشرية ، سوف نستعرض أهم النظريات الاقتصادية وأكثرها مواكبة للمناخ الاقتصادي في السودان .

1-2-3 إستراتجية النمو غير المتوازن Unbalanced Growth Strategy :[1]

يعتبر هيرشمان من المؤيدين لفكرة النمو غير المتوازن وذلك نظراً لان النمو المتوازن يتطلب إستثمارات واسعة لا طاقة للدول النامية بها ، وكذلك أنها صالحة لمعالجة مشاكل الدول المتقدمة فقط، وتنطوي فكرة النمو "غير المتوازن" على أن الاستثمارات تخصص لقطاعات معينة بدلاً من توزيعها على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني توزيعاً متزامناً ، وبالتالي فإنه يتم توجيه راس المال المتاح الى قطاعات محددة بالدولة ، ويرى هيرشمان التنمية على أنها سلسلة من الاختلالات التي تستمر ويتم المحافظة عليها ، هذه الاختلالات تخلق المزيد من الحوافز على الاستثمارات الجديدة والتي بدورها تخلق لاتوازن جديد ، وأفضل وسيلة لتحقيق النمو حسب هيرشمان هي عن طريق خلق إختلال متعمد للاقتصاد طبقاً لاستراتيجية مرسومة ، يتم وفقها القيام بدفعة كبيرة في عدد من الصناعات والقطاعات الاستراتيجية وتكون بدورها محفزة لقطاعات وصناعات اخرى ، وفقاً لهيرشمان فإن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية يجب أن تشتمل السياسات الانمائية على الأتي :

1- تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفورات الخارجية .

2- الحد من المشروعات التي تستخدم الوفورات الخارجية أكثر مما تخلق منها .

وقد أيد كل من (Signer) و (Kindle Berger) و Streeten نظرية النمو غير المتوازن التي طورها Hirschman، والذي يؤكد بأن التنمية يمكن أن تحدث من خلال عدم التوازن في الاقتصاد، وأن هذا يمكن أن يحدث من خلال الاستثمار في راس المال الاجتماعي أو في نشاطات

[1] - - الدليمي: التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب ، مرجع سابق ص 98 – 99 .

إنتاجية مباشرة Direct productive capital (D P C) ، فالاول يخلق وفورات خارجية بينما الثاني يستفيد من هذه الوفورات ، ذلك لان الاستثمار في راس المال الاجتماعي يشجع الاستثمار الخاص ، وتتركز إسهامات هيرشمان في تبنيه لاستراتيجية النمو غير المتوازن على ما يلي :

1- أيد هيرشمان ضرورة الدفعة القوية معارضاً إعطاء الاولوية للتنمية الريفية ، ومحبذاً أن يبدأ التصنيع في المدن الكبيرة لان الاستثمار في صناعة ما في فترة سوف يجذب وراءه الاستثمار في صناعة أخرى .

2- دعا الى إستراتيجية النمو غير المتوازن لكونها واقعية تتوافق مع الموارد المتاحة ولفاعليتها في التغلب على العجز في إتخاذ قرار الاستثمار الذي تفتقر اليه الدول النامية .

3- يجب أن تتركز الدفعة القوية في قطاعات وصناعات إستراتيجية رائدة ومحددة ذات أثر حاسم في تحفيز إستثمارات أخرى مكملة بدلاً عن تشتيتها على جبهات كثيرة تتفاوت في درجة أهميتها .

2-2-3 نظرية الدفعة القوية Big Push Theory :[1]

إن صاحب هذه النظرية هو "روزنشتين رودان" Rosentein Rodan الذي يؤكد على القيود المفروضة على التنمية في البلدان المتخلفة ، وفي مقدمة هذه القيود ضيق حجم السوق ، ولهذا فإن التقدم خطوة خطوة في نظر (Rodan) لن يكون له تأثير فاعل في توسيع السوق وكسر الحلقة المفرغة للفقر التي تعيشها البلدان المتخلفة ، بل يتطلب الامر حداً أدنى من الجهد الانمائي ليتسنى للاقتصاد الانطلاق من مرحلة الركود الى مرحلة النمو الذاتي ، وهذا يعني حداً أدنى من الاستثمار والتي يسميها (Rodan) بالدفعة القوية ، والتي قدرها بنحو 13.2% من الدخل القومي خلال السنوات الخمس الاولى من التنمية ثم ترتفع تدريجياً ، وللتدليل على أثر الدفعة القوية في التغلب على حالة الجمود يشبه بعض الكتاب ، الاقتصاد المتخلف بالطائرة التي تحتاج الى دفعة قوية لكي تبدأ بالطيران.

ويتحقق من خلال تطبيق مبدأ الدفعة القوية الأتي :

1- توفير حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق راس المال الاجتماعي من طرق المواصلات، وسائل نقل وقوى محركة وتدريب القوى العاملة ، وهي مشروعات ضخمة غير

[1] - مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات ، مرجع السابق ص 88 .

قابلة للتجزئة والتي سوف تخلق وفورات إقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة وهي ضرورية لقيام مشروعات صناعية .

2- توجيه الجزء الاكبر من الاستثمارات نحو إنشاء صناعات تتكامل مشروعاتها رأسياً وأفقياً .

فالوفورات الخارجية على جانب الطلب تنبع من حقيقة تكامل دالة الطلب الكلي على إنتاج المشروعات الصناعية في مجموعها أو عدم قابليتها للتجزئة ، وذلك لتنوع حاجات المستهلكين وهذا يؤدي لاتساع السوق أمام كل مشروع صناعي ، والوفورات الخارجية في جانب عرض الانتاج تنبع من خاصية تكامل أو عدم قابلية دالة عرض الانتاج للتجزئة وذلك للتكامل بين مستلزمات وخدمات عناصر الانتاج لمشروعات صناعية معينة مع الصناعات الاخرى .

وهنا يستلزم إنشاء صناعات عديدة في أن واحد ، أي أن هنالك حاجة الى دفعة قوية أو برنامجاً كبيراً ومكثفاً يمثل حد أدنى من الاستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي .

فاضل رودان بين أسلوبين للتصنيع **(النموذج الروسي)** وبين نموذجه الذي يقترحه للمناطق المتخلفة، إذ يستند النموذج الروسي على الاكتفاء الذاتي معتمداً إعتماداً كلياً على الموارد المحلية وبناء جميع المراحل بشكل متكامل سواء صناعات ثقيلة أو خفيفة ولكنه رفض هذا الاسلوب للبلاد المتخلفة لانه:

1- يستلزم قدراً هائلاً من الموارد .

2- يلزم لتحقيق هذا النموذج الضغط الشديد على الاستهلاك المنخفض اصلاً .

3- يؤدي لعزل الاقتصاد القومي عن الاقتصاد العالمي مما يحرمه من فوائد ومزايا تقسيم العمل الدولي ويبعده عن التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية .

أما نموذج رودان لتصنيع المناطق المتخلفة فقد بنى على ما يلي :[1]

1- توجيه حجماً كبيراً من الاستثمار للصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تدعم بعضها البعض بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية في إقامتها في أن واحد .

2- الاهتمام بإقامة مستوى معقول من البنية التحتية ورأس المال الاجتماعي فهي ضرورية لقيام الصناعات الاستهلاكية ، كما يتعين إقامة توازن بين مجموعات الصناعات الاستهلاكية بينها وبين

[1] - الدليمي : التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب ، مرجع سابق ص 91 -92

مشروعات راس المال الاجتماعي ، وهذا الى جانب الاستفادة من تقسيم العمل الدولي المتمثل في إجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية وإستيراد السلع الانتاجية من البلاد المتقدمة.

3- أن يكون للدولة دور بارز في عملية التخطيط وتنفيذ مشروعات التصنيع ، فالسوق المحلية الضيقة والمحدودة لاتحفز المستثمر الخاص على الاستثمار في مشروعات صناعية تستخدم تكنلوجيا حديثة ذات طاقة إنتاجية كبيرة ، كما أن المستثمر الخاص يبحث الربح الخاص (Private Profit) وليس الربح الاجتماعي (Social Profit) ,ان تدخل الدولة ضروري لضمان توفير الموارد المحلية.

فرق روزنشتين رودان بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة [1]:

1- عدم التجزئة في دالة الانتاج .

2- عدم "التجزئة" في الطلب .

3- عدم "التجزئة" في جانب العرض للمدخرات .

نقد نظرية الدفعة القوية :

1/ تتطلب الدفعة القوية رؤوس أموال ضخمة لاقامة القاعدة الصناعية الضرورية وهي مشكلة للبلدان النامية .

2/ كما تحتاج الدفعة القوية الى كوادر كثيرة ومتنوعة ، إقتصادية وإدارية ومحاسبية وهندسية والتي لاتتوفر في مثل هذه البلدان المتخلفة .

3/ أكدت هذه النظرية على تنمية الصناعة دون تاكيد على تنمية الزراعة والتي تعتبر النشاط السائد في مثل هذه البلدان المتخلفة .

4/ تؤكد هذه النظرية على مشكلة ضيق السوق لكن تأكيدها على الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية للسوق المحلي لايمكن أن يحل مشكلة ضيق السوق .

5/ إن توزيع الاستثمارات على جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية قد يؤدي الى صغر حجم الواحدات الانتاجية دون الحجم الامثل ، ولهذا يصعب عليها الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير ووفوراته الخارجية .

[1] - مدحت القريشي : التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات ، مرجع سابق ص 89-91 .

6/ إن تطبيق هذه النظرية يزيد من مستوى الطلب على العديد من السلع والمواد ومستلزمات الانتاج الامر الذي يولد ضغوطاً تضخمية في الاقتصاد .

ولهذه الاسباب فإن المنتقدين يعتقدون بأن الشواهد تعتبر غير كافية لاثبات أن الدفعة القوية للاستثمارات هي عامل ضروري ومناسب للتنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة إقتصادياً .

المبحث الثالث / محددات النمو الاقتصادي في السودان :

تمهيد:

1-3-3 المحددات الاقتصادية

1- الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان [1]:

السودان بمساحته الشاسعة وموقعه الجغرافي المتميز وموارده الطبيعية سواء في ظاهر الارض أو باطنها بجانب تنوع مناخه ، يدعمه ترشيحه من قبل منظمة الاغذية الزراعية العالمية الفاو في العام 1974م بأن يكون سلة غذاء العالم ، وذلك لما توفرت له من إمكانيات إقتصادية كبيرة لم تتوفر لكثير من البلدان ولكن رغم ذلك لم يتمكن السودان من تحقيق الإستغلال الفاعل لهذه الموارد وتسخيرها لبلوغ مستويات الرفاهية ، وذلك لضعف الامكانيات المالية التي تساعد على تفعيل هذه الموارد وإستثمارها للاستفادة منها إقتصادياً لان القدرة على الاستثمار تتوقف على مدى توفر الامكانات الاستثمارية في المجتمع من الناحية الكمية والنوعية المتمثلة في رفع حجم الادخار في المجتمع سواء على مستوى الوحدات الاقتصادية في القطاع الخاص أو على مستوى الحكومة والوحدات الاقتصادية المملوكة لها (الادخار العام) مما يساعد على تعبئة الموارد الاقتصادية في العملية الانتاجية وهذا ما لم يتمكن السودان من تحقيقه نسبة لشح الموارد المالية المحلية في مصادرها المتعددة ما جعل السودان وكثير من الدول النامية تتجه نحو جذب رؤوس الاموال الخارجية وإستقطاب الاستثمارات الاجنبية وذلك من خلال تهيئة المناخ الملائم لها وجذبها بأفتراض أن هذه الاستثمارات توفر المال اللازم لإقامة المشاريع الاستراتيجية ومشاريع البنية التحتية التي يعجز رأس المال الوطني عن إقامتها وصولاً لتحقيق التنمية الشاملة للبلاد .

السودان منذ فجر الاستقلال سعى لتشجيع الاستثمارات الاجنبية وتدفقها للداخل حيث"صدرت" العديد من قوانين الاستثمار التي تضمن الكثير من الامتيازات والاعفاءات التي تعمل على جذب رؤوس الاموال الاجنبية وتدفقها للسودان ، لان تدفق الاستثمار الى أي بلد يتوقف بصورة كبيرة على توفير المناخ الاستثماري الجاذب بالبلد ، وهي مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية التي تؤثر إيجابياً في المستثمر بتوجيه إستثماراته الى دولة دون الاخرى .

منذ إنشاء وزارة الاستثمار في العام 2002م بدأت خطوات جادة في وضع خطة متكاملة لجذب الاستثمارات الاجنبية ، كما قامت ببناء قاعدة معلومات للاستثمار وأتبعت شكلاً متطوراً في ترويج

[1] - محمد عبدالله محمد حسن ، دور الاستثمار الاجنبي المباشر وأثر معدلات التضخم على القطاع الزراعي في السودان (2000-2015) ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2016 ، ص 52 -53 .

التقنيات الممكنة كما وفرت المعلومات للمستثمر وجعلته يتخذ قراره بسهولة ويسر بالتوجه والاستثمار على ضوء هذه المعلومات [1].

جدول رقم (3-1) حجم الاستثمارات الاجنبية والاجنبية المشتركة خلال الفترة 2005-2015م

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصناعي	908	1669	3037	1025	845	737	195	85	194	241	696
الخدمي	2078	1115	1603	3951	1908	2677	4212	132	1211	154	5700
الزراعي	16	200	381	176	653	126	106	101	334	521	555
الجملة	3002	2984	5021	5140	3406	3540	4513	318	1739	916	6951

المصدر: وزارة الاستثمار.

الشكل رقم (3-1) يوضح حجم الاستثمارات الاجنبية في القطاعات الثلاثة :الصناعي ، الخدمي ، الزراعي .

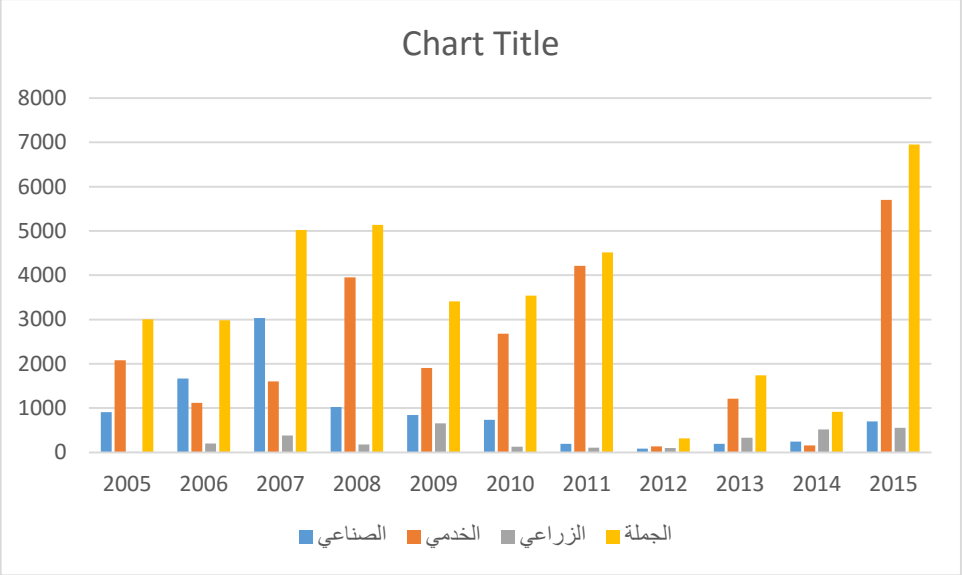

المصدر : إعداد الدارس بإستخدام برنامج إكسل .

[1] - وزارة الاستثمار ، تقرير حصر الاستثمارات الوطنية والاجنبية في السودان ، 2010 ، ص 80 .

2- رأس المال البشري:

رأس المال البشري (Human Capital) هو نوع من القوى العاملة يتميز بتخصص مهني ومستوى تعليمي وتدريبي أفضل مقارنة بأفراد القوى العاملة الاخرى ، ومن ثم تكون إنتاجيته مرتفعة ، ويتأثر إيجاباً بالاستثمار في التعليم والصحة[1] .

يوجد نقص حقيقي في قوة العمل المتعلقة بتحقيق تنويع فعال بالتحول الى مجالات الانتاج الجديدة من حيث القيمة المضافة ، فنصف سكان السودان لم يحصلوا على أي تعليم رسمي ولم يحصل سوى نسبة ضئيلة على قدر ما من التعليم ما بعد الثانوي وأتم 15.8% فقط من السكان المرحلة الثانوية و3.8% فقط من السكان حصلوا على قدر من التعليم بعد المرحلة الثانوية ، وهذا ليس بالامر المستغرب لأن مستوى التعليم متدن جداً في المناطق الريفية عنه في المناطق الحضرية وهو أقل بدرجة ملحوظة بين النساء عنه بين الرجال ، ولذلك فإن رفع مستوى التعليم لجميع الفئات العمرية سيكون إسهاماً مهماً على المدى البعيد لتوسيع راس المال البشري بما يساند تنويع موارد الاقتصاد، كما يمثل مستوى التعليم العالي بين الشباب فرصة للسودان كي يحول التوظيف الى قطاعات أكثر إنتاجية ، فالفئات الاكبر سناً من السكان لديها قدر أقل من التعليم مقارنة بالفئات الاصغر كما أن الفجوة بين الجنسين أقل بين الشباب عنها بين السكان الاكبر سناً ، فالسكان في الفئات العمرية 20-29 عاماً يتمتعون بمستويات أعلى من التعليم إذ أن شخصاً واحداً من بين كل عشرة أشخاص حصل على قدر من التعليم ما بعد الثانوي وشخصاً واحداً من بين كل ثلاثة أشخاص حصل على قدر من التعليم الثانوي ومع ذلك فإن إحتمال عمل الشباب في الصناعة والصناعات التحويليلة والخدمات التحويلية ليست أكبر من إحتمال عمل الكبار ، مما يعني أن السودان لا يستفيد من هذه الفرصة ، وبالتالي عن طريقة تهيئة بيئة أعمال أكثر نشاطاً يمكن للحكومة أن تبني الاساس لشركات مزدهرة في القطاعات الاعلى قيمة مضافة في الاقتصاد، الامر الذي قد يزيد بدوره من الطلب على الشباب والافراد الافضل تعليمياً في قوة العمل ، كما إن معدل عدم مشاركة النساء في قوة العمل أعلى من معدله بين الرجال حيث تشارك النساء في الانتاج المنزلي لكن لا تسجل كل هذه الانشطة بوصفها عملاً ، كما أن دراسة التشغيل والمشاركة في قوة العمل في الفئات العمرية المختلفة يظهر أن عدم المشاركة بين النساء أعلى في مختلف الفئات، وربما يعكس هذا النمط تفسير لدورة حياة تستكمل فيه كثير من النساء التعليم لكنهن لايشاركن في قوة العمل الرسمية ، وقد تعكس أيضاً تفسيراً للفئة العمرية حيث النساء الاصغر سناً يحصلن على قدر أكبر من التعليم عن سابقاتهن

[1] - إبراهيم حسين صلاح الدين بدر الزين ، محددات نمو الاقتصاد على المدى الطويل دراسة حالة السودان 1970 – 2005 ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2013 ،ص 127 -129 .

وسيدخلن لاحقاً في قوة العمل ، وعلى أي حال هنالك الكثير من النساء المتعلمات في السودان ممن لم يدخلن إطلاقاً سوق العمل ويعد هذا خسارة عظيمة للإقتصاد[1] .

3- الانفتاح الاقتصادي في السودان :[2]

السودان بدأ كغيره من الدول النامية في فترة ما بعد الاستقلال بتبنى مبدأ حرية التجارة صادراً ووارداً، إلا أن تجارة السودان بالنسبة للصادرات كانت دائماً نحو دول السوق الأوربية المشتركة ودول غرب أوربا، حيث شكلت صادرات السودان لهذه الدول حوالي ٨٠ % من جملة صادراته خلال حقبة الستينات،وربما يكون مبدأ حرية التجارة هو الوضع الأمثل في المدى البعيد، إلا أن السودان واجه وضعاً صعباً اجبره على التخلي عن هذا المبدأ الاقتصادي المعروف، فقد كانت الشركات والمصالح الأجنبية تسيطر على تجارة السودان الخارجية في التصدير والاستيراد، كما واجهت سلع الصادرات السودانية منافسة حادة من قبل الدول الأخرى المصدرة للسلع الأولية مما أضطر الحكومة لإتخاذ بعض السياسات التفضيلية ، كاتفاقيات الدفع مع الدول الصديقة لتوفير إحتياجات البلاد من العملات الأجنبية ، تبني السودان في بداية التسعينات سياسات لتحريك التنمية في كل القطاعات الاقتصادية مثل تشجيع الاستثمار في مجال البترول، وسياسات تشجيع التنمية الصناعية والزراعية، وبالتالي بدأ الاهتمام بتزايد سياسات تطوير وتنمية صادرات الماشية واللحوم كجزء من السياسات الموجهة لتنمية القطاع الزراعي في هذه الحقبة ، وبحلول العام 1992 م تم الإعلان عن سياسة التحرير الاقتصادي التي هدفت إلى تحريك جمود الاقتصاد الوطني بدفع عجلة الإنتاج من السلع والخدمات من خلال خلق البيئة المناسبة لحرية حركة عوامل الإنتاج، وإطلاق قوى السوق لتصحيح الأسعار وفق قوى العرض والطلب، لقد ركزت السياسة على المحاور الآتية:

أ- كسر القيود التي تكبل حرية التجارة الخارجية.

ب- تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب.

ت- حرية حركة الإنتاج مما يؤدي للاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية ، والاعتماد بصفة أساسية على آليات السوق لتحرير التجارة .

---

[1] - مذكرة إقتصادية عن السودان- إستغلال الامكانيات لتحقيق تنمية متنوعة المصادر ، البنك الدولي ، 2015 ، ص22-24 .

[2] - عمران عباس يوسف عبدالله وأخرون، أثر ترقية الصادرات مقابل إحلال الواردات على النشاط الاقتصادي في السودان (1992-2012) ، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ، العدد السادس عشر، 2016 ، ص8 - 13 .

من المعلوم ان الصادرات و الواردات هي أحد الركائز الأساسية والهامة لإنفتاح الاقتصادي حيث تعتمد عليهما الدولة في توفير موارد النقد الأجنبي لمقابلة الاحتياجات التنموية للبلاد، وتشكل الصادرات غير البترولية العمود الفقري للاقتصاد السوداني بعد خروج البترول من قائمة الصادرات، مما يعني الاهتمام بمنتجات القطاع الزراعي، ويصحب ذلك الاهتمام بجودة ومواصفات السلع السودانية حتى تستطيع المنافسة، وبالتالي زيادة عائد الصادر الأمر الذي يؤدي إلى دعم وتحفيز المنتج وزيادة الإنتاج والإنتاجية ومن ثم زيادة الصادر، وإزالة الفقر وتحقيق التنمية .

عملت سياسة التحرير الاقتصادي من أجل ترقية الصادر على الأهداف والسياسات الآتية:

رفع شعار الإنتاج من أجل التصدير، بالإضافة لتشجيع الصادرات الصناعية.

العمل على فتح أسواق جديدة لسلع الصادر الواعدة ، بالإضافة لتنظيم حركة التصدير بحيث تتمكن الدولة من رصدها وتقييمها .مع دور فاعل في إستقرار السياسات ومكافحة التهريب و توسيع قاعدة الصادرات وتنسيقها مع الإنتاج ومتطلبات السوق ، وضمان تدفق عائد الصادر ، ووضعت عدة وسائل لتحقيق الأهداف السابقة تمثلت في:

1- تسهيل وتبسيط إجراءات التصدير وإلغاء الإجراءات التحكمية الإدارية التي تحد من حركة المصدرين، بالإضافة لمنع ربط عمليات الصادر بعمليات الوارد.

2- تحسين قدرة الصادرات على المنافسة في الأسواق الخارجية عن طريق تخفيض تكلفة التصدير، وتطوير آليات الرقابة على النوع بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.

3- الاهتمام بالأنشطة الترويجية لخلق أسواق جديدة وتوسيع الانتشار في الأسواق التقليدية.

4- إنشاء مجلس تصدير السلع لإشراك المصدرين في وضع السياسات التصديرية .

الجدول رقم (3-2) يوضح العلاقة بين الصادرات ومعدل النمو الاقتصادي

السنة	الصادرات	معدل النمو الاقتصادي
1992	25141	6.6
1993	49656	4.6
1994	111464	1.0
1995	350075	6.0
1996	539069	11.6
1997	769528	6.1
1998	1006928	8.2
1999	1853219	4.2
2000	4832563	8.4
2001	4687155	10.8
2002	5287200	6.0
2003	6450880	6.3
2004	8735308	5.1
2005	10601781	5.6
2006	11575244	6.5
2007	17893359	5.7
2008	24612008	2.2
2009	17135786	6.2
2010	26822278	6.5
2011	23937092	3.8
2012	10862065	0.7
2013	20025389	6.8
2014	24535400	7.0
2015	22357709	3.7
2016	22262083	3.9

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء

من الجدول رقم (3-2) يتضح أن القيم الاجمالية للصادرات حققت زيادة بصورة مضطردة منذ العام 1992 حيث كانت قيمة الصادرات 25141 الف ومعدل النمو الاقتصادي6.6 وحتى العام 2008 بإجمالي صادرات 24612008 ومعدل نمو 2.2 ، ومن ثم إنخفضت الصادرات في العام 2009 بسبب الازمة العالمية في أمريكا وقد كان إجمالي الصادرات 171357862 ومعدل النمو

6.2، ومن ثم عادة الزيادة في العامين التاليين 2010 و 2011 حيث بلغت القيم الاجمالية للصادرات 26822278 و 23937092 وقد كان معدلي النمو كالاتي : 6.5 و 3.8 على التوالي .

في العام 2012 إنخفضت الصادرات الى أقل من نصف صادرات العام السابق بسبب إنفصال جنوب السودان ، وكان الاجمالي 10862065 ومعدل النمو خلال السنة 0.7 وهو أق معدل نمو خلال فترة الدراسة ، كما بلغت الصادرات في العامين 2013 و 2014 القيم التالية : 20025389 و 24535400 بمعدلي نمو 6.8 و 7 على التوالي وترجع هذه المعدلات العالية الى السياسات التي أتخذتها الحكومة برفع الدعم عن بعض السلع والمحروقات ، أيضاً نلاحظ أن في العامين 2015 و 2016 هنالك إنخفاض ملحوظ في القيم الاجمالية للصادرات 22357709 و22262083 وقد بلغت معدلات النمو حينها 3.7 و 3.9 على التوالي .

الشكل رقم (3-2) : يوضح التذبذ في أجمالي الصادرات

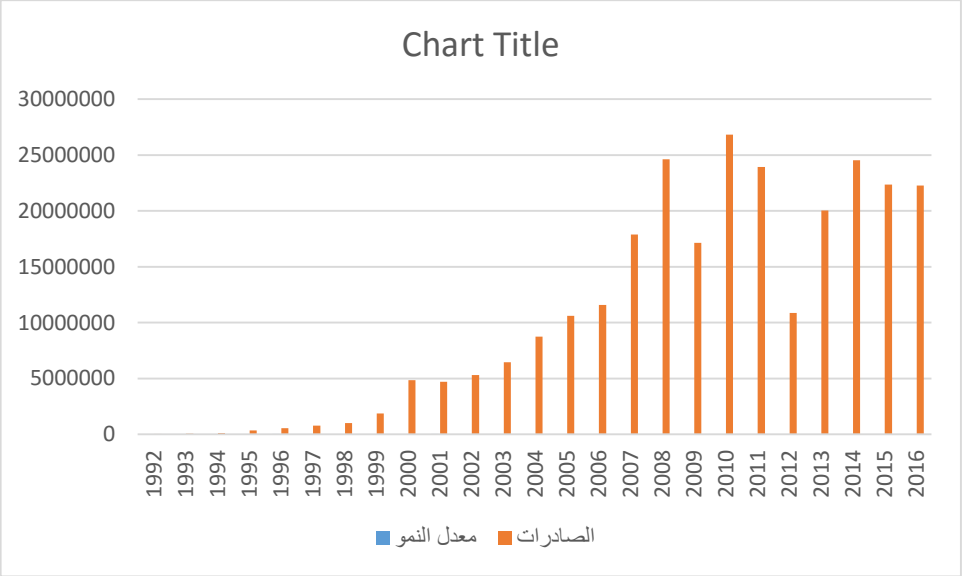

المصدر : إعداد الدارس بإستخدام برنامج إكسل.

بينما إعتمدت إستراتيجية إحلال الواردات على مبدأ الحماية وذلك من خلال إقامة صناعات محلية تقوم بإنتاج السلع المستوردة، وتعمل الدولة على فرض القيود التجارية كالرسوم الجمركية، والقيود الكمية كنظام الحصص أو الكوتات، وحظر استيراد بعض السلع المنافسة أو البديلة لها، ووضع قيود الترخيص وبعض إجراءات تقييد الاستيراد، وذلك لتحسين الميزان التجاري وتحويل شروط التبادل التجاري لصالح الدول المعنية ، وتركزت معظم أراء الاقتصاديين في أن معظم الدول النامية تنتج سلع زراعية تقليدية تواجه شروط تبادل تجاري غير عادلة مع الدول الصناعية التي تنتج سلع مصنعة، وبالتالي كإستراتيجية للإعتماد على الذات لتحقيق التنمية الاقتصادية لابد من الاستمرار

في سياسة إحلال الواردات لحماية اقتصاديات الدول النامية من ضغوط قوي السوق العالمية ، حيث شهد السودان في فترة الخمسينات والستينات سياسة التوجه للداخل، وتشجيع الصناعات التي تحل محل الواردات، لكن منذ أواخر السبعينات ومع بروز فلسفة تحرير التجارة العالمية، وزيادة نفوذ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عالمياً، أصبح اتجاه للسودان هو سياسة الانفتاح الاقتصادي والاتجاه لصناعة إحلال الواردات وذلك من أجل أن يحقق السودان معدل نمو اقتصادي أعلى من عملية التصنيع، على أن تقوم على معايير منها :-

1- تشجيع الصناعة على استخدام المواد الخام السودانية بدلاً من المستوردة.

2- يحصل صاحب الصناعة الجديدة على المزيد من الإعفاء من ضريبة الأرباح إذا خرج من العاصمة وذهب إلى المدن الصغيرة أو الريف السوداني.

ولعل من أهم صناعات إحلال الواردات التي إستفادت من المزايا التي يتمتع بها السودان في مجال التصنيع، ولا تعتمد موادها الخام على الاستيراد وفي نفس الوقت يمكن أن تسهم في زيادة الصادرات غير النفطية ولا تسكن في العاصمة لأنها تسكن قرب المادة الخام، هذه الصناعة هي السكر ويمكن أن تحقق عائداً كبيراً للاقتصاد السوداني ولكنها لم تحقق الاكتفاء الذاتي.

نتيجة للتوسع الكبير في الواردات والاختلال الكبير في الميزان التجاري والضغوط المستمرة على ميزان المدفوعات اتجهت السياسة للحد من الزيادة المستمرة في الواردات، فشهدت بدايات سنوات التسعينات حظر استيراد بعض السلع كالأقمشة والمنسوجات والأثاثات المنزلية ، أما الآن فقد أصبح الاستيراد متاحاً لكل السلع ما عدا قليل من السلع المحظورة ويأتي في مقدمتها المتفجرات والخمور .

الجدول رقم (3-3): **العلاقة بين إجمالي الواردات ومعدل النمو الاقتصادي**

السنة	الواردات	معدل النمو الاقتصادي
1992	100078	6.6
1993	192774	4.6
1994	370301	1.0
1995	617905	6.0
1996	1327278	11.6
1997	2573221	6.1
1998	4133746	8.2
1999	3942447	4.2
2000	4261840	8.4
2001	5064689	10.8
2002	6046458	6.0
2003	7552848	6.3
2004	10204753	5.1
2005	16982709	5.6
2006	19111890	6.5
2007	19254382	5.7
2008	25930776	2.2
2009	19064247	6.2
2010	28311168	6.5
2011	25768239	3.8
2012	25182511	0.7
2013	40443189	6.8
2014	47231847	7.0
2015	50831194	3.7
2016	56716190	3.9

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء

يوضح الجدول رقم (3-3) إجمالي قيم الواردات من السلع والخدمات خلال الفترة من 1992-2016م. حيث نلاحظ من واقع البيانات أن هنالك إتجاه متزايد في إجمالي قيم الواردات ، ولكن نلاحظ أن القيمة الاجمالية للعام 2008 كانت 25930776 وكان معدل النمو 0.022% ، ومن ثم إنخفضت هذه القيمة بسبب الازمة الاقتصادية العالمية في العام 2009 الى 19064247 وعندها بلغ معدل النمو 0.062%، كما أن قيم الواردات قد إنخفضت مرة أخرى في مطلع عام 2011

بسبب إنفصال جنوب السودان حيث شهد هذا العام أقل معدل نمو خلال فترة الدراسة بمعدل 0.07% .

الشكل رقم (3-3) : يوضح التذبذ في أجمالي الواردات

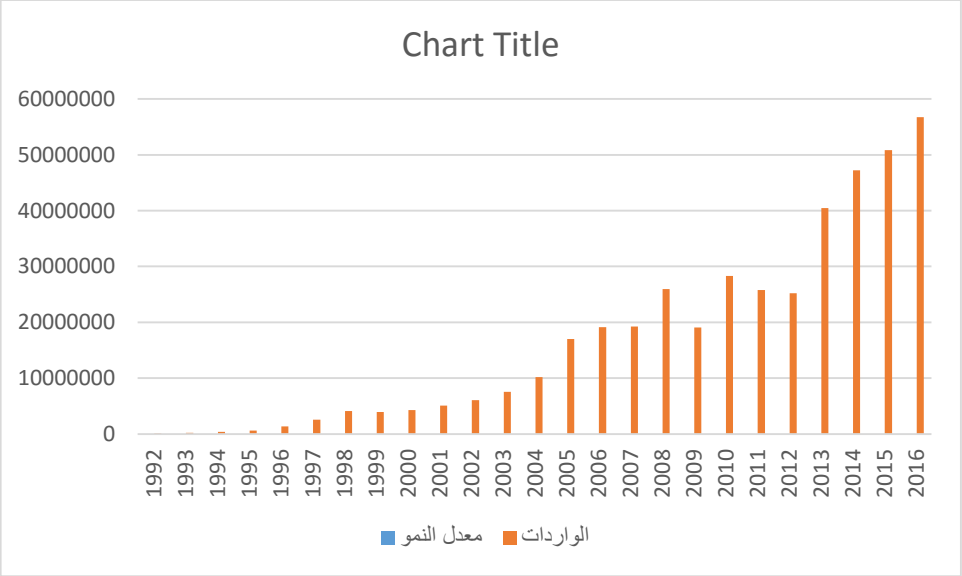

المصدر : إعداد الدارس بإستخدام برنامج إكسل

2-3-3 المحددات السياسية

1- إنفصال جنوب السودان [1]:

لم يكن إنفصال جنوب السودان الذي وقع في العام "2011" الا محصلة للعديد من السجالات السياسية والاقتتال بين قوات قوامها أبناء السودان من مختلف القبائل تشكلت في المرحلة الاولى مما يعرف بقوات الانانيا ضد الجيش السوداني ، خلف إنفصال الجنوب عن دولة السودان الام العديد من الاثار الاقتصادية شكلت في مجموعها صدمة قوية للاقتصاد السوداني .

إن الاثارالاقتصادية المترتبة عن ذلك الانفصال يمكن إجمالها في الاتي :

تقدر مساحة الجنوب ما بين 25% - 28% من المساحة الكلية للسودان قبل الانفصال ، كما أن ابناء الجنوب كانوا يمثلون أكثر من 23% من سكان السودان الموحد ، وبإنفصال الجنوب فقد السودان مساحة مقدرة من الاراضي الزراعية والمراعي الطبيعية والغابات ، كما فقد أعداداً من الثروة الحيوانية واعدادة كبيرة من الحيوانات البرية التي كان يمكن أن تشكل رصيداً لنشاط السياحة في البلاد.

والاهم من ذلك هو فقدان السودان للموارد النفطية حيث توجد معظم حقول النفط السوداني في الجنوب، لاسيما وأن السودان فقد جراء الانفصال 75% من إيراداته النفطية ،ويتضح أثر ذلك على الموارد المالية لحكومة السودان إذا علمنا أن عائدات النفط تمثل أكثر من 50% من إيرادات الخزينة العامة .

أ- **الأثار الاقتصادية المترتبة على إنفصال بالنسبة للشمال تتمثل في[2]** :

1- إنخفاض ايرادات الموازنة السنوية بما يعادل نسبة الجنوب في الايرادات النفطية (40-50) ، وكذلك إنخفاض حصيلة الاحتياطي بالعملات الاجنبية بالمقدار الذي يعادل مقابل النقد الاجنبي لحصة الجنوب في النفط .

2- إنخفاض الموارد المالية الناتجة عن قسمة البترول مناصفه بين الشمال والجنوب .

3- صيغ التعاون مع الشركات الاجنبية والوطنية التي تم التوقيع على عقود معها في ظل السودان الموحد .

---

[1] - قسوم خيري بلال، الطريق الثالث للتنمية المستدامة في السودان،الخرطوم ، 2013 ، ص 35 - 117 .

[2] - رؤى صلاح الدين حمد ، إنفصال جنوب السودان الاثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، جامعة الخرطوم ، رسالة بكلاريوس غير منشورة ، 2012 ، ص 41 .

4- هنالك تداخل جغرافي فيما يتعلق بالتنقيب عن البترول والمعادن الاخرى مما يؤدي الى إحتكاكات متكررة بين الدولتين .

5- مديونية السودان الخارجية وفوائد الديون .

ب- أثر الانفصال على إجمالي الناتج المحلي ونسب نموه [1]:

إنخفاض حجم الناتج المحلي بالشمال وفقاً للنسب المئوية للنفط المنتج في جنوب السودان ، إن نوع النفط (درا بلند) (Dar Blend) ينتج بجنوب السودان كلياً بالاضافة الى ذلك فإن دار بلند يشمل 50% من إجمالي إنتاج النفط في السودان في عام 2009 ، بينما 75% من النفط من نوع (نايل بليند) ينتج في جنوب السودان ، وما يقارب 87.5% من النفط السوداني كان ينتج في جنوب السودان ، كما أن إيرادات النفط قد سادت منذ عام 2005 إذ إرتفعت من 50% في 2005 الي 66% في 2008 ومما يتضح وفقاً لاداء الحكومة المرتبط بإجمالي الايرادات خلال الاعوام 2005-2009 ، إضافتاً الى أن النفط يساهم ب95% في المتوسط من صادرات السودان خلال الفترة الاخيرة ، إن إنفصال الجنوب له أثر سلبي عظيم، حيث سيكون هنالك تخفيض في الصرف على الخدمات العامة ، بالاضافة الى ذلك ستكون هنالك زيادات على الضرائب والتي بدورها ستقود الى الإضطراب الإجتماعي وعدم الإستقرار السياسي.

2- الحركة الاقتصادية في دارفور :

تعكس الحركة الإقتصادية في دارفور ملامح إقتصاد المناطق التي تعاني من نقص الشح التنموي أكثر من غيرها ، وهي المناطق التي تتصف بأنها الاقل تنمية ، أي أن مثل هذا التفاوت يعتبر من أكثر الملامح تجلياً في الاقتصاد السوداني ، وهو يعكس إتساع الفجوة بين المناطق الغنية والفقيرة في القطر، كما أن قاعدة الانتاج الاقتصادي في دارفور تتركز بصورة أساسية على الزراعة التقليدية والثروة الحيوانية تأخذ بالنصيب الاكبر في السوق ، ولا يملك قطاع الخدمات في المنطقة سوى تأثير إقتصادي ضعيف إذ يضم الخدمات المحدودة التي تتبع للإدارات الحكومية ، أما تصدع قطاع المواصلات والبنى التحتية الاخرى يعتبر من الاسباب المؤثرة على الوضع الاقتصادي الراهن في دارفور ، أما قطاع الزراعة فيمكن تقسيمه الى نشاطات زراعية صغيرة ، متوسطة وكبيرة ، فمن سمات المجتمعات الريفية إعتمادها كلياً على هذا النشاط لما تحتاجه

[1] - رؤى صلاح الدين حمد ، المرجع السابق ، ص 42-43 .

الاسرةلإستهلاكها الذاتي فقط ، إضافة الى مشاريع الزراعة المتوسطة وكبيرة الحجم التي تنتج المحاصيل النقدية بغرض التصدير [1].

على الرغم من إمتداد قطاعي الزراعة المحدودة للإعاشة والزراعة الإلية ، يساهم الصمغ العربي في مناطق محدودة في شرق دارفور لجلب دخل إضافي ، إن مساهمة إقليم دارفور الرئيسية في الإقتصاد الوطني تكمن في ثروته الحيوانية ، حيث يعمل به وسطاء في قطاعي التجارة المحلية والدولية في مجال تجارة المواشي ، لقد مثلت الثروة الحيوانية 50% من ميزان المدفوعات السوداني و2% من مجمل الناتج الوطني حيث كان نصيب المنطقة من الثروة الحيوانية 30% ، بينما تضم المنطقة 25% من إجمالي الثروة الحيوانية في السودان ، ومن المدهش أن ندرك أن عزوف القطاع العام عن الإستثمار في مجال تربية الحيوان في المنطقة يشكل سجلاً محزناً ، حيث تشمل قائمة المشروعات الزراعية القليلة التي جرت مساع لإقامتها مثل :

1- مشروع جبل مرة التكاملي .
2- مشروع ساق النعام الزراعي .
3- مشروع التنمية الريفية ، المشروع الزراعي لغرب السافنا .
4- مشروع البحوث الزراعية لغرب السودان .

ففي ما عدا مشروع جبل مرة فإن المشاريع الثلاثة الاخرى قد فشلت ، وهي بذلك تعتبر أمثلة لسؤ تخطيط مشروعات التنمية الريفية [2].

[1] - محمد سليمان محمد ، السودان حروب الموارد والهوية ، المملكة المتحدة ، دار كمبردج ، ب.ط، 2000 ، ص 352-354.
[2] - محمد سليمان محمد ، المرجع السابق ، ص 355.

الفصل الرابع

منهجية التحليل وصياغة النموذج

المبحث الاول : توصيف النموذج ومنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة .

المبحث الثاني : تقدير النموذج .

المبحث الثالث : مناقشة الفرضيات .

الفصل الرابع

منهجية التحليل وصياغة النموذج

تمهيد :

يتم تناول هذا الفصل في ثلاثة مباحث كالأتي: المبحث الأول توصيف النموذج ، المبحث الثاني فحص وتقديربيانات النموذج القياسي، المبحث الثالث مناقشة الفرضيات .

يشتمل هذا الفصل على الطريقة والمنهجية والأسلوب القياسي والنتائج التتي تم التوصل إليها من خلال تطبيق الاساليب القياسية على بيانات الدراسة ومن ثم تحليلها إحصائياً وإيجاد التفسيرات الإقتصادية التي تتناسب مع نتائج التحليل القياسي .

يتضمن المبحث الأول توصيف نموذج الدراسة ويشتمل على عرض المنهجية القياسية والإحصائية المتبعة في التحليل وذلك من خلال إستخدام الأساليب القياسية الحديثة التي تدرس العلاقات والتأثيرات طويلة الأجل بين المتغيرات الإقتصادية والتي تتمثل في تحليل نماذج السلاسل الزمنية المتكاملة وذلك من خلال دراسة جذور الوحدة للسلاسل الزمنية بتحديد درجة سكونها ومن ثم تحليل التكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، أما المبحث الثاني فهو تقدير هذه العلاقة بإستخدام منهجية (ARDL) ، أما المبحث الثالث فيتضمن مناقشة فرضيات الدراسة والنتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة والتوصيات.

المبحث الاول / توصيف النموذج

تمهيد :

لقد استخدم مصطلح الاقتصاد القياسي لأول مرة عام 1926م ، ويرجع الفضل في ذلك للاقتصادي Ranger Frisch [1] ، حيث أشتق مصطلح Econometrics من أصل يوناني ويتكون من كلمتين Econo ويقصد بها العلاقات الاقتصادية ، و Metrics تدل على القياس وبالتالي يمكننا قياس العلاقات الاقتصادية .

يعرف الاقتصاد القياسي بأنه العلم الذي يستخدم أسلوب القياس في دراسة وتحليل المشاكل أو العلاقات الاقتصادية النظرية والعملية كالتوازن العام والجزئي وعمليات التوزيع وإتخاذ القرار وغيرها .

يتبين من هذا التعريف ،أن الاقتصاد القياسي هو مزيج متكامل من النظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي والاحصاء من أجل الحصول على تقديرات رقمية لمعلمات العلاقات الاقتصادية ، ويعني الاقتصاد القياسي بصياغة وتقدير وإختبار وتحليل النماذج الاقتصادية بإستخدام الطرق الرياضية والاحصائية [2].

1-1-4 توصيف نموذج الدراسة :

إعتمدت الدراسة في تحديد متغيرات النموذج القياسي على عدة مصادروهي :

1/ مصادر النظرية الاقتصادية .

2/ المعلومات المتاحة عن دراسات قياسية سابقة .

3/ المعلومات المتاحة عن الظاهرة بوجه خاص .

اولاً / تحديد متغيرات النموذج :

المتغير التابع :

النمو الاقتصادي ECG

[1] - عبد القادر محمد عبدالقادر عطية ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م ، ص 3 .
[2] - أحمد عبدالله إبراهيم ، مقدمة في الاقتصاد القياسي ، مطابع السودان للعملة المحدودة ، ص 3 .

المتغيرات المستقلة :

1/ الاستثمار الاجنبي المباشر FDI 2/ الانفتاح الاقتصادي OPW

3/ رأس المال البشري HUC 4/ إنفصال جنوب السودان SSS 5/ حرب دارفور DRW

ثانياً / الشكل الرياضي للنموذج[1] :

نقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها كل نموذج ، ودرجة تجانس كل معادلة ، فالنظرية الاقتصادية لاتوضح الشكل الرياضي الدقيق للنموذج وإنما توضح في بعض الاحيان بعض المعلومات التي تفيد ولو لحد ما في تحديد بعض ملامح الشكل الرياضي الملائم ونجد من أهمها :

1/ **أسلوب الانتشار** :حيث يقوم الباحث بجمع بيانات عن المتغيرات المختلفة التي يتضمنها النموذج ثم يقوم برصد هذه البيانات في شكل إنتشار ذو محورين يتضمن المتغير التابع على محور واحد والمتغير المستقل على المحور الاخر ومن خلال معاينة شكل الانتشار يمكن إختيار الشكل الرياضي الملائم ، ولكن نجد هذا الاسلوب محدد بمتغيرين فقط لذلك لايمكن إستخدام هذا الاسلوب في حالة الانحدار الذي يشمل على أكثر من متغيرين

2/ **أسلوب التجريب :**

وفقاً لهذا الاسلوب فإن الباحث يقوم بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة ثم يختار الصيغة التي تعطى نتائج أفضل من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية ولاشك في أن الخطأ في تحديد الشكل الرياضي الملائم للنموذج يترتب عليه أخطاء فيما يتعلق بقياس وتفسير الظاهرة محل البحث .

ولذلك يجب على الباحث أن يسترشد بالعوامل والقواعد التالية عند تحديده للشكل الرياضي الرياضي:

أ/ درجة تعقيد الظاهرة : كلما كانت الظاهرة معقدة وكانت المتغيرات التي تؤثر فيها متعددة كلما كان من الافضل إستخدام نموذج ذو معادلات متعددة (نموذج معادلات أنية) حتى يأخذ هذه العلاقات المتشابكة في الحسبان .

ب/ الهدف من تقدير النموذج : فهنالك بعض المتغيرات يمكن إسقاطها لعدم أهميتها بالنسبة لبعض الاهداف في حين يتعين إدراجها في النموذج في حالة بعض الاهداف الاخرى .

[1] - طارق محمد الرشيد ، المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي ، جي تاون ، الخرطوم ، الطبعة الاولى ،2005 ، ص16 .

ج/ مدى توفر البيانات : فقد يضطر الباحث الى إسقاط بعض العلاقات من النموذج نظراً لعدم توافر بيانات عنها أو نتيجة لعدم إمكانية قياسها .

الصيغة النهائية للنموذج المراد تقديره بالاعتماد على Pesaran et al .(2001) و Pesaran (1997) تم صياغة نموذج ARDL على النحو التالي :

$$\Delta Log(ecg) = B0 + B1 * \Delta \log(gdp\ t-i) + B2 * \Delta(fdi\ t-i) +$$

$$B3 * \log(opw\ t-i) + B4 \log(hum\ t-i) + B5 * \Delta(sss\ t-i) - B6$$

$$* \Delta(dwr\ t-i) - coint\ E\ q-1 + \sum_{j=1}^{n} \lambda 1 * fdi + \sum_{j=1}^{n} \lambda 2 * \log(opw)$$

$$+ \sum_{j=1}^{n} \lambda 3 \log(hum) - \sum_{j=1}^{n} \lambda 4 * ss - \sum_{j=1}^{n} \lambda 5 dwr + et$$

حيث أن :

ECG: النمو الاقتصادي. FDI: الاستثمار الاجنبي المباشر.

Opw: الانفتاح الاقتصادي. Huc: رأس المال البشري.

SSS: إنفصال جنوب السودان (متغير صوري). DRW: حرب دارفور (متغير صوري).

Ui: حد الخطأ العشوائي (البواقي). Log: يشير الى القيم اللوغريثمية.

B0: الحد الثابت في النموذج. B: معاملات الانحدار للاجل القصير.

λ: معاملات الاجل الطويل. Δ : تشير الى سلسلة الفرق الاول .

ثالثاً : الاشارات المسبقة للنموذج :

بالاشارة الى النظرية الاقتصادية وبالرجوع الى الدراسات التطبيقية في هذا المجال يتوقع أن تكون إشارات المعالم كما يلي :

ـ إشارة الثابت من المتوقع أن تكون موجبة (B0) حيث يمثل النمو الاقتصادي عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوي صفر .

ـ يتوقع أن تكون إشارة معامل الاستثمار الاجنبي المباشر (B1) موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين الاستثمار والنمو الاقتصادي .

ـ يتوقع أن تكون إشارة معامل الانفتاح التجاري (B2) موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي .

ـ يتوقع أن تكون إشارة معامل رأس المال البشري (B3) موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي .

ـ يتوقع أن تكون إشارة معامل إنفصال جنوب السودان (B4) سالبة وذلك لوجود علاقة عكسية بين الانفصال والنمو الاقتصادي .

ـ يتوقع أن تكون إشارة معامل الحرب في دارفور (B5) سالبة وذلك لوجود علاقة سالبة بين الحرب والنمو الاقتصادي .

رابعاً / بيانات الدراسة :

إن دراسة النماذج القياسية تستوجب الاعتماد في مرحلة ما بعد توصيف النموذج القياسي على الحصول على بيانات دقيقة للمتغيرات المضمنة في النموذج ، وذلك فإن الدراسة إعتمدت على سلسلة طويلة نسبياً (1992-2016) حتى تعكس نتائج واقعية ولضمان دقة وإستقرار العلاقات التي يعكسها نموذج الدراسة وتم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء ، بنك السودان المركزي، الدراسات السابقة .

1-1-4 منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة [1] ARDL

Auto regressive Distributed Lag

أو ما تسمى بمنهجية إختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test) والتي إقترحها هاشم باسران (Pesaran)وأخرون .

وضع (Pesaran) منهجية ARDL للتكامل المشترك ودمج فيها نماذجالانحدار الذاتي (Auto regressive Model)ونماذج فترات الابطاء الموزعة (Distributed Lag)وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها .

[1] - طارق محمد الرشيد ، مهارات التحليل البيانات بإستخدام برنامج E views ،مطبعة إميسا الحديثة ، الخرطوم ،2018 ، ص 294 ، 295. .

وتمتاز منهجية ARDL للتكامل المشترك عن أساليب التكامل الاخرى بالعديد من المزايا من أهمها:

1/ حيث تمتاز منهجية ARDL بإمكانية أن تجمع متغيرات ذات أكثر من مستوى من الاستقرار مثل I(1) وI(0) ، ولا يشترط أن تكون جميعاً مستقرة عند نفس المستوى مثل I(0) ، وليس من اي من المتغيرات المستقلة متكاملة من الدرجة الثانية I(2) أو رتبة أعلى .

2/ نستطيع من خلا منهجية ARDL تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المدى القصير والطويل (Short run and long run) ، بالاضافة الى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع .

3/ كما تعتمد منهجية ARDL على خاصية Schwarz Bayesian Criteria (S B C) والتي تستخدم لتحديد الحد الامثل من الابطاءات الزمنية (Optimal Lag Length) .

4/ كما أن نموذج ARDL يعطي نتيجة تصحيح الخطأ Error Correction Model (E C M) والتي تقيس قدرة النموذج في العودة الى التوازن بعد حدوث خلل أو إضطراب نتيجة لامر طارئ .

5/ إن منهجية ARDL تعمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي (Auto Correlation) وبالتالي فإن النتائج التي تحصل من تقدير نموذج ARDL تعد كفؤ وغير متحيزة .

6/ تمتاز منهجية ARDL بأنه يمكن تطبيقها على عينات صغيرة الحجم .

معايير إختيار فترة الابطاء في منهجية ARDL للتكامل المشترك[1] :

ويتم تحديد الفترات الزمنية المناسبة بإستخدام كل من :

1/ معيار التنبؤ النهائي Final prediction Error (FPE,1969) .

2/ معيار معلومات اكياكي Akaike (AIC,1973) .

3/ معيار معلومات شوارتز Schwarz(SC,1978) .

4/ معيار معلومات حنان و كوين Hannan and Quinn (H-Q,1979) .

ويتم إختيار الفترة الملائمة التي تمتلك أقل قيمة من المعايير الاحصائية المقدرة أعلاه .

[1] - طارق الرشيد ، المرجع السابق ، ص 295-296.

الاختبارات اللازمة لتطبيق منهجية ARDL :

اولاً : السكون (Stationary)-:

إستقرار السلاسل الزمنية[1]

TIME SERIES STATIONARY

تعتبر أولى خطوات التحليل القياسي هو التحليل الاولي للبيانات ، وخاصة إذا كانت بيانات السلاسل الزمنية ، اذ أن معظم الدراسات القياسية تعتمد عليها ، إن أغلب السلاسل غير مستقرة في مستوياتها (غير ساكنة) أي أنها تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) ، ويؤدي وجود جذر الوحدة الى وجود إرتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (Phillips , 1986) لذا لابد من التأكد من سلامة البيانات بأجراء إختبارات سكون السلاسل الزمنية .

كما يعرف سكون وإستقرار السلاسل الزمنية بأنه وجود إتجاه عام لبيانات أحد متغيرات النموذج يعكس صفة عدم الاستقرار في كل البيانات الموجودة ، يعني أنها لاتحتوي على جذر الوحدة ، ويعني جذر الوحدة في أي سلسلة زمنية أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن (Time Invariant)

المشاكل المترتبة على صفة عدم السكون والاستقرار :

1/ الانحدار الذي نحصل عليه من متغيرات السلاسل الزمنية يكون غالباً إنحداراً زائفاً (Spurious)، والنتائج الاحصائية الزائفة عادة ما يكون تواجدها عندما يكون معامل التخديد R2 قيمته عالية مع إنخفاض قيمة داربن واتسون D.W ، حيث أن إرتفاع قيمة معامل التحديد قج لايعكس طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وإنما يساعد في توضيح الارتباط بين تجاه هذه المتغيرات ، كما أن إنخفاض قيمة (D.W Statistic) قد يعكس عدم سكون عنصر الخطأ ، لذا فالانحدار المتحصل عليه قد يكون زائفاً حيث أن العلاقة قد تكون علاقة إرتباط أو إقتران وليست علاقة سببية .

2/ عدم صلاحية إختبار Tو F بجانب أن هناك نزعة لرفض فرض العدم تتسع مع زيادة حجم العينة.

3/ عدم إمكانية إجراء توازن الاجل الطويل .

[1] - طارق الرشيد ، إستقرار السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المشترك ، جي تاون ، الخرطوم ، 2010 ، ص 5-6 .

4/ من الصعوبة الاعتماد على قيمة المتوسط في التنبؤ لانه في حالة الاتجاه العام المتزايد فإنه يعطي قيماً أقل من الواقع ، وفي حالة الاتجاه العام المتناقص فإن الاعتماد على القيمة المتوسطة يعطي قيماً أعلى من الواقع .

أهم إختبارات السكون :

1/ أسلوب الرسم التاريخي للسلسلة الزمنية Time Plot Method :

وهي عبارة عن رسم بياني يوضح مسار السلسلة ، ويعطي فكرة مبدئية عن الطبيعة المحتملة للسلسلة الزمنية لمعرفة الاتجاه العام للسلسة الزمنية عبر الزمن للحكم على أنها ساكنة أو غير ساكنة، ولذلك ينصح برسم السلسلة الزمنية موضع الدراسة قبل البدء في إجراء الاختبارات الاخرى لانها تعطي مؤشر أولى للاتجاه العام للسلسلة[1] .

2/ إختبارات جذور الوحدة Unit Root Tests[2] :

a) إختبار ديكي فولر البسيط Dickey-Fuller,1979 :

ولعرض هذا الاختبار نبدأبالنموذج التالي والذي يسمى بنموذج الانحدار من الرتبة الاولى

. (First Order Autoregressive Model) AR(1)

$$Yt = \varrho Yt + Ut$$

حيث :

ϱ: يمثل معامل الصيغة الانحدارية

Ut: حد الخطأ العشوائي ، ويسمى حد الخطأ الابيض (White Noise)

(وسطه الحسابي = صفر ، تباينه ثابت ، قيمه غير مرتبطة)

ويعتبر إختبار ديكي فولر من أكثر الاختبارات إستخداما في التطبيقات العملية ، ومستخدم في معظم البرامج الجاهزة ، ويعزى هذا الاختبار الى كل من ديكي وفوللر ، وقد عرف في الاوساط العلمية بإختبار DF ، ومضمون هذا الاختبار اذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي الواحد فإن هذا يؤدي الى وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعني عدم إستقرار بيانات السلسلة الزمنية

[1] - طارق الرشيد ، مهارات تحليل االبيانات بإستخدام E-VIEWS ، مرجع سابق ، ص 235 .
[2] - طارق الرشيد ، إستقرار السلاسل ، مرجع السابق ، ص 6-11 .

ϱ=1 .

والصيغة المقترحة لاختبار DF تتمثل في الصيغ التالية :

$$\Delta Yt = (\varrho - 1)\, Yt-1 + Ut \qquad (1)$$

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + U_t \qquad (2)$$

وحيث أن هذا الاختبار يقوم على فرض العدم القائل بأن

$$\varrho = 1 \qquad H0 : \lambda = 0$$

مقابل الفرض البديل القائل بأن

$$\varrho < 1 \text{ او } \quad HA : \lambda < 0$$

عليه يمكن كتابة المعادلة كالاتي :

$$\Delta y_t = (y_t - y_{t-1}) = U_t \qquad (3)$$

المعادلة(3) توضح أن سلسلة الفروق الاولى من سلسلة السير العشوائي (Random Walk) ساكنة أو مستقرة ، لذا عند إدخال الحد الثابت a في الصيغة السابقة وإدخال حد الاتجاه العام يتمثل الزمن t تصبح الصيغة :

$$\Delta y_t = a + \lambda y_{t-1} + U_t \qquad (4)$$

يلاحظ من الصيغة السابقة أن إحتبار ديكي فوللر البسيط قائم على فرض أن حد الخطأ ذو إزعاج أبيض أي أنه لم يضع في إعتباره امكانية إرتباط قيمة (وجود إرتباط ذاتي) وهذه نقطة الضعف الاساسية في الاختبار لذا تم تعديلة بديكي فوللر المركب (أو المعدل).

b) إختبار ديكي فوللر المركب (المعدل) Augmented Dickey-Fuller , 1981 :

يقوم هذا الاختبار بإدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي الخاصة بإختبار ديكي فوللر البسيط ، عليه تصبح الصيغة القياسية المقترحة متضمنة متغيرات بفترات إبطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من إمكانية وجود إرتباط ذاتي لعنصر الخطأ .

عليه تصبح المعادلة الخاصة به هي :

$$\Delta y_t = B_0 + B_1 y_{t-1} + \sum_{i=1}^{k} + U_1 k$$

حيث

Δ الفروق الاولى B و a المعلمات المراد تقديرها

Y المتغير المراد إختباره k عدد فترات الابطاء

Σ علامة الجمع U عنصر الخطأ

ومن خلال المعادلات يتم إختبار الفرضيات التالية :

$H_0: \varrho = 1$

$H_1 : \varrho < 1$

وتعتبر قيمة (t) المقدرة المصاحبة للمعامل B1 هي موضع إختبار الفرضية ، ولانه إختبار ذو طرف واحد (سالب) ، لذا يتم أخذ القيم المطلقة ل (t*) المحسوبة ، وحيث أن توزيع إحصائية (t) غير معروف بدقة فقد تم محاكاته وإشتقاق جداول مثل (ADFوDF) وأخيراً جداول (Macknion,1991)

ويتم مقارنة (t)المحسوبة مع (t)المجدولة من جداول Macknion

إذا كانت $t_{Cy} > t^*$ نقبل فرض العدم(السلسلة غير مستقرة)

واذا كانت نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل (السلسلة غير مستقرة)

ويتم إختبار ADF على ثلاث توصيفات (Specification-3) :

(وذلك لأن توزيع ADF للقيم الحرجة يتأثر بمدى وجود الثابت من عدمه)

أ/ إجراء إنحدار بوجود ثابت وإتجاه عام (وهو النموذج الاشمل)

$$\Delta x_t = B_0 + B1 x_{t-1} + BT + \sum_{i=1}^{k} \delta_i x_{t-i+U_t}$$

ب/ إجراء إنحدار بوجود ثابت فقط

$$\Delta x_t = B_0 + B1x_{t-1} + \sum_{i=1}^{k} \delta_i x_{t-i+U_t}$$

ج/ إجراء إنحدار بدون وجود ثابت أو إتجاه عام

$$\Delta x_t = B1x_{t-1} + \sum_{i=1}^{k} \delta_i x_{t-i+U_t}$$

c) إختبار فيليبس بيرون (Phillips and Peron,1988)

يقوم هذا الاختبار على إدخال تصحيح للارتباط الذاتي بإستخدام طريقة غير معلمية ، وما يميز هذا الاختبار أنه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسلة الزمنية ، فهو ذو قوة إختبارية أكبر من ADF لرفض فرضية خاطئة بوجود جذر الوحدة ، حيث أنه يختلف عن DFوADF في أنه لايحتوي على قيم متباطئة للفروق ، ويأخذ في الاعتبار الفروق الاولى للسلسة الزمنية بإستخدام التصحيح غير المعلمي (Non Parametric Correlated) ويسمح بوجود متوسط يساوي صفر وإتجاه خطي للزمن أي أنه لايستند الى توزيع بارمترات لحد الخطأ.

$$\Delta y_t = u_1 + \rho y_{t-1} + U_t \qquad (1)$$

$$\Delta y_t = U2 + Ot^{+\rho} y_{t-1} + U_t \qquad (2)$$

حيث :

Δ الفروق الاولى

Y_{t-1} القيم المتباطئة للمتغير محل الدراسة لفترة واحدة

t محدد لاتجاه الزمن U_t متغير عشوائي

3/ إختبار جذر الوحدة مع التقلبات الموسمية[1] Break Point Unit Test :

طور هذا الاختبار من قبل Lee-Strazicich(2003) في إطار تطور نظرية المتغيرات المتكاملة وجذر الوحدة لتفادي أوجه القصور الذي صاحب إختبار ديكي-فوللر لإختبار جذر الوحدة فيما يلي تحيزه الى قبول فرض العدم في حال وجود تقلبات هيكلية في السلسلة ، وذلك من خلال إستخدام مضاعف لاجرانج (LM) يسمح بتقلب واحد أو اثنين هيكليين ، وتتميز بتحديد وقت التقلبات من داخل بيانات السلسلة والتي بها يتم التخلص من التحيز لرفض أو عدم رفض فرض العدم .

طرق التخلص من عدم السكون في السلسلة [2]:

للتخلص من مشكلة عدم السكون في السلسلة الزمنية في التطبيقات العملية ينصح بإستخدام الاساليب الاحصائية والرياضية التالية :

1/ إضافة متغير الزمن الى التحليل متعدد العوامل لإزالة الاتجاه العام أو إضافة متغير وهمي موسمي لإزالة الاثر الموسمي .

2/إستخدام الاسلوب الرياضي لإزالة الاتجاه العام عن طريق تحويل البيانات (التحويل اللوغريثمي أو الاسي) وتعتبر من أفضل الطرق المستخدمة في حالة الاتجاه غير الخطي .

3/ إستخدام طريقة الفروق للسلسلة حيث يتم الحصول على الفروق من الرتبة الاولى أو من الرتبة الثانية وهكذا حتى يتم الحصول على سلسلة ساكنة ويقال عليها في هذه الحالة متكاملة من الدرجة (D) .

[1] - طارق الرشيد ، مرجع سابق ذكره ، ص266.
[2] - طارق محمد الرشيد ، مهارات تحليل البيانات ، مرجع سابق ، ص 247 .

ثانياً : تحليل التكامل المشترك Co-integration Analysis

تحليل التكامل المشترك Co – Integration Analysis

مفهوم التكامل المشترك :

يعتبر مفهوم التكامل المشترك الذي قدم من قبل انجل عام 1980، - وجرانجر عام 1987 اسلوب لمعالجة مشكلة عدم الاستقرار في السلاسل الزمنية ، ويعرف التكامل المشترك بانه تصاحب سلسلتين زمنيتين او اكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما الى إلغاء التقلبات في السلسلة الاخرى، اي انه في حال سلسلتين زمنيتين غير ساكنتين اذا ما اخذت كل منهما على حده ، ولكن إذا تم أخذهما كمجموعة أي تم إيجاد علاقة خطية بينهما من هاتين السلسلتين فإنها تكون ساكنة او مستقرة[1].

والتفسير الاقتصادي للتكامل المشترك هو إذا كان ارتباط سلسلتين يشكل علاقة توازنية تمتد الى المدى الطويل حتى وإن إحتوت كل منهما على إتجاه عام عشوائي (غير ساكنة) فإنهما على الرقم من ذلك سيتحركان متقاربتان عبر الزمن ويكون الفرق بينهما ساكناً .

وعليه يمكن القول بأن إدخال التحليل بالتكامل المشترك في الاقتصاد القياسي في منتصف الثمانينات من القرن الماضي يعد من اهم التطورات في المنهج التجريبى للنمذجة . وهذا يشير الى انه يمكن القول بان السلسلتين الزمنيتين بينهما[2] تكامل مشترك اذا كان كل منهما متكاملة من الرتبة الاولى وان تكون البواقي الناتجة من تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر ، ويمكن تعبير ذلك بإفتراض سلسلتين زمنيتين هما (XtوYt)، على النحو التالي :

$$Xt \sim 1(1)$$

$$Yt \sim 1(1)$$

$$Yt = \alpha + bXt + et$$

$$et \sim 1(0)$$

حيث ان الحد العشوائي ممثلاً في عنصر الخطأ (et) يقيس إنحراف العلاقة المقدرة في الاجل القصير عن إتجاها التوازني في الاجل الطويل وهو مايعني ان التكامل المشترك هو التعبير

[1] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مرجع سبق ذكره ، ص 670.
[2] - خلف الله احمد محمد عربي ، مرجع سابق ، ص 67 .

الإحصائي للعلاقة التوازنية طويلة الأجل . أي اذا كان هنالك متغيرين يتصفان بخاصية التوازن في التكامل المشترك فإن العلاقة بينهما تكون متجهه لوضع التوازن في الاجل الطويل بالرغم من إمكانية وجود إنحراف عن هذا الاتجاه في الاجل القصير وتنعكس هذه الانحرافات في البواقي المتمثلة في :

$$et= Yt – a^* - b^*Xt$$

وعليه فان النظام يكون في وضع توازن عندما (et=0) ، ويكون في حالة عدم توازن عندما

($et \neq 0$). وعلية يمكن القول بانه اذا كان هنالك سلسلتين غير مستقرتين فليس من الضروري ان يترتب على إستخدامهما علاقة ما الحصول على إنحدار زائف ، اذا كانا يتمتعان بخاصية التكامل المشترك .

إختبارات التكامل المشترك Co- Integration Test

اولاً :إختبارات معتمدة على البواقي وتشمل

1/ اختبار انجل جرانجر(1987) Engle – Granger[1]

من المعلوم انه عندما تكون سلسلتان من نفس الدرجة في التكامل فإن التركيبة الخطية بين السلسلتين تكون متكاملة من نفس الدرجة ، وهذا يعني ان البواقي المتحصل عليها جراء إنحدار احدى السلسلتين على الأخرى تكون متكاملة من الدرجة نفسها . وبناءاً عليه عرف كل من إنجل جرانجر 1987 ان السلسلتين ليكون لهما تكامل مشترك من درجة معينة اذا كان السلسلتين متكاملتين من الدرجة الاولى(1)1 وعنصر الخطا متكامل من الدرجة الصفر (0)1فإن السلسلتين لهما تكامل مشترك من الدرجة (1, 1) 1 . وهنا يمكن إستخدام طريقة التكامل المشترك لإختبار وجود التوازن طويل الإجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها . **ويقوم إختبارها على الخطوات التالية :**

أ/ تقدير المعادلة الأصلية محل الدراسة للحصول على البواقي .

ب/ إختبار مدى سكون سلسلة متغير البواقي من خلال مقارنة قيمة (t) المحسوبة ومقارنتها بقيمتها الجدولية من الجدوال التي اعدها انجل – جرانجر . بحيث اذا كانت قيمة (t) المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية نرفض فرض العدم وبالتالي تكون سلسلة البواقي ساكنة ،وعليه فإن بيانات

[1] - عبد القادر محمد عبدالقادر عطية ، مرجع سابق ، ص 672 .

سلسلتي كل من المتغيرين تتصفان بخاصية التكامل المشترك وبالتالي فإن الانحدار المقدر لا يكون زائفا ، وإذا حدث العكس لا تكون المتغيرات محل الدراسة متمعة بخاصية التكامل المشترك ويكون الإنحدار زائفاً.

2/ إختبار التكامل لدربن – واتسون [1]:

يمكن إستخدام الإختبار المطور من قبل (سرجان وبار قافا) والذي يعتمد على إحصائية ديربون واتسون (DW)لإختبار فرضية التكامل المشترك، ولإجراء هذا الإختبار يتم إتباع الخطوات التالية:

أ/ حساب إحصائية ديربون واتسون d المصاحبة للإنحدار الاصلي وتسمى dالمحسوبة .

ب/ البحث عن قيمة d الجدولية من جداول أعدها (سرجان وبارقافا) خصيصاً لذات الغرض .

ج/ إختبارفرض العدم d=0 ، فإذا كانت قيمة d المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية نرفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك ، وقد أقترح كريم وأركسو نورنادو إختبار فرض العدم مباشرة من معادلة نموذج تصحيح الخطأ :

$$\Delta y_t = u + at + t\delta y_{t-1} + b_t$$

حيث أن: $H_0: a=1$ ، فبناءاً على فرض العدم فإن إحصائية T ليس لها توزيع T المضاد لذا أقترح قيم ماكنون المصاحبة ل(ADF) .

ثانياً: إختبارات معتمدة على نظام متجه الانحدار الذاتي Vector Auto Regression

أ/ إختبار جوهانسون- جويللز (1990) Johansen – Juselius :

وهوإختبار يتناسب مع العينات صغيرة الحجم ، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين ، وبالاضافة الى أنه يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملاً مشتركاً فريداً ، أي أن يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة إنحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة ، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك لأنه يشير الى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد ، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثاراً للشك والتساؤل.[2]

[1] -عادل عبدالله ادم محمد ، إستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة في قياس محددات الانفاق الاستثماري في السودان (1980-2015) ،رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2018 ، ص 86.

[2] - عابد بن عابد العبدلي ، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ ، مجلة كامل للإقتصاد الاسلامى ، جامعة الازهر ، القاهرة ، العدد 32 ، 2007 ، ص 24.

ب/ إختبار الحدود Bound Test (2001) للتكامل المشترك [1]

يشير الواقع الى أن معظم ان السلاسل الزمنية الاقتصادية غير مستقرة ولكشف عن ما ذا كان بينها علاقة تكامل مشترك لتجنب مشكلة الانحدار الذاتي الزائف Spurious Regression يتطلب إجراء إختبارات التكامل المشترك مثل Engel Granger (1987)، Johansen (1988) Johansen And Juselius (1998)، يتطلب ان تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة مما يصعب إجراؤها في حال وجود متغيرات متكاملة من درجات مختلفة أي I(0) و I(1) . لذلك ظهر إختبار الحدود Bound Test المبني على نموذج ARDL والمطور من قبل بيساران وأخرون Pesaran et al (2001) كإختبار حديث لكشف عن ما ذا كان هنالك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات متباينة رتب التكامل I(0)و I(1) . ويتم تطبيق إختبار تكامل الحدود للتكامل المشترك من خلال الخطوات التالية:

1/تقدير نموذج متجه تصحيح الخطاء (VECM) بواسطة طريقة OLS.

2/ إختبار المعنوية الإجمالية لمعاملات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة بواسطة إختبار (F) والتي لها توزيع غير معياري.

3/ مقارنة قيمة (F) المحسوبة بقيمتها الجدولية والمحسوبة من قبل Pesaran et al(2001)، وهنالك قيمتين جدوليتين لإحصاء (F) لأنه يمتلك توزيع غير معياري ، قيمة الحد الادنى وتفترض ان كل المتغيرات مستقرة في قيمها الأصلية أي متكاملة من رتبة صفر I(0)، وقيمة الحد الأعلى والتى تفترض ان المتغيرات مستقرة في الفروق الاولى لقيمها أى متكاملة من رتبة الاولى I(1)، ويكون إتخاذ القرار وفق السيناريونات التالية :

1/ اذا كانت قيمة (F) المحسوبة اكبر من قيمة الحد الأعلى لقيمة (F) فسوف يتم رفض الفرضية الصفرية ممايعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك

2/ إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أقل من قيمة الحد الادنى لقيمة (F) الجدولية فيتم قبول الفرضية الصفرية مما يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات

3/ أما إذا كانت قيمة (F) المحسوبة تقع بين قيم الحدين الأدنى والأعلى لقيم (F) الجدولية فأن النتيجة عدم إمكانية تحديد عما اذا كان هنالك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمة .

[1] - M.Hashem Pesaran . el al , Bounds testing Approaches to Analysis of level Relationship , Journal of Applied Econometrics, (2001). pp,289-326.

المبحث الثاني / فحص البيانات وتقدير النموذج

اولاً / نتائج إختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

ولتحديد درجة تكامل كل سلسلة من السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم إستخدام إختبار **فيليبس – بيرون Phillips-Perron test** وذلك على النحو التالي :

جدول رقم (4-1) : إستقرار متغيرات الدراسة مع عن طريق إختبار فيليبس بيرون

متغيرات الدراسة	قيمة إختبار Philip	القيمة الحرجة 5%	مستوى المعنوية	مستوى إستقرار السلسلة
النمو الاقتصادي	-5.28	-2.998	0.0003	الفرق الاول
الاستثمار الاجنبي المباشر	-9.525	-2.998	0.0000	الفرق الاول
الانفتاح الاقتصادي	-4.115	-2.998	0.0042	المستوى
رأس المال البشري	-3.047	-2.998	0.044	المستوى
إنفصال الجنوب	-4.795	-2.998	0.0009	الفرق الاول
حرب دارفور	-4.795	-2.998	0.0009	الفرق الاول

المصدر : من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة بإستخدام برنامج EVIEWS .10

الحكم على إستقرار المتغير يتم من خلال طريقتين إما من خلال المقارنة بين القيمة المحسوبة والقيمة الحرجة لإختبار ديكي فوللر الموسع فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فهذه تعتبر دلالة على إستقرار المتغير، والطريقة الثانية تكمن في المقارنة بين مستوى الدلالة الاحصائية 5% ومستوى المعنوية فإذا كان مستوى المعنوية أقل من 5% فهذه تعتبر دلالة على إستقرار المتغير .

من الجدول رقم (4-1) يتضح لنا أن متغير الانفتاح الاقتصادي OPW ومتغير رأس المال البشري HUC إستقرا عند المستوى إذن فهما متكاملان من الدرجة صفر ، ونجد أن كل من النمو الاقتصادي ECG والاستثمار الاجنبي المباشر FDI وإنفصال جنوب السودان SSS وحرب

دارفور DRW إستقروا عند الفرق الاول وبالتالي يكون تكاملهم من الدرجة الاولى ، وكل ذلك عند مستوى المعنوية (5%) لجميع متغيرات النموذج .

بما أن درجة إستقرار متغيرات الدراسة خليط بين المستوى والفرق الاول وأن المتغير التابع (النمو الاقتصادي) قد إستقر عند المستوى فإن هذا يتوافق مع إفتراضات نموذج ARDL التي تسمح بتقدير العلاقة بين المتغيرات الاصلية بغض النظر فيما إذا كانت هذه المتغيرات مستقرة في المستوى فقط أو الفرق الاول أو خليط بينها .

ثانياً: إختبار التكامل المشترك

دواعي إستخدام الباحث لإختبار الحدود بدلاً عن إختبارات التكامل المشترك الاخرى :

يتطلب تطبيق إختبار التكامل المشترك الى أن تكون متغيرات الدراسة مستقرة من نفس الدرجة وهو ما لايتناسب مع بيانات الدراسة الحالية لذلك سوف نعتمد على إختبار الحدود للتكامل المشترك الذي يوفره لنا نموذج ARDL والذي يمكن تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت هذه المتغيرات مستقرة في المستوى فقط أو الفرق الاول فقط أو خليط بينها .

إختبار التكامل المشترك (العلاقة طويلة الاجل) بين متغيرات الدراسة :-

جدول رقم (4-2) **إختبار الحدود Bound Test** :

عدد المتغيرات	5	
القيمة المحسوبة value	32.07647	
الاختبار الاحصائي	F-Statistic	
الحد الأعلى (1) I	الحد الأدنى I(0)	مستوى المعنوية Significance
3.35	2.26	%10
3.79	2.62	%5
4.18	2.96	%2.5
4.68	3.41	%1

المصدر : من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة بإستخدام برنامج EVIEWS.V10

بناءاً على النتائج الاحصائية بالجدول (4-2) أعلاه نجد أن القيمة المحسوبة لإختبار BOUND TEST وان F تساوي(32.07647) وهي أكبر من القيمة الحرجة لإختبار Bound TEST

حتى عند مستوى الاحصائية 1% وهذه تعتبر دلالة على أن هنالك علاقة طويلة الاجل تتجه من المتغيرات المفسرة ، الى المتغير التابع (النمو الاقتصادي) .

ثالثاً: إستخدام نموذج ARDL لدراسة المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي المستدام في السودان

نتائج تقدير نموذج ARDL

جدول رقم(4-3) : نتائج تقدير نموذج ARDL لدراسة المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي المستدام في السودان خلال الفترة خلال الفترة من 1992 – 2016م.

Long Run Coefficients (Long Run Elasticity)					
المتغيرات Variables	المعالم المقدرة COEFFICIENT	الاخطاءالمعيارية STD.Error	قيمة (T) T. Statistic	معنوية المعالم Prob	المعنويةالكلية للنموذج Prob(F.Statistic)
C	0.244	0.857	0.285	0.780	
LOG(ECG(-1))	-0.394	0.049	-7.898	0.000	
FDI(-1)	2.61E-06	5.64E-07	4.635	0.0006	0.000
LOG(OPW(-1))	0.603	0.102	5.894	0.0001	
LOG(HUC)**	0.145	0.043	3.320	0.0061	
SSS(-1)	0.438	0.191	2.283	0.0414	
DRW**	0.310	0.109	2.833	0.0151	
Short Run Coefficients(Short Run Elasticity)					
DLOG(ECG)-1)	0.291	0.064	4.498	0.0007	
DFDI	1.49E-06	4.33E-07	3.446	0.0048	
DLOG(OPW)	0.103	0.070	1.470	0.167	
DSSS	0.771	0.227	3.386	0.0054	

ECM Regression					
C	0.244	0.038	6.399	0.0000	
DLOG(ECG)-1)	0.291	0.042	6.781	0.0000	
DFDI	1.49E-06	2.76E-07	5.409	0.0002	
DLOG(OPW)	0.1032	0.038	2.665	0.0206	
DSSS	0.771	0.167	4.594	0.0006	
COINEq(-1)*	-0.394	0.023	-16.512	0.0000	

المصدر : من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة بإستخدام برنامج EVIEWS.10

المعادلة :(تم تحديد فترات التباطؤ للمتغيرات المتضمنة في النموذج من خلال معيار شوارز((Schwara(SC) وكانت التباطئات (2,1,1,0,1,0)) :-

$$\Delta(ECG) = 0.244+0.291*\Delta log\ (ECG_{t-1}) +1.49E-06*\Delta FDI+ 0.103*log\ (opw_{t-1})+ 0.771*\Delta SSS \mathbf{-0.394} - -0.394*log(ECG_{t-1}) +2.61E-06FDI +0.603*\log(opw\ t-1) +0.145*\log(Huc) + 0.438*SSS + 0.310*DRW$$

رابعاً: تقييم نتائج تقدير الدراسة وفقاً للمعاييرالقياسية والاقتصادية والاحصائية

1/ التقييم القياسي:

يهدف الباحث من خلال المعيار القياسي الى معرفة مدى مطابقة فروض الاساليب القياسية المستخدمة والتي تختلف بإختلاف الطرق القياسية ولذلك يترتب على الباحث قبل إعتماد نتائج التقديرات أن يتأكد من عدم وجود مشاكل قياسية في النموذج موضع الدراسة ، من خلال خلو النموذج من مشاكل القياس وهي :

أ/ مشكلة إختلاف التباين . ب/ مشكلة الارتباط الذاتي.

ج/ مشكلة الارتباط الخطي المتعدد. د/ مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبواقي .

أ/ **إختبار مشكلة إختلاف التباين Heteroskedasticity Test** :

الجدول رقم (4-4)

نوع الاختبار	قيمة الاختبار		القيمة الاحتمالية	
Pagan Godfry	F-Statistic	1.173	Prob.F(10,12)	0.390
	Obs*R-squared	11.371	Prob chi-Square(10)	0.329

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة بإستخدام برنامج (Eviews .V10)

من خلال نتائج الجدول (4-4) اعلاه نجد أن القيم الاحتمالية للاختبار أكبر من 5% وبالتالي هذه تعتبر دلالة على أن النموذج لايعاني من مشكلة إختلاف التباين .

ب/ **إختبار مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي بإستخدام إختبار LM TEST :**

الجدول رقم (4-5)

LM TEST	F-Statistic	0.824	Prob. F(9,3)	0.640
	OBS*R-squared	16.377	Prob. Chi-Square(9)	0.0594

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة بإستخدام برنامج (Eviews .V10)

من خلال نتائج الجدول (4-5) اعلاه نجد أن القيم الاحتمالية لإختبار LM TEST أكبر من 5% وبالتالي هذه تعتبر دلالة على أن بواقي النموذج لايعاني من مشكلة الإرتباط الذاتي .

ج/ **مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة في النموذج :**

للتحقق من شرط عدم وجود مشكلة إرتباط خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة معامل التضخم (VIF) حيث أنه كلما زادت قيمة معامل التضخم زادت حدة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة وعادة ما ينظر لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم (5) على أنها إنعكاس لوجود مشكلة إرتباط خطي بين المتغيرات المستقلة ، وقد تم حساب معامل التضخم لمتغيرات نموذج قياس المحددات الحديثة للنمو المستدام في السودان كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (4-6)

المتغيرات المستقلة	قيمة VIF
LOG(ECG(-1))النمو في الفترة السابقة	0.0032
LOG(ECG(-2))النمو في الفترة الاسبق	0.0041
FDI الاستثمار الاجنبي المباشر	1.88E-13
الإستثمار الإجنبي المباشر في الفترة السابقةFDI(-1)	2.23E-13
LOG(OPW)الانفتاح الاقتصادي	0.00493
LOG(OPW(-1))الانفتاح الاقتصادي في السنة السابقة	0.004285
LOG(HUC)راس المال البشري	0.001916
SSSإنفصال جنوب السودان	0.051911
إنفصال جنوب السودان في الفترة السابقةSSS(-1)	0.0559
DRWحرب دارفور	0.0120
Cالحد الثابت	0.7352

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة بإستخدام برنامج (Eviews .V10)

وتشير النتائج في الجدول رقم (4-6) الى أن قيمة VIF أقل من 5 لجميع المتغيرات المستقلة في النموذج وهذا مؤشر على عدم وجود إرتباط خطي بين المتغيرات المضمنة في النموذج .

د/ مشكلة غياب التوزيع الطبيعي Normality Test

إختبار Jarque – Bera Test

الجدول رقم (4-7)

Prob	قيمة إختبار Jarque-Bera
0.1889	3.3329

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة بإستخدام برنامج (Eviews .V10)

القيمة الإحتمالية لإختبار Jarque-Bera تساوي (0.1889) وهي أكبر من 5% وبالتالي هذه يدلل على أن البواقي في النموذج تتبع نمط التوزيع الطبيعي وهي صفة جيدة ومرغوبة .

إختبار إستقرارية معالم النموذج وتقييم مقدرة النموذج على التنبؤ :

اولاً / إستقرارية معالم النموذج :

قبل تقييم مقدرة النموذج على التنبؤ ينبغي اولاً الكشف عن مدى إستقرارية معالم النموذج المراد إستخدامه في التنبؤ ، وتورد الحزمة البرمجية لبرنامج EVIEWS V.10 عدداً وافراً من إختبارات الاستقرارية في هذه الدراسة سوف نستخدم إختبار مسار مربع البواقي المتراكم للتقدير المتتالي لمعالم النموذج CUSUM of Squares .

صياغة الفروض :

فرض العدم : المعالم مستقرة .

الفرض البديل : المعالم غير مستقرة.

ألية إتخاذ القرار : ألية إتخاذ القرار في إختبارات الاستقرارية بسيط حيث يتكون كل إختبار من حدين أعلى وأسفل (باللون الاحمر) يتوسطه مسار المعالم (باللون الازرق) ، وقاعدة إتخاذ القرار هي إذا وقع خط مسار الاختبار (باللون الازرق) بين الحدين الاعلى والاسفل(باللون الاحمر) ولم يتجاوز مسار الحد الاعلى أو الحد الاسفل أو الحدين معاً فإننا سوف نقبل فرض العدم الذي يعني أن معالم النموذج مستقرة والعكس صحيح .

بمعني إن تجاوز مسار الاختبار الحد الاعلى أو الاسفل فإننا سوف نقبل الفرض البديل الذي يشير الى عدمم إستقرارية معالم النموذج .

إختبار CUSUM of Square Test

الشكل (4-1)

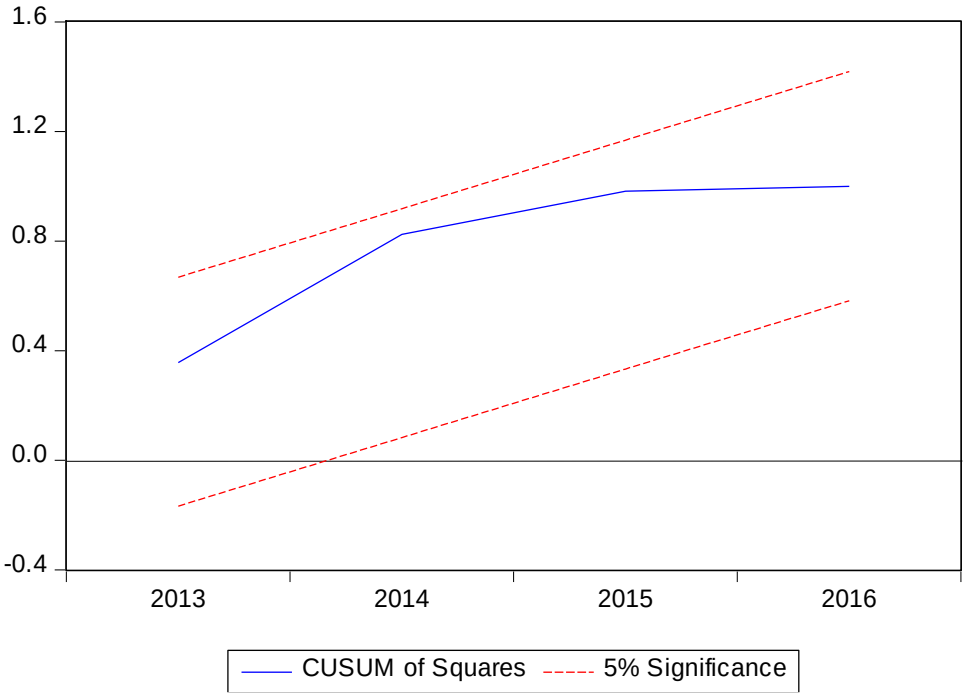

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة بإستخدام برنامج (Eviews .V10)

كذلك من خلال إختبار CUSUM of Squares نجد أن المعالم مستقرة .

ثانياً / تقييم مقدرة النموذج على التنبؤ

لإختبار مقدرة النموذج على التنبؤ يمكننا إستخدام إختبار معامل عدم التساوى لثايل والذي يعتمد على الفروض الاتية :

فرض العدم : تكون مقدرة النموذج على التنبؤ عالية إذا كان معامل ثايل أقرب الى الصفر .

الفرض البديل : تكون مقدرة النموذج على التنبؤ ضعيفة إذا كانت قيمة معامل ثايل أقرب الى الواحد الصحيح .

نتيجة إختبار معامل عدم التساوى لثايل

الجدول رقم (4-8)

Theil inequality coefficient	Test Value
	0.043

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة بإستخدام برنامج (Eviews .V10)

من خلال نتائج الشكل أعلاه يتضح أن قيمة معامل عدم التساوي لثايل تساوي (0.043) مما يشير الى قوة مقدرة النموذج على التنبؤ.

2/ التقييم وفق المعيار الاقتصادي :

يعتبر من المعايير المستمدة من النظرية الاقتصادية وأولى المعايير التي يجب أن تستخدم لتقيم النتائج حيث تشير النظرية الى إفتراضات محددة عن إشارات المعلمات المراد تقديرها وهذه الافتراضات المحددة تستخدم للحكم على مدى سلامة التقديرات من الناحية الاقتصادية .

الجدول رقم (4-9)

المتغيرات Variables	المعالم المقدرة Coefficient	موجز التقييم الاقتصادي
Long Run Coefficients		
C	0.244	يتوافق مع النظرية الاقتصادية
LOG(ECG(-1))	-0.394	لايتوافق مع النظرية الاقتصادية
FDI(-1)	2.61E-06	يتوافق مع النظرية الاقتصادية
LOG(OPW(-1))	0.603	يتوافق مع النظرية الاقتصادية
LOG(HC)**	0.145	يتوافق مع النظرية الاقتصادية
SSS(-1)	0.438	لايتوافق مع النظرية الاقتصادية
DRW**	0.310	لايتوافق مع النظرية الاقتصادية
Short Run Coefficients		
DLOG(ECG)-1)	0.291	يتوافق مع النظرية الاقتصادية

DFDI	1.49E-06	يتوافق مع النظرية الإقتصادية
DLOG(OPW)	0.103	يتوافق مع النظرية الاقتصادية
DSSS	0.771	يتوافق مع النظرية الإقتصادية
*COINEq(-1)	-0.394	يتوافق مع النظرية الاقتصادية

المصدر : من إعداد الباحث من واقع تحليل نموج الدراسة بإستخدام برنامج (Eviews .V10)

يتضح من الجدول السابق الاتي:

1/ بلغت قيمة الثابت (0.244) ذي إشارة موجبة وهو يتوافق مع النظرية الاقتصادية .

2/ بلغت قيمة معامل المتغير التابع المتباطئ (النمو الاقتصادي) في الاجل القصير (0.291) وهو ذا إشارة موجبة مما يعني وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي في الفترة السابقة والنمو الاقتصادي في الفترة الحالية وهي نتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية ، كما بلغت قيمة معامل المتغير التابع المتباطئ (النمو الاقتصادي) في الاجل الطويل (0.394-) وهي قيمة ذات إشارة سالبة أن العلاقة بين النمو في الفترة السابقة والنمو الحالي علاقة عكسية وهو أمر منافي للنظرية الاقتصادية ويرجع ذلك الى التقلبات الهيكلية في الاقتصاد السوداني وعدم إستقرار البيانات.

3/ قيمة معامل متغير الاستثمار الاجنبي المباشر في الاجل القصير بلغت (1.49E-06) بينما بلغت قيمة معامل الاستثمار الاجنبي في الاجل الطويل (2.61E-06) وكلاهما ذي إشارة موجبة وهذه الاشارة الموجبة تعني وجود علاقة طردية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل، وهذا يتماشي مع إفتراض النظرية الاقتصادية .

4/ قيمة معامل الانفتاح الاقتصادي في الاجل القصير بلغت (0.103) وفي الاجل الطويل (0.603) وكلاهما ذي إشارة موجبة ، وهذه الاشارة الموجبة تعني وجود علاقة طردية بين الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية .

5/ قيمة معامل راس المال البشري بلغت (0.145) ذات إشارة موجبة مما يعني أنه كلما زاد راس المال البشري زاد النمو الاقتصادي والعكس ، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية .

6/ قيمة معامل إنفصال جنوب السودان في الاجل القصير بلغت (0.771) وفي الاجل الطويل (0.438)وكلاهما ذي إشارة موجبة وهذه النتيجة لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية .

وهذه النتيجة تعكس أن أثر إنفصال الجنوب ذا أثر إيجابي على النمو الاقتصادي ، ويعود ذلك الى إرتفاع معدل التضخم الذي يظهر وجود نمو إقتصادي ولكن هذا النمو قد يكون مزيف وغير حقيقي.

7/ قيمة معامل الحرب في دارفور في الاجل الطويل بلغت(0.310) وهي ذات إشارة موجبة وهذه النتيجة منافية للنظرية الاقتصادية ،ويرجع ذلك لان الصرف على الحروب يعد من البنود غير المنظورة ولايضمن في الميزانية العامة للدولة.

8/ بلغت قيمة معلمة تصحيح الخطأ (0.394-) ذات إشارة سالبة وهذه القيمة تعني أن الانحراف عن العلاقة التوازنية في المدى الطويل يتم تصحيحه بنسبة39 % .

3 / التقييم وفق المعيار الاحصائي :

أ/ نتائج التقييم الاحصائي للمعنوية الجزئية للنموذج T-Statistic :

صياغة الفروض :

فرض العدم :H0 :B0 =0

الفرض البديل : H1 : B ≠0

قاعدة القرار :

نقبل فرض العدم إذا كانت القيمة الاحتمالية لإختبار T أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (1%و 5%) ، وقبول فرض العدم يعني أن المعلمة غير معنوية (ليست هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع) .

نرفض فرض العدم إذا كانت القيمة الإحتمالية لإختبار T أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (1% و 5%) ، ورفض فرض العدم وقبول الفرض البديل يعني أن المعلمة معنوية (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع).

الجدول رقم (4-10)

المتغيرات Variables	قيمة (T) T-Statistic	معنوية المعالم Prob	المعنوية الجزئية للنموذج عند 5%
Long Run Coefficients			
C	0.285	0.780	غير معنوي
LOG(ECG(-1))*	-7.898	0.000	معنوي
FDI(-1)	4.635	0.0006	معنوي

LOG(OPW(-1))	5.894	0.0001	معنوي
LOG(HUC)**	3.320	0.0061	معنوي
SSS(-1)	2.283	0.0414	معنوي
DW**	2.833	0.0151	معنوي
Short Run Coefficients			
DLOG(ECG)-1)	4.498	0.0007	معنوي
DFDI	3.446	0.0048	معنوي
DLOG(OPW)	1.470	0.167	غير معنوي
DSSS	3.386	0.0054	معنوي
COINEq(-1)*	-16.512	0.0000	معنوي

المصدر : من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة بإستخدام برنامج (Eviews .V10)

ب/ **معنوية النموذج :**

الجدول رقم (4-11)

Prob (F-Statistic)	F-Statistic	Adjusted R-Squares
0.0000	105.277	0.979

المصدر : من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة بإستخدام برنامج (Eviews .V10)

1/ **جودة توفيق النموذج Adjusted R-Squared**:

يستخدم معامل التحديد المعدل لقياس القدرة التفسيرية للنموذج ويدل معامل التحديد المعدل (0.979) على أن المتغيرات التفسيرية المضمنة في النموذج مسئولة بنسبة 98% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (النمو الاقتصادي) نتيجة للتغير في المتغيرات التفسيرية المضمنة ، والباقي 2% عبارة عن أثر المتغيرات الاخرى (العشوائية) الغير المضمنة في النموذج وهذه تعتبر دلالة على جودة توفيق النموذج .

2/ **المعنوية الكلية للنموذج F-STATISTIC :**

القيمة الاحتمالية لإختبار F تساوي 0.0000 وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية حتى عند مستوى المعنوية 1% وهذه تعتبر دلالة على المعنوية الكلية للنموذج .

المبحث الثالث / مناقشة الفرضيات :

الفرضية الاولى: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية ما بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

أظهرت نتائج التحليل أن معامل الاستثمار الاجنبي في الاجل القصير قد بلغ (1.49E-06) وفي الأجل الطويل (2.61E-06) وكلاهما ذا إشارة موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في السودان وهذه العلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 1% وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

الفرضية الثانية : توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي.

أظهرت نتائج التقدير أن معامل رأس المال البشري في الاجل الطويل قد بلغ (0.145) ذا إشارة موجبة مما دل على وجود علاقة طردية بين رأس المال البشري واالنمو الاقتصادي في السودان وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية ، وهذه النتيجة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 1%.

الفرضية الثالثة : توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

أظهرت نتائج التقدير بأن معامل الانفتاح الاقتصادي في الاجل القصير قد بلغ (0.103) وفي الاجل الطويل (0.603) وهو ذا إشارة موجبة ولكن ليس له أثر معنوي عند المستوى 10%.

بينما الانفتاح الاقتصادي وفي الاجل الطويل بلغ (0.603) ذا إشارة موجبة مما دل على وجود علاقة موجبة بين الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل في السودان وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية ، كما أن هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 1%.

الفرضية الرابعة : توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين إنفصال جنوب السودان والنمو الاقتصادي .

حيث أظهرت نتائج التقدير أن قيمة معامل الانفصال في الاجل القصير قد بلغت (0.771) وقد بلغت في الأجل الطويل (0.438) وكلاهما ذا إشارة موجبة وهذه النتيجة لاتتوافق مع النظرية الاقتصادية، ويعود ذلك الى إرتفاع معدلات التضخم في السودان ،و هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية ومعنويةعند المستوى 5%.

الفرضية الخامسة : توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الحرب في دارفور والنمو الاقتصادي.

أظهرت نتائج التقدير بأن معامل الحرب في دارفورفي الأجل الطويل قد بلغ (0.310) ذا إشارة موجبة وهذه النتيجة مخالفة للنظرية الاقتصادية ولكنها ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5%، وتظهر النتيجة بهذا الشكل لأن الصرف على حرب دارفور غير مضمن في الميزانية العامة للدولة اي من البنود غير المنظورة.

أولاً النتـــائـج :

1/ بعد التحقق من سكون المتغيرات من خلال إختبار فيليبس – بيرون ووفقاً للإختبار فقد سكنت المتغيرات عند المستوى والفرق الاول ، ونسبة لسكونها عند المستوى والفرق الاول تم إجراء إختبار الحدود Bound Test عبر منهجية ARDL للتحقق من تكامل المتغيرات عبر الزمن، حيث تم التوصل الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات ، بالاضافة لى عمل ألية تصحيح الخطأ وبذلك أصبح نموذج الدراسة له خاصية التكامل المشترك وساكن وغير مزيف .

2/ أثبتت نتائج التحليل وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الفترة السابقة والانفتاح الاقتصادي في الاجل القصير .

3/ أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي وكل من الاستثمار الاجنبي المباشر والانفتاح الاقتصادي ورأس المال البشري وإنفصال جنوب السودان والحرب في دارفور في الاجل الطويل ، كما توصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الفترة السابقة في الاجل الطويل .

4/ توصلت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الفترة السابقة والاستثمار الاجنبي المباشر والانفتاح الاقتصادي وراس المال البشري وإنفصال جنوب السودان في الاجل الطويل عند مستوى معنوية 5%.

5/ توصلت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الفترة السابقة عند مستوى معنوية 1% وبين راس المال البشري وانفصال جنوب السودان عند مستوى معنوية 1% في الاجل القصير .

6/ أثبتت نتائج التحليل على مقدرة نماذج ARDL على نمذجة النمو الاقتصادي في السودان حيث دلت نتيجة إختبار معامل التحديد المعدل (0.98) على جودة توفيق النموذج ، كما أن نتائج إختبار ثايل (0.043) قد دلت على مقدرةنماذج ARDL على التنبؤ بالنمو الاقتصادي في السودان .

ثانياً التوصيـات :

1/ تنويع الصادرات الوطنية وعدم التركيز على صادرات المواد الخام فقط ، والاهتمام بقطاع السياحة لمزاياه النسبية وقلة تكلفته وجلبه للعملة الصعبة وانخفاض مخاطر المنافسة الخارجية فيه.

2/ الانفتاح على الاقتصاد الخارجي والتعامل مع الدول المتطورة تكنولوجياً من أجل نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة والاستفادة منها داخلياً في السودان .

3/ العمل على تحقيق الاستقرار في مؤاشرات الاقتصاد الكلي وتجنب التقلبات الشديدة عن طريق التحكم في السياسات الاقتصادية المنهجية سواء كانت المالية أو النقدية .

4/ العمل على خلق مواعين جديدة وفرص عمل لاستيعاب الموارد البشرية المؤهلة والمدربة ، وتقديم المنح الدراسية الخارجية لطلاب الدراسات العليا لمواكبة المستجدات العلمية الحديثة.

5/ تكييف التشريعات والقوانيين المنظمة للتجارة الخارجية وخاصة فيما يتعلق بالتعريفة الجمركية بصورة تضمن حماية الصناعات كثيفة التكنولوجيا وذات العمالة الكبيرة بإعتبارأن الاقتصاد السوداني ضعيف في هذا المجال.

6/ القضاء على الاسواق الموازية من خلال إعطاء البائعين غير الرسميين محلات جاهزة وأماكن مخصصة وتسهيل إجراءات التسوية القانونية لنشاطاتهم.

7/ العمل على تحقيق السلام في المناطق المتأثرة بالحروب وتوقيع إتفاقيات الصلح بين الاطراف المتنازعة وذلك من أجل خلق نوع من الاستقرار السياسي في البلاد.

توصيات دراسات مستقبلية :

1/ التركيبة الثقافية وأثرها في التنمية المستدامة في السودان.

2/ الحكم الرشيد وأثره في النمو الاقتصادي المستدام في السودان .

3/ إستراتيجيات تطوير المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول الافريقية .

4/ رأس المال البشري ودوره في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة السودان) .

5/تقييم سياسات دعم النمو في الدول الافريقية ومقارنتها بالدول العربية.

المصادر والمراجع

اولاً : القرأن الكريم

ثانياً : المراجع العربية

أ/ الكتب

1. أحمد السيد ابو زيد ، المدخل الى علم الزراعة ، دار روائع مجدلاوي ، ردمك ، عمان ، 2002.
2. أحمد عبدالله إبراهيم ، مقدمة في الاقتصاد القياسي ، مطابع السودان للعملة المحدودة ،بدون تاريخ.
3. أنطونيوس كرم ، إقتصاديات التخلف والتنمية ، الكويت :مطبعة دار الثقافة ، الطبعة الثالثة ، 1993.
4. جمال داؤود سلمان الدليمي ،التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2015 .
5. حسام داؤود وأخرون ، إقتصاديات التجارة الخارجية ، عمان : دار المسيؤة للنشر والتوزيع ، 2002.
6. ربحي مصطفى عليان – إقتصاد المعرفة ، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية، 2014.
7. شيخي محمد ، طرق الاقتصاد القياسي ، عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، 2012.
8. طارق محمد الرشيد ، المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي ، جي تاون ، السودان ، الطبعة الاولى ، 2005.
9. طارق محمد الرشيد ، سامية حسن منصور ، إستقرار السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المشترك ،الخرطوم ، جي تاون للنشر، 2010.
10. طارق محمد الرشيد ، مهارات التحليل البيانات بإستخدام برنامج E views ،مطبعة إميسا الحديثة ، الخرطوم ،2018 .
11. طه محمد بامكار ، التخطيط والتنمية الاقتصادية في السودان ، الخرطوم : دار عزة للنشر ، 2010.

12. عبد القادر محمد عبدالقادر عطية ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2005.
13. عبد القادر محمد عبدالقادر عطية ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الرياض :دار المريخ للنشر ، 2004 .
14. عبد القادرمحمد عبد القادر عطية ،اتجاهات حديثة في التنمية ، الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2003.
15. عبد الوهاب الامين ، اقتصاديات التنمية والتخطيط ، ، بغداد : مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية ، 2007 .
16. عبد الوهاب الامين ، إقتصاديات التنمية والتخطيط، البحرين: مركز المعرفة ، 2007 .
17. عبدالرحمن زكي ابراهيم ، قضايا التخلف والتنمية ، الاسكندرية :دار الجامعات المصرية ، بدون تاريخ.
18. عثمان حمد غنيم ، التنمية المسستدامة فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها ،عمان: دار صفاء ، 2007.
19. عز الدين مالك الطيب محمد ، المدخل الى الاقتصاد القياسي ، الخرطوم : جي تاون ، 2008.
20. علي عبد الوهاب نجا ، الاستثمار الاجنبي وأثره على التنمية الاقتصادية ،الاسكندرية: الدار الجامعية ، 2015 .
21. قسوم خيري بلال، الطريق الثالث للتنمية المستدامة في السودان،الخرطوم، 2013 .
22. محمد عبدالعزيز عجمية ، التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص – النظريات الاستراتيجيات – المشكلات) ، الاسكندرية : مطبعة البحيرة ، 2008.
23. محمد عبدالعزيز عجمية، التنمية الاقتصادية مفهومها-نظرياتها-سياساتها، الاسكندرية :الدار الجامعية ، 2004.
24. مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات ، الاردن : دار وائل للنشر ، الطبعة الاولى ، 2007.
25. مصعب سعيد ارباب ، محاضرات في الاقتصاد السوداني ، جامعة النيلين ، 2012 .
26. ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، دار المريخ ، الرياض ،2006 .
27. هشام محمود الاقداحي ، معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية ، الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2009 .

ب/ الرسائل الجامعية :

1- إبراهيم حسين صلاح الدين، محددات نمو الاقتصاد على المدى الطويل دراسة حالة السودان 1970 -2005، رسالة دكتوراة غير منشورة, جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا, السودان ،2013.

2- السر سالم عبدالله احمد ، التنمية الاقتصادية في الدول النامية والمعوقات ،دراسة حالة السودان2011/ 2015 ،رسالة ماجستير غير منشورة، , جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا, السودان،2017.

3- سليمان خليفة مردس عجب الله ، دراسة قياسية على محددات النمو الاقتصادي في السودان 1985-2010 ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، السودان،2015.

4- ضيف احمد،2015، اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1989-2012، جامعة تلسمان ،27/2/2018 ، http://dspace.univ-tlemcen.dz/bit stream/112/8113/1 politique-budget aire-croissance-economique-cointgration-algerie.doc.pdf.

5- عادل عبدالله ادم محمد ، إستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة في قياس محددات الانفاق الاستثماري في السودان (1980-2015) ،رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2018 .

6- محمد عبدالله محمد حسن ، دور الاستثمار الاجنبي المباشر وأثر معدلات التضخم على القطاع الزراعي في السودان (2000-2015) ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2016 .

7- مزمل عبدالله يوسف بخاري ، العوامل المؤثرة في الناتج المحلى الاجمالي في السودان 1982-2011، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي ، بحث غير منشور ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، السودان ، 2015.

8- وعيل ميلود،2014، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها,حالة الجزائر , مصر , السعودية دراسة مقارنة خلال الفترة 1990 – 2010،المستودع الرقمي لجامعة البويرة،18/2/2018، htt://www.universite 10.e-monsite.com

ج/ الدوريات والمجلات العلمية:

1- عابد بن عابد العبدلي ، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ ، مجلة كامل للإقتصاد الاسلامى ، جامعة الازهر ، القاهرة ، العدد 32 ، 2007 .

2- عمران عباس يوسف عبدالله وأخرون، أثر ترقية الصادرات مقابل إحلال الواردات على النشاط الاقتصادي في السودان (1992-2012) ، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ، العدد السادس عشر، 2016.

د/ الاوراق العلمية :

1- إحسان شرف الدين ، أثر إنفصال الجنوب على الاقتصاد السوداني ، ورقة عمل مقدمة تم مناقشتها بمركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، الخرطوم، 2013 .

2- وحدة تنسيق القطاع المروي ، ورقة عمل مستقبل الزراعة في السودان ، المجلس الوطني ، لجنة الشؤون الزراعية والحيوانية .

3- مذكرة إقتصادية عن السودان- إستغلال الامكانيات لتحقيق تنمية متنوعة المصادر، البنك الدولي ، 2015 .

ثالثاً/ المراجع الانجليزية :

M.Hashem Pesaran . el al , Bounds testing Approaches to Analysis of level Relationship , Journal of Applied Econometrics, (2001).

الملاحق

الملحق رقم (1): بيانات الدراسة

Years	ECG	FDI	OPW	HUC	SSS	DRW
1992	22095.07	40184	19.7	126211	0	0
1993	272711.8	85748	11.5	5421	0	0
1994	163064.1	23683.3	14.6	117822	0	0
1995	44810.71	41339	14.8	131050	0	0
1996	15081.08	10215.17	23.2	14586	0	0
1997	12733.64	15929.31	17.9	160464	0	0
1998	18630.07	20272.01	21.9	192656	0	0
1999	15043.95	4424.5	24.7	196041	0	0
2000	7947.282	3887.6	9.5	4569	0	0
2001	4946.519	6768.5	4.2	247604	0	0
2002	5194.121	10426.4	31.4	238862	0	1
2003	14112.70	9880.1	32	211087	0	1
2004	32483.03	13069.6	4.1	259264	0	1
2005	22204.55	21185.6	30.3	307724	0	1
2006	31273.55	25275.9	31.5	152366	0	1
2007	47161.44	27235.4	45	32568	0	1
2008	78405.46	27900.2	44	145269	0	1
2009	103713.5	28584.7	13.026	170586	0	1
2010	46112.43	34803.9	37	32569	0	1
2011	116883.6	186556.3	7.23	163258	1	1
2012	120735.1	59558.9	22.5	152669	1	1
2013	215949.2	342803.3	4.36	198567	1	1
2014	137591.9	58134.2	19	223669	1	1
2015	212464.0	578569	5.6	169857	1	1
2016	439325.1	548596	7.9	425684	1	1

الملحق رقم(2) : إستقرار بيانات متغير النمو الاقتصادي عند الفرق الاول

Null Hypothesis: D(ECG) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.282565	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	4.68E+09
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	5.50E+09

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(ECG,2)

Method: Least Squares

Date: 12/02/18 Time: 21:25

Sample (adjusted): 1994 2016

Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ECG(-1))	-1.101930	0.206796	-5.328588	0.0000
C	8087.725	15026.43	0.538233	0.5961

R-squared	0.574846	Mean dependent var	-1032.852
Adjusted R-squared	0.554600	S.D. dependent var	107277.6
S.E. of regression	71595.18	Akaike info criterion	25.27838
Sum squared resid	1.08E+11	Schwarz criterion	25.37712
Log likelihood	-288.7014	Hannan-Quinn criter.	25.30322
F-statistic	28.39385	Durbin-Watson stat	1.093694
Prob(F-statistic)	0.000028		

الملحق رقم (3): إستقرار الاستثمار الاجنبي المباشر عند الفرق الاول

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.525165	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.12E+10
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.46E+10

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(FDI,2)

Method: Least Squares

Date: 12/02/18 Time: 21:25

Sample (adjusted): 1994 2016

Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI(-1))	-1.673593	0.161952	-10.33388	0.0000
C	35891.33	23370.31	1.535766	0.1395

R-squared	0.835667	Mean dependent var	-3284.217
Adjusted R-squared	0.827841	S.D. dependent var	266546.9
S.E. of regression	110595.6	Akaike info criterion	26.14809
Sum squared resid	2.57E+11	Schwarz criterion	26.24683
Log likelihood	-298.7030	Hannan-Quinn criter.	26.17292
F-statistic	106.7891	Durbin-Watson stat	1.438518
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (4): إستقرار متغير راس المال البشري عند المستوى

Null Hypothesis: HUC has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.047613	0.0446
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	9.29E+09
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	8.98E+09

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(HUC)

Method: Least Squares

Date: 12/02/18 Time: 21:26

Sample (adjusted): 1993 2016

Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
HUC(-1)	-0.776946	0.251186	-3.093109	0.0053
C	130791.9	43421.59	3.012140	0.0064

R-squared	0.303077	Mean dependent var	12478.04
Adjusted R-squared	0.271399	S.D. dependent var	117944.3
S.E. of regression	100675.1	Akaike info criterion	25.95684
Sum squared resid	2.23E+11	Schwarz criterion	26.05501
Log likelihood	-309.4821	Hannan-Quinn criter.	25.98288
F-statistic	9.567326	Durbin-Watson stat	1.665528
Prob(F-statistic)	0.005310		

الملحق رقم (5): إستقرار الانفتاح الاقتصادي عند المستوى

Null Hypothesis: OPW has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.115562	0.0042
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	147.9649
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	162.3481

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(OPW)

Method: Least Squares

Date: 12/02/18 Time: 21:27

Sample (adjusted): 1993 2016

Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OPW(-1)	-0.880051	0.216259	-4.069431	0.0005
C	17.43995	5.112945	3.410941	0.0025

R-squared	0.429465	Mean dependent var	-0.491667
Adjusted R-squared	0.403531	S.D. dependent var	16.45052
S.E. of regression	12.70497	Akaike info criterion	8.001519
Sum squared resid	3551.158	Schwarz criterion	8.099690
Log likelihood	-94.01823	Hannan-Quinn criter.	8.027564
F-statistic	16.56027	Durbin-Watson stat	1.999163
Prob(F-statistic)	0.000509		

الملحق رقم (6) أستقرار المتغير الصوري الحرب في دارفور عند الفرق الاول

Null Hypothesis: D(DRW) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.795854	0.0009
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.041502
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.041322

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(DRW,2)

Method: Least Squares

Date: 12/02/18 Time: 21:28

Sample (adjusted): 1994 2016

Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DRW(-1))	-1.045455	0.217992	-4.795832	0.0001
C	0.045455	0.045455	1.000000	0.3287

R-squared	0.522727	Mean dependent var	0.000000
Adjusted R-squared	0.500000	S.D. dependent var	0.301511
S.E. of regression	0.213201	Akaike info criterion	-0.170224
Sum squared resid	0.954545	Schwarz criterion	-0.071485
Log likelihood	3.957577	Hannan-Quinn criter.	-0.145392
F-statistic	23.00000	Durbin-Watson stat	2.004329
Prob(F-statistic)	0.000097		

الملحق رقم(7): إستقرار بيانات المتغير الصوري إنفصال الجنوب عند الفرق الاول

Null Hypothesis: D(SSS) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.795854	0.0009
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.041502
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.041322

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(SSS,2)

Method: Least Squares

Date: 12/02/18 Time: 21:28

Sample (adjusted): 1994 2016

Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SSS(-1))	-1.045455	0.217992	-4.795832	0.0001
C	0.045455	0.045455	1.000000	0.3287

R-squared	0.522727	Mean dependent var	0.000000
Adjusted R-squared	0.500000	S.D. dependent var	0.301511
S.E. of regression	0.213201	Akaike info criterion	-0.170224
Sum squared resid	0.954545	Schwarz criterion	-0.071485
Log likelihood	3.957577	Hannan-Quinn criter.	-0.145392
F-statistic	23.00000	Durbin-Watson stat	2.004329
Prob(F-statistic)	0.000097		

ملاحق نتائج تقدير نموذج ARDL

ملحق رقم (8) Estimation Output

Dependent Variable: LOG(ECG)
Method: ARDL
Date: 12/04/18 Time: 09:28
Sample (adjusted): 1994 2016
Included observations: 23 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): FDI LOG(OPW) LOG(HUC) SSS DRW
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 64
Selected Model: ARDL(2, 1, 1, 0, 1, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG(ECG(-1))	0.897144	0.056686	15.82661	0.0000
LOG(ECG(-2))	-0.291255	0.064745	-4.498520	0.0007
FDI	1.49E-06	4.33E-07	3.446489	0.0048
FDI(-1)	1.12E-06	4.72E-07	2.375042	0.0351
LOG(OPW)	0.103280	0.070250	1.470178	0.1672
LOG(OPW(-1))	0.499934	0.065462	7.637022	0.0000
LOG(HUC)	0.145317	0.043767	3.320234	0.0061
SSS	0.771495	0.227841	3.386114	0.0054
SSS(-1)	-0.333451	0.236492	-1.409989	0.1839
DRW	0.310717	0.109667	2.833276	0.0151
C	0.244926	0.857482	0.285634	0.7800

R-squared	0.988730	Mean dependent var	10.63672
Adjusted R-squared	0.979338	S.D. dependent var	1.263376
S.E. of regression	0.181600	Akaike info criterion	-0.268086
Sum squared resid	0.395743	Schwarz criterion	0.274977
Log likelihood	14.08299	Hannan-Quinn criter.	-0.131507
F-statistic	105.2770	Durbin-Watson stat	2.488887
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم (9)

Long Run Form and Bounds Test

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: DLOG(ECG)
Selected Model: ARDL(2, 1, 1, 0, 1, 0)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 12/02/18 Time: 21:44
Sample: 1992 2016
Included observations: 23

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.244926	0.857482	0.285634	0.7800
LOG(ECG(-1))*	-0.394112	0.049897	-7.898484	0.0000
FDI(-1)	2.61E-06	5.64E-07	4.635779	0.0006
LOG(OPW(-1))	0.603214	0.102336	5.894415	0.0001
LOG(HUC)**	0.145317	0.043767	3.320234	0.0061
SSS(-1)	0.438044	0.191802	2.283833	0.0414
DRW**	0.310717	0.109667	2.833276	0.0151
DLOG(ECG(-1))	0.291255	0.064745	4.498520	0.0007
D(FDI)	1.49E-06	4.33E-07	3.446489	0.0048
DLOG(OPW)	0.103280	0.070250	1.470178	0.1672
D(SSS)	0.771495	0.227841	3.386114	0.0054

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	6.63E-06	1.42E-06	4.674810	0.0005
LOG(OPW)	1.530565	0.290897	5.261539	0.0002
LOG(HUC)	0.368719	0.131663	2.800484	0.0160
SSS	1.111472	0.456094	2.436937	0.0313
DRW	0.788399	0.320100	2.462976	0.0299

EC = LOG(ECG) - (0.0000*FDI + 1.5306*LOG(OPW) + 0.3687*LOG(HUC) +
1.1115*SSS + 0.7884*DRW)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	32.07647	10%	2.26	3.35
k	5	5%	2.62	3.79
		2.5%	2.96	4.18
		1%	3.41	4.68
			Finite Sample:	
Actual Sample Size	23		n=35	
		10%	2.508	3.763
		5%	3.037	4.443
		1%	4.257	6.04
			Finite Sample:	
			n=30	
		10%	2.578	3.858
		5%	3.125	4.608
		1%	4.537	6.37

t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-7.898484	10%	-2.57	-3.86
		5%	-2.86	-4.19
		2.5%	-3.13	-4.46
		1%	-3.43	-4.79

الملحق رقم (10) : نموذج تصحيح الخطأ ECM

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: DLOG(ECG)
Selected Model: ARDL(2, 1, 1, 0, 1, 0)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 12/02/18 Time: 21:45
Sample: 1992 2016
Included observations: 23

ECM Regression
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.244926	0.038272	6.399674	0.0000
DLOG(ECG(-1))	0.291255	0.042951	6.781034	0.0000
D(FDI)	1.49E-06	2.76E-07	5.409503	0.0002
DLOG(OPW)	0.103280	0.038746	2.665564	0.0206
D(SSS)	0.771495	0.167917	4.594511	0.0006
CointEq(-1)*	-0.394112	0.023868	-16.51212	0.0000

R-squared	0.957008	Mean dependent var	0.020731
Adjusted R-squared	0.944363	S.D. dependent var	0.646843
S.E. of regression	0.152575	Akaike info criterion	-0.702868
Sum squared resid	0.395743	Schwarz criterion	-0.406653
Log likelihood	14.08299	Hannan-Quinn criter.	-0.628371
F-statistic	75.68367	Durbin-Watson stat	2.488887
Prob(F-statistic)	0.000000		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	32.07647	10%	2.26	3.35
k	5	5%	2.62	3.79
		2.5%	2.96	4.18
		1%	3.41	4.68

t-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)

t-statistic	-16.51212	10%	-2.57	-3.86
		5%	-2.86	-4.19
		2.5%	-3.13	-4.46
		1%	-3.43	-4.79

مشاكل القياس

الملحق رقم (11) : إختبار مشكلة عدم ثبات التباين باستخدام إختبار Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.173576	Prob. F(10,12)	0.3907
Obs*R-squared	11.37198	Prob. Chi-Square(10)	0.3293
Scaled explained SS	5.909364	Prob. Chi-Square(10)	0.8228

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 12/02/18 Time: 21:46
Sample: 1994 2016
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.007867	0.156268	0.050344	0.9607
LOG(ECG(-1))	0.002406	0.010330	0.232856	0.8198
LOG(ECG(-2))	-0.015921	0.011799	-1.349332	0.2021
FDI	7.71E-08	7.89E-08	0.976605	0.3480
FDI(-1)	-4.51E-08	8.60E-08	-0.524702	0.6093
LOG(OPW)	0.026649	0.012802	2.081572	0.0595
LOG(OPW(-1))	0.010404	0.011930	0.872088	0.4003
LOG(HUC)	0.006346	0.007976	0.795682	0.4417
SSS	0.032712	0.041522	0.787823	0.4461
SSS(-1)	0.009153	0.043098	0.212367	0.8354
DRW	-0.061809	0.019986	-3.092665	0.0093

R-squared	0.494434	Mean dependent var	0.017206
Adjusted R-squared	0.073129	S.D. dependent var	0.034376
S.E. of regression	0.033095	Akaike info criterion	-3.672938

Sum squared resid	0.013143	Schwarz criterion	-3.129876
Log likelihood	53.23879	Hannan-Quinn criter.	-3.536360
F-statistic	1.173576	Durbin-Watson stat	1.961896
Prob(F-statistic)	0.390725		

الملحق رقم(12): إختبار مشكلة الارتباط الذاتي بإستخدام إختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.824319	Prob. F(9,3)	0.6402
Obs*R-squared	16.37740	Prob. Chi-Square(9)	0.0594

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 12/02/18 Time: 21:51
Sample: 1994 2016
Included observations: 23
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(ECG(-1))	0.047455	0.107070	0.443212	0.6876
LOG(ECG(-2))	0.035050	0.090014	0.389379	0.7230
FDI	-4.21E-07	6.37E-07	-0.661186	0.5557
FDI(-1)	7.71E-08	8.28E-07	0.093108	0.9317
LOG(OPW)	0.258640	0.326721	0.791623	0.4864
LOG(OPW(-1))	0.243914	0.366130	0.666195	0.5529
LOG(HUC)	0.116489	0.183993	0.633116	0.5716
SSS	-0.206610	0.374806	-0.551246	0.6199
SSS(-1)	0.512542	0.537724	0.953169	0.4108
DRW	-0.252084	0.184850	-1.363717	0.2660
C	-3.500737	4.387225	-0.797939	0.4832
RESID(-1)	-1.202622	1.128173	-1.065991	0.3646
RESID(-2)	-0.689922	1.047923	-0.658371	0.5573
RESID(-3)	-0.426408	1.056328	-0.403670	0.7135
RESID(-4)	0.590862	1.543407	0.382830	0.7274
RESID(-5)	-0.584754	0.595490	-0.981970	0.3985
RESID(-6)	0.408198	1.445375	0.282417	0.7960
RESID(-7)	0.897983	1.970456	0.455723	0.6796
RESID(-8)	-0.003964	1.256072	-0.003156	0.9977

RESID(-9)	0.704570	1.282511	0.549367	0.6210

R-squared	0.712061	Mean dependent var	2.20E-15
Adjusted R-squared	-1.111553	S.D. dependent var	0.134121
S.E. of regression	0.194893	Akaike info criterion	-0.730484
Sum squared resid	0.113950	Schwarz criterion	0.256903
Log likelihood	28.40056	Hannan-Quinn criter.	-0.482159
F-statistic	0.390467	Durbin-Watson stat	2.642543
Prob(F-statistic)	0.914712		

الملحق رقم (13): إختبار مشكلة الارتباط الخطي

Variance Inflation Factors
Date: 12/02/18 Time: 21:53
Sample: 1992 2016
Included observations: 23

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
LOG(ECG(-1))	0.003213	255.7839	3.223646
LOG(ECG(-2))	0.004192	327.2756	3.878557
FDI	1.88E-13	4.569849	3.479707
FDI(-1)	2.23E-13	3.443328	2.656590
LOG(OPW)	0.004935	28.30357	1.956244
LOG(OPW(-1))	0.004285	24.79689	1.647893
LOG(HUC)	0.001916	185.6539	1.426677
SSS	0.051911	9.444575	6.980773
SSS(-1)	0.055928	8.479500	6.636131
DRW	0.012027	5.470312	1.902717
C	0.735275	512.7970	NA

الملحق رقم (14) : إختبار التوزيع الطبيعي

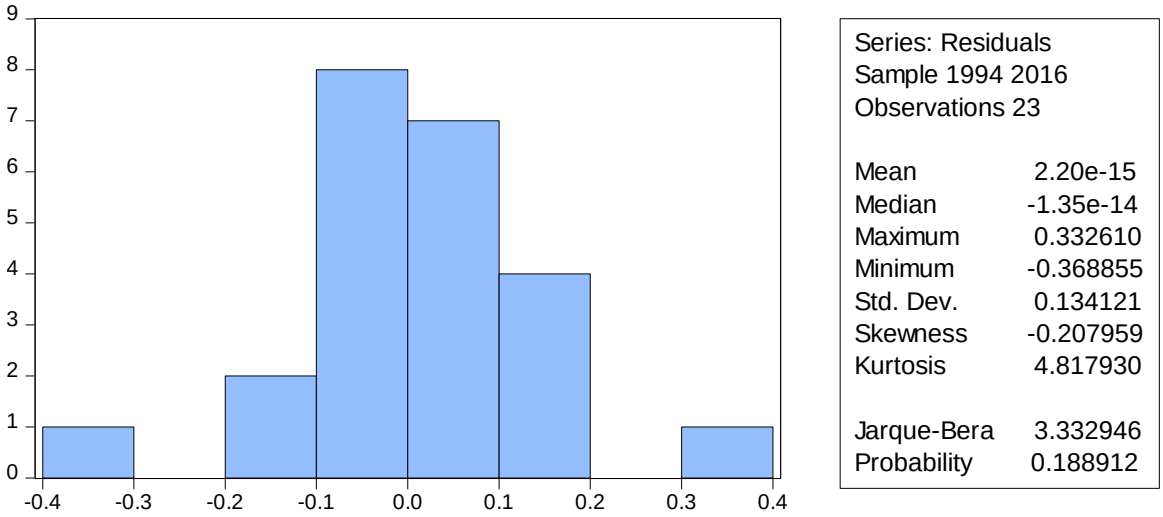

الملحق رقم(15): إختبار CUSUM of Square Test

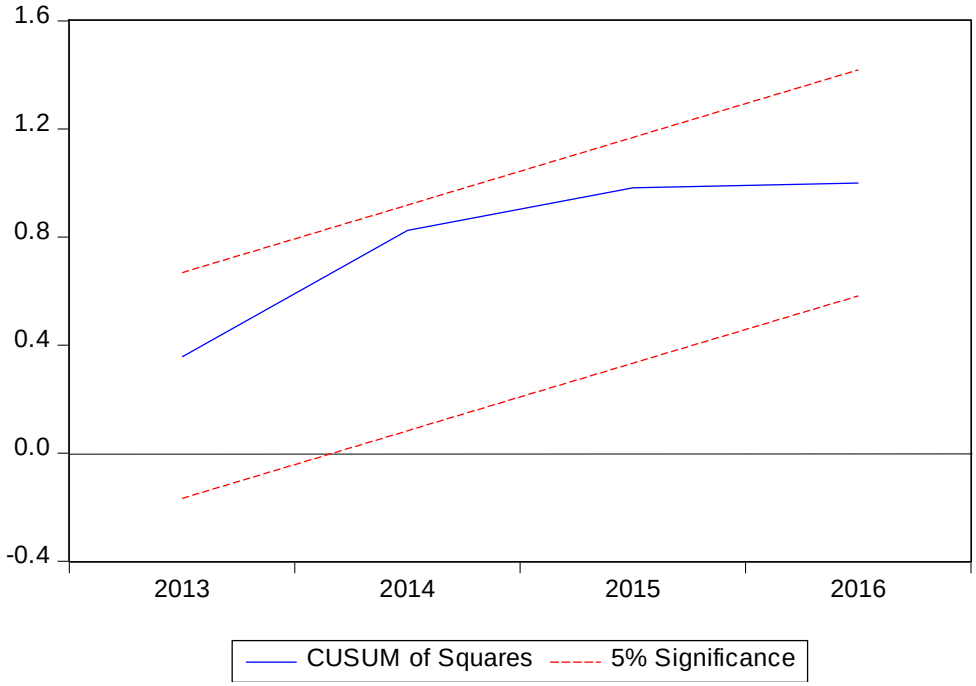

الملحق رقم (16): إختبار مقدرة النموذج على التنبؤ

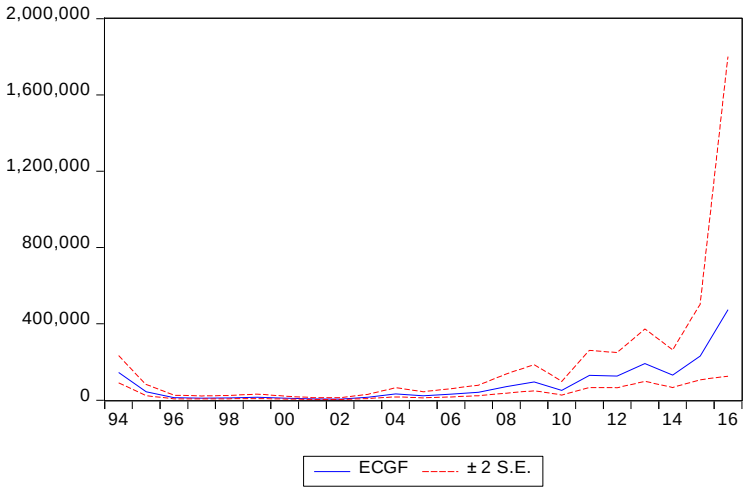

Forecast: ECGF	
Actual: ECG	
Forecast sample: 1992 2016	
Adjusted sample: 1994 2016	
Included observations: 23	
Root Mean Squared Error	11434.32
Mean Absolute Error	7308.803
Mean Abs. Percent Error	11.26621
Theil Inequality Coefficient	0.043449
Bias Proportion	0.000572
Variance Proportion	0.206507
Covariance Proportion	0.792921
Theil U2 Coefficient	0.240083
Symmetric MAPE	11.27625